

محمد غاليمة

# التوليد الدلالي

## في البلاغة والمعجم

المعرفة اللسانية  
أبحاث و نماذج

دار تيقن للناشر



محمد غاليمة

# التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم



دار تويقال للنشر  
عمارة محمد التسيير التطبيقي، ساحة محطة المطار  
بلدتي: الحار البيضاء 05 - المغرب  
الهاتف: 24.06.06/42

تمّ نشرُ هذا الكتابِ ضمنَ سلسلةِ  
المعرفة اللسانية  
أبحاث ونماذج  
بإشراف الدكتور عبد القادر القاسمي الفهري

الطبعة الأولى، 1987  
جميع الحقوق محفوظة



رقم الإيداع القانوني : 1987 / 486

## مقدمة

التوليد الدلالي إبداع لدلالات معجمية وتراكيب دلالية جديدة، أي أنه يرتبط بظهور معنى جديد أو قيمة دلالية جديدة بالنسبة لوحد معجمية موجودة أصلا في معجم اللغة، فيسمح لها ذلك بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل. وبذلك يتميز التوليد الدلالي من التوليد الصوري الذي يرتبط عموما بظهور متواليات صوتية جديدة بمعنى معجمي جديد كما يحصل في المولدات الناتجة عن عمليات الاشتقاق أو التمريب أو الاقتراض أو النحت. ويطرح التوليد الدلالي، بهذا التحديد، جملة من القضايا تتعلق أساسا بمستويين : مستوى التركيب الدلالي، ومستوى التعالقات الدلالية المعجمية. ومن ثمة يجب على أية نظرية دلالية أن تحدد في نفس الوقت المبادئ الدلالية المتحركة في تأويل التراكيب الدلالية المولدة، والقواعد التي ترصد الترابطات المعجمية وخاصة علاقات التعدد الدلالي التي تنتج عن التوليد الدلالي بتوسيع (أو نقل) معاني الوحدات المعجمية. فإدام التوليد الدلالي إبداعا لدلالات جديدة، فإنه يفترض نسقا أو مجموعة من القواعد والقيود التي تضبط إبداع هذه الدلالات الجديدة، كما تضبط تعرفها واستعمالها. وعليه فدراسة التوليد تعني تحديد ما تسمح به هذه القواعد من إمكانات، والسيطرة على هذه الآلية من القواعد والإمكانات هي التي تسمح للمتكلم بإنتاج وحدات جديدة واستعمالات جديدة.

إلا أن أغلب النماذج التوليدية لم تهتم برصد ظواهر التوليد الدلالي، فعولجت بعض قضاياها في ملاحظات متفرقة لا تطمح إلى بلورة تصور متكامل، أو في مباحث «أسلوبية» أو «بلاغية» منفصلة عن أية نظرية دلالية واضحة.

لكن اهتمامات متأخرة بالقضايا الدلالية عموماً من جهة، وبالعلاقة بين ما هو دلالي وما هو تصوري من جهة أخرى - كأعمال ليفين (1977) وميلر (1979) وليكوف وجونسون (1980) ونوريك (1981) وجاكندوف (1978) و(1983) وفوكونيه (1984) وآخرين - قد أصبحت تسمح ببلورة فرضيات أقوى تهم رصد التراكيب الدلالية بصفة عامة، والتراكيب الدلالية المولدة بصفة خاصة، داخل أطر نظرية واضحة.

وسيتضح من خلال الصفحات التالية أن مفهوم التوليد هنا يختلف عن التصورات المحيارية وقبل - النظرية التي نجدتها في ملاحظات القدماء (وجمل المحدثين) من اللغويين العرب. فالمولد عندهم أحد أنواع ثلاثة :

□ ما نقله المولدون<sup>(1)</sup> عن طريق التجوز أو الاشتقاق من معناه الوضفي إلى آخر عام أو خاص،

□ ما ارتجله المولدون مما لا أصل له في اللغة، وما حرفوه نفضاً أو دلالة مما هو صحيح،

□ بعض ما استعمله المولدون من الأعجمي الذي لم يعربه الفصحاء من العرب.

أما ما نقصده بهذا المصطلح فيرتبط بمفهوم جوهري أعم في اللسانيات الحديثة (التوليدية خاصة)، هو مفهوم الإبداعية (creativity) الذي يعتبر خصيصة جوهرية للقدرة اللغوية. وذلك بناء على أن قدرة المتكلمين على توسيع معنى الوحدات المعجمية عن طريق تحويلات استعارية أو تقول كنائية، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قدرتهم اللغوية. فالتوليد الدلالي بهذا المعنى ملازم للنشاط اللغوي وبعد أسامي من أبعاده. ويبدو لنا في هذا الإطار أن الطرح السليم لقضايا التوليد، يتعلق - في جانب منه على الأقل - بعدم الخلط بين المفهوم

(1) وهم من نشأ بعد طهجاهلية وصدر الإسلام، إلى أواخر القرن الثاني الهجري في الأمصار، وإلى أواسط القرن الرابع في الجزيرة العربية. ولا يشهد بكلامهم في لغة ولا شعر.

الافتوري يتمي ل «تكرارية النحو»، والمفهوم الأكثر غنى ل «إبداعية الفكر البشري» (2).

وكل هذا يعني ضرورة ألا نحصر الأوصاف اللغوية في الوحدات والقراءات والتراكيب الدلالية المتحققة، بل أن نأخذ بعين الاعتبار التوليد الممكن على هذه المستويات، بحكم تأصله في القدرة اللغوية للمتكلمين. ومن ثمة فإن مظاهر التوليد الدلالي تكون فعلا مشكلا نظريا بالغ الجدية، بالنسبة لكل نظرية قائمة على تصور مطلق، للألساق اللغوية، أي على الفرضيات لا ترى فقط أن عدد الوحدات المعجمية في لغة معينة محدود، بل ترى أيضا أن عدد معاني هذه الوحدات محدود كذلك.

وانطلاقا من أن معالجة الظواهر اللغوية، لا يمكن أن تكون ذات دلالة إلا إذا تمت في إطار نظري محدد، له منطلقه الداخلي وشروطه وحدوده، فإننا اعتمدنا على المستوى التمثيلي، نموذجا تأويليا مثل نموذج كاتز (1972) (وجاكندوف (1972)) مع إغناؤه بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية المشتقة من البنية التصورية، والفرضيات قواعد علاقية في المعجم ترصد الترابطات الدلالية بين الوحدات المتعددة الدلالة وتلعب دور قواعد الحشو. ويأتي هذا الإغناء المستلهم من نتائج أعمال قيم بها في أطر نظرية أخرى (كأعمال ليكوف وجونسون (1980) ونوريك (1981) وفوكونيه (1984))، بالإضافة إلى دواعيه التجريبية، بناء على أن النماذج يمكنها أن تدمج نماذج أخرى (أو جزءا منها) «كمكون من مكوناتها، فيكون من ميزات النموذج قبوله للاتساع إلى قوالب (modules) أخرى قد يتوصل إلى تحديد دقائقها في إطار البحث في نموذج آخر، ومع ذلك يقبل النموذج خصها بصفة طبيعية، بحيث لا تتناظر وخصائص النموذج الطبيعية». لكننا نؤكد في نفس الوقت أن إمكان اتصال النماذج وتداخلها يقتضي ضرورة الابتعاد عن النماذج المنفولة - الميفولة (Hybrid Models) التي تأخذ من كل نموذج بطرف، فهي وظيفية وصورية، ومركبية وعلاقية، ودلالية وذريعية،

(2) انظر: أونبرو (1972) Otero ص: 145، وكاري - بريور (1976) أ) Gary - Priour ص: 210 - 213. ومن ثمة يميز لاينز (1980) مثلا بين الانتاجية (productivity) باعتبارها سمة مميزة للنسق اللغوي، والإبداعية باعتبارها القدرة التي يملكها كل مستعمل للغة على توسيع النسق عن طريق مبادئ للتجريد والمقارنة، مبررة ولكن غير منتظرة، ص: 177.

وجديدة وقرائية... الخ، وهي تحقق، فيما يبدو، جميع أنواع الكفايات. وهذا الزعم يفرغها طبعاً من كل محتوى، إذ تفقد الوظيفة التي يفترض في النموذج أن يقوم بها. (3)

والنظرية الدلالية التي تحدد منطلقات هذا البحث وترمم في نفس الوقت حدوده، نظرية تمثيلية (Representationalist Theory) للتصورات والمعاني، تعتبر أن المعلومات التي يمكن أن يحصلها المتكلمون تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخلياً. فتكون معاني الكلمات تمثلات ذهنية مستبطنة تعبر عن البنية التصورية، وتكون دراسة الدلالة في اللغة الطبيعية، دراسة لعلم النفس المعرفي. (4)

وهي نظرية سمح بتطويرها التصور النفسي للمعرفة اللغوية في أنموذج تشومسكي. فوجهة النظر التي تعتبر الدلالة فرعاً من علم النفس، هي في جزء منها وجهة نظر تشومسكي الذي يعتبر اللسانيات كلها فرعاً من علم النفس. ووجهة النظر هذه، التي يشترك فيها عدد كبير من اللسانيين، منبثقة من اعتبار الهدف المركزي للنظرية اللسانية رسداً لما يعرفه المتكلم الناشئ حين يعرف لغته، وللکیفية التي يتم بها اكتساب هذه المعرفة. (5)

ينطلق هنا البحث إذن من إشكالية عامة ملخصها : كيف يمكن أن نرصد التراكيب الدلالية المولدة، والعلاقات الدلالية بين الوحدات المعجمية وخاصة بين قراءات الوحدات المتعددة الدلالة ؟

وقد حاولنا الإجابة من خلال الاستدلال على فرضيات أهمها :

1 أ - لا يقتصر في وصف البنية الدلالية على التمثيلات الدلالية، بل يجب أن نفترض استقلال هذه البنية وخضوعها لقيود سلامة خاصة بها،

(3) انظر : الفلبي النهري (1986) ص 5 - 6.

(4) انظر : جاكوفوف (1985) ص : 23، و(1983) ص : 109 - 110 و3. ويسبي أودطوني (1979) (أ) هذه النظرية أيضاً نظرية بنائية (Constructivist) لأنها تعتبر أن المعرفة نتيجة بناء معني، ص : 1.

(5) انظر : يارتي (1979) - Partee, B. H. ص : 1.

- ب - تتضمن النظرية الدلالية مجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية تنطبق اختياريًا بموازاة قواعد الاسقاط، وتلمب دورًا في بناء البنيات الدلالية، ويمكن اعتبارها قيود ملامة خاصة بهذه البنيات،
- 2 أ - هناك انسجام بين العلاقات التي تقوم عليها الأنساق الدلالية في اللغات الطبيعية، والعلاقات التي تبني عليها أنساق معرفية وإدراكية أخرى تجمل في البنية التصورية،
- ب - تنقسم المبادئ العلاقية الدلالية إلى مبادئ استعارية قائمة على علاقات تصورية أساسها المشابهة، ومبادئ كنائية قائمة على علاقات تصورية أساسها المجاورة،
- 3 - يتضمن المعجم قواعد علاقية تربط بين المداخل المتعاقبة دلاليًا عن طريق تعيين المبدأ العلاقي الدلالي الذي يقوم عليه التعالق المذكور.
- وإذا كان الاستدلال على ورود هذه الفرضيات بالنسبة لرصد التراكيب الدلالية المولدة، والترابطات الدلالية المعجمية، يشكل المحور الرئيسي للفصول الثلاثة الأخيرة : الفصل الرابع للبنية التصورية، والخامس للمبادئ العلاقية والنظرية الدلالية، والسادس للقضايا المعجمية، فإننا عملنا أيضًا على إبراز التصورات الأساسية في الموضوع لدى اللغويين العرب القدامى في الفصل الأول، وحصرنًا في الفصل الثاني الخطوط العريضة للمعالجات المعيارية و«القاموسية» لدى المحدثين، بالإضافة إلى توضيح إجرائية بعض المقولات «البيانية» القديمة بالنسبة لدراسة التوليد الدلالي، بعد ترجمتها إلى الإطار النظري الذي نتبناه.
- أما الفصل الثالث فقد خصصناه للمشاكل التمثيلية الرئيسية التي تطرحها ظواهر التوليد الدلالي على عدد من النماذج اللسانية، بغية توضيح عجز هذه النماذج على رصد الظواهر المعنوية، وإبراز الحاجة إلى معالجة أکفی.
- يعود الفضل الأوفر في إنجاز هذا العمل وإتمامه على هذا الوجه، إلى المساعدات الثمينة السادية والمعنوية التي حظيت بها من أستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر القاسمي الفهري، وإلى الرعاية والاعتبار اللذين أبداهما في تتبع مراحل البحث بكل عناية ورعاية صدق.



فقد كان أستاذي الفاضل خير سندلي في عملي بما بذله بسخاء من جهد وعناء في تكويني وإفادتي من علمه وتجربته، وبما أسداه لي من نصائح وتوجيهات جادة وصادقة تعطي للبحث العلمي معناه السليم، وتجعل منه مهمة جادة وشاقة ولكنها جذابة ومثيرة.

فليتفضل أستاذي الجليل بتقبل خالص شكري وامتناني وصادق عرفاني بالجميل، ورجائي الكبير أن يظهر في جانب مما أنجزته بعض ما استفدته من الدروس والتوجيهات القيمة التي عودنا عليها أستاذنا الكبير.

كما نود أن نشكر لأستاذنا الجليل إدريس السفروشي نصالحه الكريمة وتشجيعاته المستمرة المعهودة فيه وملاحظاته القيمة.

كما نشكر للأستاذ حسن الصبيلي ما تفضل به من ملاحظات قيمة.

ونشكر كل الزملاء والأساتذة الذين لم يبخلوا بالمساهمة في تقدم هذا البحث إما بالتشجيع أو بمناقشة بعض قضاياها أو بإمدادنا ببعض مراجعه ونخص منهم : أحمد الباهي ومحمد بلبول ومحمد بنكيران ومحمد حدوش ومحمد الرحالي ونعيمة التوكاني وعبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جعفة وعثيقة حجي.

ولا يفوتني هنا أن أنوه بروح الصداقة والجدية التي نعتت بها بين زملائي الأساتذة ضمن الأنشطة التي قامت بها مجموعات البحث المختصة التابعة لجمعية اللسانيات بالمغرب، وخاصة مجموعة «التركيب والدلالة والمعجم» بتنسيق أستاذنا الدكتور الفاسي الفهري، ومجموعة «الأفكار اللسانية واللسانيات العربية» بتنسيق أستاذنا إدريس السفروشي. فقد عادت هذه الأنشطة بفائدة بالغة على تقدم أقسام مختلفة من هذا البحث.

وأود أن أتوجه بالشكر الصادق كذلك إلى أخي محمد غاليم وأختي نعيمة غاليم والسيد عبد الحق عبيد، الذين جنبوني مشاق إعداد النسخة المرقونة لهذا البحث. كما أشكر لزوجتي صبرها وتشجيعها.

## الفصل الأول

### اللغويون القدماء والتوليد الدلالي

أما المعاني التي تحملها الألفاظ، فالأمر في معاناتها أشد، لأنها نتائج العقول وولائد الأفهام وبنات الأفكار.

أبو سليمان الخطابي

يصعب أن نجد عند القدماء من اللغويين تعريفاً دقيقاً أو تحديداً واضحاً لمفهوم «المولد» في علاقته بالتغير الدلالي خاصة. فقد اعتبروا كل لفظ أو تركيب<sup>(1)</sup> جاء عن طريق اشتقاق أو ارتجال أو تغير في الدلالة أو تعريب أو تحريف أو لحن، واستعمله المولدون بعد عصر الاحتجاج، من المولدات. فعالمولد من الكلام المحدث، عموماً، أو «هو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم»<sup>(2)</sup> و«المولدون» بصفة عامة من نشأ بعد «الجاهلية» وصدر الإسلام، إلى أواخر القرن الثاني الهجري في الأمصار وإلى أواسط القرن الرابع في الجزيرة العربية.

ونظراً لعدم وضوح الصلة إذن، وعدم تخصيصها بين «المولد» وقضايا التغير الدلالي - وهي الصلة التي كان يمكنها أن ترمح حدوداً واضحة إلى حد ما لتصور القدماء للتوليد الدلالي - وجب أن تتجاوز التعليقات والأحكام المعيارية التي أبدتها فقهاء اللغة في أبواب

(1) مع أن أغلب ما أورده من أحكام، انصب بشكل عام، على ملاحظة التوليد في الألفاظ أكثر منه في التراكييب، انظر حلمي خليل (1985) ص : 765. وانظر الأمثلة التي يوردها السيوطي في «العزهر» : 304/1 وما بعدها.

(2) انظر السيوطي : العزهر : 304/1. أو هو الكلام «غير الأصل» في العربية، كما يقول الزمخشري في الأساس : 527/2.

«المولدة»، وكان «ههنا الأول وصف المولد بأنه ليس من كلام العرب، وبالتالي طرده من حظيرة الاستعمال» (3) وأن نحاول تلمس الإطار العام لموقفهم من التوليد الدلالي في معظم الأبواب التي تمس قضايا التعدد والتغير الدلاليين ضمن مباحث لغوية مختلفة كالتفسير وأصول الفقه وفقه اللغة والمعجم والبلاغة والنقد الأدبي.

ونحن في ذلك، كما أشرنا، لن نهتم إلا بتوضيح الخطوط المريضة لمعالجات القدماء بخصوص القضايا التي ترتبط بموضوع بحثنا، وعلى رأس هذه القضايا تأويل التراكيب الدلالية المولدة، ورصد الترابطات الدلالية بين القراءات المعجمية للوحدات، وخاصة على مستوى التعدد الدلالي، علما بأن التفصيل في معالجات القدماء يتطلب بحثا مستقلا يدخل في التاريخ للفكر اللغوي القديم، وذلك ضمن المساهمة في «بناء نظرية تؤرخ للفكر اللغوي العربي، بعيدا عن الاسقاطات الظرفية، بتبني منهجية المحاور [...] والنفوذ إلى الأفكار الدالة في الفكر العربي اللغوي والمبادئ الموجهة للبحث في اللغة عند العربي» (4).

يمكننا أن نجد أصداء الإحساس بالتعدد الدلالي في بعض الآثار الأولى التي وصلتنا عن الفكر اللغوي العربي الإسلامي، وذلك في ارتباط بالخلافات العقائدية، وتحليل النص القرآني خاصة (5) فالإحساس بتعدد دلالات (أو وجوه) اللفظ الواحد تبعا لتعدد السياقات التي يرد فيها، ظاهر مثلا في كتاب الأشباه والنظائر لمقاتل بن سليمان (6) وهو من كتب التفسير الأولى وصلتنا في بابها. وقد كان من أهداف مقاتل أن يحدد لبعض ألفاظ القرآن وعباراته، «الوجوه» المختلفة لمعانيها عبر اختلاف سياقاتها في الآيات القرآنية. فهناك «عين» اللفظ، أو معناه المركزي، وهناك معان فرعية سياقية. هكذا يمكن أن نستنبط للفظ (الموت) «وجوها» معنوية مختلفة، تبعا لاختلاف سياق الآيات، كأن يعني «التطف التي لم تخلق»، أو «الضال عن التوحيد»، أو «جذوبة الأرض وقلة النبات»... الخ، ويبقى «الموت» يعينه، ذهاب الروح بالأجال، وهو الموت الذي لا يرجع صاحبه إلى الدنيا، فذلك قوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (7) كما أن اللفظي

(1) انظر حلمي خليل (1985) ص : 180.

(4) العاسي الفهري (1983) : 34/1. وانظر بصدده منهجية المحاوره نفس المرجع ص : 19 وما بعدها، وانظر هلمن (1981) : الفصل الأول خاصة.

(5) من ذلك مثلا ما ألمح إليه علي بن أبي طالب، حيث كان يهني ابن عباس عن مجادلة الخوارج بالقرآن لأنه «هو وجوه»، ويدعوه إلى مخاصمتهم بالسنة. انظر : الاقنآن في علوم القرآن، للسيوطي : 148/1.

(6) توفي سنة 150 هـ.

(7) انظر نصر حامد أبو زيد (1982) ص : 98. صورة الزمر 51 وسورة آل عمران 185 على التوالي.

(الظلمات) و(النور) وجوها معنوية سياقية مثل (الشرك) و(الإيمان) على التوالي، أما «عين» الأولى ف(الليل)، و«عين» الثاني (النهار).<sup>(8)</sup> وقد يستطرد مقاتل أحيانا للإشارة إلى وجه العلاقة بين «عين» اللفظ وبعض معانيه السياقية، ف«عين» (الماء) مثلا : (المطر)، ومن وجوهه : (القرآن)، إذ «كما أن الماء حياة الناس، كذلك القرآن حياة لمن آمن به».<sup>(9)</sup> ومن ثمة «لا يكون الرجل فقيها كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة».<sup>(10)</sup>

ويبدو أن هذا الإحساس بتعدد دلالة اللفظ الواحد في القرآن، قد تطور لدى المفسرين فيما بعد، إلى فرع كامل من فروع الدراسات القرآنية، يشار إليه بعالوجوه والنظائر، وهو فرع يعرفه السيوطي بقوله : «فالوجوه اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان (...) وقيل النظائر في اللفظ والوجوه في المعاني».<sup>(11)</sup>

لكن موضوع التعدد الدلالي يتجاوز نطاق الدراسات القرآنية، وإن ظل وثيق الصلة بها، ليهتم به فقهاء اللغة في أبواب المشترك اللفظي والأضداد والمجاز، والأصوليون في «مقدماتهم اللغوية»، والبلاغيون في أبواب البيان خاصة.

ومن ثمة، فإذا انطلقنا مع هؤلاء جميعا، من اتفاقهم على تقسيم وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى إلى ثلاثة أقسام هي :

(أ) اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين،

(ب) اختلاف اللفظين والمعنى واحد،

(ج) اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين،

أمكنتنا أن نعدد في الظواهر التي ناقشوها في القسم الثالث (ج)، مواطن البحث عما تناولوه مما له علاقة بالتعدد والتوليد الدلاليين. ويتعلق الأمر أساسا بالمشترك والأضداد والمجاز (والنقل)، وهو المجاز الذي «يصير باشتهاره كالحقيقة». وهو ما يجمله الشوكاني بصدق حديثه عن اللفظ الواحد الذي يكون للمعنى المتعدد، «فإن وضع لكل فمشترك، وإلا فإن اشتهر في الثاني فمنتول ينسب إلى قائله، وإلا فحقيقة ومجازه».<sup>(12)</sup> ومادام المنطلق - على مستوى الأصول - أن الكلمة المفردة ذات معنى حقيقي نسب إليها بأصل الوضع، أو أن «الوجه

18 نفسه ن، ص.

19 نفسه ص : 99.

170 وهو حديث «ذكره مقاتل في صدر كتابه [...] وقد فسره بعضهم بأن المراد أن يرى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة فيجوز عليها «الاتقان» : 148/1.

111 نفسه، 148/1.

112 إرشاد الفحول، للشوكاني ص : 17.

والقياس الذي يجب أن يكون عليه الكلام، أن يكون بإزاء كل معنى لفظ يختص به، ولا يشركه فيه غيره، فتتفصل المعاني بالألفاظ ولا تلتبس،<sup>(13)</sup> فإن الظواهر المذكورة، بالإضافة إلى (ب) (الترادف)، اعتبرت «عدولا عن الأصل»، ولذلك وجب البحث عن علل ترجعها إليه. ومن ثمة فالقسم الثاني «للحاجة إلى التوسع بالألفاظ» ومنها مستلزمات «الساجع أو الشاعر»،<sup>(14)</sup> والقسم الثالث «ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا»<sup>(15)</sup> وإنما هو تناخل لغوي أو مجاز كما سنرى. أما المجاز، باعتباره استعمال اللفظة في غير معناها الوضعي، فعلمته «العلاقة بين [المعنيين] كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه».<sup>(16)</sup> وهنا ما يفسر كذلك النقاشات التي دارت بين اللغويين بصدد إنكار المشترك والأضداد والمجاز أو إثباتها وتعليل ورودها. على أن هدفنا، بالدرجة الأولى، ينحصر في تلمس القضايا التي أثيرت حول هذه الظواهر، من حيث علاقتها بتصورات القدماء لآليات التوليد والتعدد الدلاليين، والكيفية التي عالجوا بها العلاقة بين معاني الوحدات المتعددة الدلالة، وشروط التوليد الدلالي في النقول المجازية خاصة.

### 1 - المشترك اللفظي

يورد السيوطي أنه «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة».<sup>(17)</sup> فدلالات المشترك، على هذا التعريف، يجب أن تكون حقيقة لا مجازا، إذ كما يدخل في الحقيقة اللفظ الدال على معنى وضعي مفرد «كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص»، يدخل فيها اللفظ الدال على معنيين وضعيين «كالقرء في أن لا يتجاوز الظهر والحوض غير مجموع بينهما».<sup>(18)</sup> ومن ثمة تكون الألفاظ المشتركة «مفيدة للشيء ولخلافه وضده حقيقة على طريق الاشتراك».<sup>(19)</sup> ومن ثمة أيضا يكون المشترك من باب دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، أي دلالة «المطابقة» الوضعية، بخلاف المجاز التابع للدلالة «العقلية» سواء كانت دلالة «تضمن» أو دلالة «الترام».<sup>(20)</sup>

(13) شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش ص : 96.

(14) نفسه، ص : 97.

(15) نفسه ص : 97.

(16) مفتاح العلوم، للسكاكي ص : 141.

(17) المزهرة للسيوطي : 369/7.

(18) مفتاح العلوم، للسكاكي ص : 152.

(19) كتاب المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري : 22/1.

(20) مفتاح العلوم، للسكاكي ص : 141.

ومادام الاشتراك بهذا المعنى مخالفا للأصل، كما أشرنا، فقد وجب تأويله، رغم أننا نجد احتجاجات لوجوبه إطلاقا، استنادا إلى المنقول تارة - بإثبات مرويات اللغويين الأوائل - وإلى المعقول أخرى، كالقول مثلا «إن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، والمتناهي إذا وزع على غير المتناهي لزم الاشتراك»، أو احتجاجات لمنعه إطلاقا كذلك، من حيث أن «المخاطبة باللفظ المشترك، لا يفيد فهم المقصود على التمام، وما كان كذلك يكون منشأ للمفاسد، أو احتجاجات بجواز وقوعه وإمكانه، وذلك استنادا إلى أن «المواضعة تابعة لأغراض المتكلم»<sup>(21)</sup>.

ويبدو أن أهم ما نجده عند القدماء بصدد المشترك، ما لاحظناه بعضهم بصدد تعليل وروده، وذلك انجاما مع منطلقاتهم في كون الألفاظ المشتركة مخالفة للأصل، ومن ثمة وجه تأويلها، أي ردها إلى الأصل بإثبات علاقتها به. وقد تم ذلك عموما عن طريق القول بالتداخل أو بالتغير الدلالي (النقل المجازي) خاصة.

#### 1.3 - التداخل

فاتفاق اللفظين واختلاف المعنيين - في نظر أبي علي الفارسي مثلا - «ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا، ولكنه من لغات تداخلت»<sup>(22)</sup> (فـالألفت) يعني (الأحسق) ويعني (الأعرس)، والأول لغة قيس، والثاني لغة تميم. (والسليط) يعني (الزيت) و(دهن السم)، والأول لغة عامة العرب، والثاني لغة اليمن... الخ<sup>(23)</sup>.

#### 2.1 - النقل المجازي

يوضح أبو علي الفارسي العلة الثانية في ورود المشترك «بأن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستهمل لشيء فتكثر وتقلب، فتصير بمنزلة الأصل»<sup>(24)</sup> (فـالهلال) الذي يعني (هلال السماء)، قد يعني (حديد الصيد) و(قلامة الظفر)، اللتين تشبهان في شكلهما (الهلال) بمعناه الأصلي. ولذلك لا يكون هذا اللفظ مشتركا بالمعنى الذي حدد سابقا، نظرا لوضوح الصلة المجازية بين اللفظ بمعينه «وهو جوهه» الفرعية. ومثل هذا يقال في لفظ (الجلس)، الذي تشترك بعض معانيه في (الارتفاع والطول)، فيقال في الرجل الطويل، وفي الجبل العالي، وفي اسم الجبل... الخ.

1/1 إرشاد الضعوف ص : 79. وانظر بصدد مفهوم «الغرض» كتاب المعتمد : 23/1.

2/2 المخصص، لاسر سيدة : 250/13. وانظر آل ياسين (1980) ص : 437.

3/3 انظر الأمثلة في المعزهر : 487/1.

4/4 المخصص : 2 ص... وانظر آل ياسين (1980) ص : 417.

ومعنى هنا أن كثيرا من المشتركات اللفظية ناتجة عن نقل مجازي. ومن شأن الانتباه، لدى القدماء، إلى وجود (أو عدم وجود) علاقة دلالية بين معاني اللفظ الواحد، أن يميز بين المشترك اللفظي، بالتعريف السابق، الناتج عن تغيرات صوتية أو عن «حذف واختصار وقع في الكلام» بتعبير ابن درستويه،<sup>(25)</sup> واللفظ المتعدد الدلالة، أو «المشترك المعنوي» بتعبير الشوكاني،<sup>(26)</sup> والذي تشترك معانيه في دلالة نووية واحدة، توسع فيها بشكل من أشكال المجاز. وعليه يكون «الاشتراك» الذي يهنا راجعا إلى المجاز، من حيث «أن المجاز إن استغنى عن القرينة التحق بالحقيقة وحصل الاشتراك».<sup>(27)</sup> ويورد السيوطي عن ابن فارس عن «بعض المتأخرين» نصا واضحا، من حيث المبدأ، على ما فيه من اضطراب، في اعتماد الصلة الدلالية (الصرفية)، للتمييز بين «المشترك اللفظي» و«المشترك المعنوي» (التعدد الدلالي) بصد معاني (العين) : فما «يطلق عليه (العين) ينقسم إلى قسمين : أحدهما أن يرجع إلى العين الناظرة، والثاني ليس كذلك، فالأول على قسمين : أحدهما بوجه الاشتقاق، والثاني بوجه التشبيه، فأما الذي بوجه الاشتقاق فعلى قسمين : مصدر وغير مصدر. فالمصدر ثلاثة ألفاظ : العين (الإصابة بالعين) والعين (أن تضرب الرجل في عينه) والعين (المعاينة) [ومنه : «لا أطلب أثرا بعد عين»]. وغير المصدر ثلاثة ألفاظ أيضا : العين (أهل الدار) لأنهم يعاينون، والعين (المال الحاضر) والعين (الشيء الحاضر). وأما الراجع إلى التشبيه، فتنه معان : العين (الجاسوس) تشبها بالعين، لأنه يطلع على الأمور الغائبة، وعين الشيء (خياره) والعين (الريثة) وهو الذي يرقب القوم، وعين القوم (سيدهم) والعين (واحد الأعيان) وهم الإخوة الأشقاء، والعين (الحرس)، كل هذه مشبهة بالعين لشرفها. وأما ما لا يرجع إلى ذلك فعمرة معان...»<sup>(28)</sup> الخ.

## 2 - الأضداد

وما أوردناه بخصوص المشترك، يصدق في معظمه على الأضداد، إذ هي نوع منه يتميز بدلالته على معنيين لا أكثر، ويكونان متضادين لا مختلفين. وقد اكتفى اللغويون الأوائل بإثبات ما سموه من الأضداد، و«أمك [أكثرهم] عن الاعتلال لها».<sup>(29)</sup> وإنما علل ورودها لا تخرج عموما عما علل به ورود المشترك.

(25) المزهر : 385/1.

(26) إرشاد الفحول ص : 19.

(27) نفسه ص : 20.

(28) المزهر : 1/441 - 476.

(29) الأضداد، لابن الأثير ص : 41، وكوهن (1970) ص : 83.

## 1.2 . التداخل

ومنه (السفة) التي تعني (الظلمة) في لغة تعيم، و(الضوء) في لغة قياس. و(المقت الشيء) بمعنى (كتبته) في لغة عقيل، و(محوته) عند سائر العرب. و(الساجد) في لغة طيء (المنتصب)، وعند غيرهم (المنحني).<sup>(30)</sup> و(السامد) (الحزين) في كلام طيء، و(اللاهي) في اليمن<sup>(31)</sup>... الخ.

## 2.2 . الاتساع في المعنى

وقد حاول ابن الأنباري تحليل قسم من الأضداد بالتغير والاتساع الذي يلحق المعنى المركزي المشترك بين الضدين، فيكون الأصل في المعنيين المتضادين «لمعنى واحد، ثم تداخل الإثنان على جهة الاتساع. فمن ذلك (الصريم)، يقال لليل صريم وللنهار صريم، لأن الليل ينصرف من النهار والنهار ينصرف من الليل. فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع،<sup>(32)</sup> و(القرء) ليس للطهر بذاته، وليس للحيض بذاته، وإنما هو للوقت... فقد يجوز أن يكون وقتا للطهر ووقتا للحيض. و(الطرب) ليس للفرح وليس للحزن، وإنما هو خفة تلحق الإنسان في وقت فرحه وحزنه، فيقال: قد طرب، إذا استخف. و(المأتم) ليس للنساء المجتمعات في الحزن، وليس للمجتمعات في الفرح، وإنما جاءت هذه الدلالة لأن المأتم يطلق على مجرد اجتماع النساء.<sup>(33)</sup>

ومما يرتبط بالاتساع أيضا، الصورة البلاغية التي دعاها أبو حاتم السجستاني «تفاوتا»، وحمل عليها كثيرا من الأضداد. ف(المجور) للمملوء والفارغ، و(الشوهاة) للمهرة القبيحة والجميلة، و(العقوق) للحامل والحائل... الخ. وكلها على «التفاوت» كما يقال المفازة للمهلكة على التفاؤل، ويقال للمعشان ياريان، وللملدوغ سليم، أي سيسلم وسيروى، ونحو ذلك.<sup>(34)</sup>

ويشير كوهين (1970) إلى أن الأضداد كما أثبتها القدماء، تصل في مجموعها إلى أكثر من أربعمائة كلمة. إلا أن أكثر من النصف يمكن اعتباره مباشرة «أضدادا زائفة»، لأنه يرجع إما إلى تصحيفات أو تناخلات في الصور الصرفية، أو اختلافات في البنيات التركيبية، كعدم التمييز بين (رغب في) و(رغب عن)، أو (راغ عن) و(راغ على)، أو (أغار إلى) و(أغار

30 كتاب الأضداد للأصفي. ص 3 : ثلاثة كتب في الأضداد، نشرها أوغست هنر ص 41 و 42 و 43.

31 كتاب الأضداد، لأبي حاتم السجستاني، ضمن المجموعة السابعة ص : 144.

32 الأضداد، لابن الأنباري ص : 6.

33 نفسه ص ص : 87 و 88.

34 كتاب الأضداد، لسجستاني ص ص : 127، 137، 138، 99 على التوالي.



على)... (35) أو تطورات لغوية، أو تداخلات، أو اختلاف في المستويات اللغوية. ويصف أهم ما تبقى إلى «أضداد بلاغية» ناتجة عن صور مجازية، (36) وإلى «أضداد قأويلية» فرضتها تأويلات للنصوص الدينية، توافق العقيدة. وفي هذا الإطار تدخل، بالإضافة إلى أضداد أخرى، «أفعال القلوب» مثل (ظن) و(خشي) و(رجا) ... الخ، التي ترافقها دلالة الشك والاحتمال. وبما أن هذا الشك بدأ أحياناً مستحيلاً في نصوص القرآن (أو الحديث)، «فإن» أفعال القلوب» قد أولت على الشك واليقين تبعاً للسياقات». (37) وذلك واضح مثلاً في تحليل أبي حاتم السجستاني لتأليفه كتاباً في الأضداد «إذ كان يجيء في القرآن الظن يقيناً وشكاً، والرجاء خوفاً وطمئناً [...] فأردنا أن يكون لا يرى من لا يعرف لغات العرب أن الله عز وجل حين قال : ﴿إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ (صورة البقرة 45، 46) مدح الشاكين في لقاء ربهم، وإنما المعنى يستيقنون، وكذلك في صفة من أوتي كتابه بيمينه من أهل الجنة ﴿هَآؤُمُ الرَّؤُوفُ كِتَابِيهِ إِنِّي ظَنَنْتُكُمْ﴾ (سورة الحاقة 19، 20) يريد إنني أيقنت، ولو كان شاكاً لم يكن مؤمناً، وأما قوله ﴿قَلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾، فهؤلاء شكك كفاراً». (38)

وعموماً، فإن أهم ما انتبه إليه القدماء، من وجهة النظر التي تشغلنا هنا، بصدد تحليل ورود المشترك والتضاد، إضافة إلى علة التداخل، ظواهر النقل المجازي والاتساع في المعنى. والبحث نتيجة ذلك عن معنى مركزي تشترك فيه معاني اللفظ المقصود، كالهياة المخصوصة في معاني (الهلل) أو الارتفاع في معاني (الجلس)، أو الجامع بين بعض معاني (العين) ... الخ، بالنسبة للمشارك، وكالقطع في معنيي (الصريم)، والخفة في معنيي (الطرب)، والاجتماع في معنيي (الماتم)، والتوسع على (التقاول) ... الخ، بالنسبة للأضداد. وهو الأمر الذي مكنهم من تلمس التمييز، وإن ظل غامضاً، بين مشترك لفظي (homophony) لا تربط بين معانيه أية علاقة ظاهرة كـ(الأرض) للكوكب وللزكام، (الخال) لأخي الأم والشامة في الوجه ... الخ،

35) كوهين (1970) ص : 84 - 85، ونجد مثل هذا في «المشارك... كعدم التميز الحاد بين : واحد - اوجدها، ووجه تشبيهاً (وجداناً)، ووجد عليه اموجمة». - انظر المظهر : 304/1.

36) كوهين (1970) ص : 87.

37) نفسه ص : 93، 95 ويشير كوهين في نهاية تصنيفه للأضداد إلى أن أهميتها اجتماعية وثقافية خاصة ص : 104

38) كتاب الأضداد لسجستاني ص : 72.

ولفظ متعدد الدلالة (polysemy) قد تعود معانيه إلى معنى مركزي توسع فيه بوجه من الوجوه المجازية.<sup>(39)</sup>

على أن الموقف العام من ظواهر التمدد والاشتراك الدلاليين كان سلبياً إجمالاً. إذ هناك ميل ظاهر إلى الحالة «الأصلية» في الدلالة، حالة «المفردة» أو «المتباين» بتعبير الأصوليين، أي حالة «انفصال المعاني بالألفاظ»، فاعتبر الاشتراك عموماً، إلى جانب المجاز والنقل، طارئاً على الأوضاع اللغوية - لأنه «عدول عن الأصل» كما رأينا - ومدعاة للبس والاحتمال والشك، وهي أمور قد تعطل «الفائدة» - التي تحصل بعوضوح -، وتتسبب في «الخلل»، ذلك أن «الخلل في فهم مراد المتكلم يكون على خمسة أوجه: أحدها احتمال الاشتراك، وثانيها احتمال النقل بالعرف أو الشرع، وثالثها احتمال المجاز، ورابعها احتمال الاضمار، وخامسها احتمال التخصيص...»<sup>(40)</sup> وقد كان لهذا الموقف السلبى - المنسجم على أية حال، مع أصولهم في «كيفية الدلالة» حسب الشوكاني - أثره على الموقف العام، المحافظ، من مظاهر التوليد الدلالي، باعتباره إبداعاً لدلالات جديدة، وهو الموقف الذي يعكسه بوضوح الاتجاه العام لأراء البيانين، وأحكام نقاد الأدب خاصة.<sup>(41)</sup>

### 3 - المجاز

أشرنا سابقاً إلى تعلق المجاز باستعمال اللفظ في غير معناه الوضعي، ومن ثمة يختلف عن المشترك ذي المعاني الوضعية - رغم أن هذه المعاني قد ترد في الحالات الواردة إلى معان مجازية في أصلها - وقد عبر البيانون عن طرفي النقل المجازي بمفهومي: الحقيقة - وهي «الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع [...] [أو] فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة [...] [أو] في معناها بالتحقيق...» - والمجاز - وهو «الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها»<sup>(42)</sup> - وهما مفهومان مرتبطان، كما يتضح، بمفهوم الاستعمال إذ أن «اللفظ قبل الاستعمال لا يتصف بكونه حقيقة، ولا بكونه مجازاً، لخروجه عن حد كل واحد منهما»<sup>(43)</sup>.

(39) وربما تحل عدم الوضوح التام لهذا التمييز، بالإضافة إلى الكيفية التي ورد عليها في كتب فقهاء اللغة. وفي «الرسائل» الخاصة في معاني الألفاظ عموماً التي كانت تورد إزاء كل «مدخل» لانه من المعاني يحتلظ فيها «المشترك اللفظي» يستعمل الدلالي.

140 إرشاد الفحول ص 27.

141 نفسه ص 27.

142 مفتاح العلوم ص 152 - 153.

143 إرشاد الفحول ص 26.

ما دام المجاز، كما حدده البيانون، مرتبطاً بمحاولة «إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان»، فإن ذلك غير ممكن في الدلالات الوضعية، مادامت «بموجب حدها، «دلالات مطابقة»، أي «دلالة اللفظ على تمام مسماه»، فتنتفي الزيادة والنقصان (أو الوضوح والخفاء)، وإنما يمكن ذلك في «الدلالات العقلية». لأن مناطها تعلق المفاهيم ببعضها، مثل «أن يكون لشيء تعلق بآخر ولثان ولثالث، فإننا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به، فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه صح في طريق إفادته إلى الوضوح والخفاء...»<sup>(44)</sup> فإنما «بحكم العقل» إذن، يمكن لمفهوم اللفظة أن يدل على مفهوم آخر متعلق به. وقد يكون هذا المفهوم الآخر داخلاً في المفهوم الأصلي، كالسقف مثلاً في مفهوم البيت فيكون وجه التعلق «دلالة تضمن»، أي دلالة اللفظ على بعض مسماه، وقد يكون خارجاً عنه كالحائط عن مفهوم السقف، فيكون وجه التعلق «دلالة التزام»، أي دلالة اللفظ على لازم معناه، وكلتا الدالتين عقلية، «لأن دلالة اللفظ على الجزء واللازم مصدرها العقل الحاكم بأن حصول الكل مستلزم حصول الجزء، ووجود الملزوم مستلزم وجود اللازم»<sup>(45)</sup> على أن هذه التعلقات، لا يجب فيها أن تكون «مما يثبت العقل»، بل قد تكون مبنية على معرفة مشتركة بين المتخاطبين، يسميها السكاكي «الاعتقاده»، وهو الذي يسمح للمتكلم بأن «يطمح من مخاطبه [...] في صحة أن ينتقل ذهنه من المفهوم الأصلي إلى الآخر بواسطة ذلك التعلق بينهما في اعتقاده»<sup>(46)</sup>.

وبما أن العلاقات المجازية لا تتأني إلا في الدلالات العقلية - المبنية على الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه - فإن مرجع هذه العلاقات - ضمن الصور البيانية - «اعتبار الملازمات بين المعاني»<sup>(47)</sup>.

ويبدو أن التمييز هنا بين تعلقات (أو ملازمات) عقلية، وأخرى اعتقادية، إنما يعود إلى التمييز بين علاقات قائمة على ضرورة عقلية - مصدرها العقل الحاكم... كما يقول المراغي - يفترض أنها مستمدة من قلازم ضروري بين الكيانات، كاللزوم الثنائي بين «الأمم والخلف» أو اللزوم الأحادي بين «العلم والحياة»، وكلاهما «بحكم العقل» حسب السكاكي، وعلاقات قائمة على مجرد «اقتران» غير ضروري، بحكم العقل، بين كيانين إذ

144 مفتاح العلوم ص: 141.

145 علوم البلاغة، المراغي ص: 216. وانظر: إنماء لغوية، سيوطي، حنيه عن مفتاح العلوم ص: 150.

146 مفتاح العلوم ص: 141.

147 نفسه، ن، ص.

«ليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر...»<sup>(48)</sup> وإنما هو اقتران تؤسسه «العادة»، أو هو علاقة «اجتهادية تقوم على غرض المتكلم»<sup>(49)</sup> أو على «العرف»، كاللزوم الثنائي بين «طول القامة وبين طول النجاد»، أو اللزوم الأحادي بين «الأسد والجرأة»، وكلاهما «بحكم الاعتقاد»<sup>(50)</sup>.

هذه العلاقات العقلية - الاعتقادية، هي التي تسمح إذن بقيام الملازمات بين المعاني، بالانتقال من حكم إلى آخر، فينتقل من الملزوم إلى اللازم في المجاز، كالانتقال من الفيث إلى لازمه، وهو النسب في مثل: رعيننا غيثاً، وينتقل من اللازم إلى الملزوم في الكناية، كالانتقال من طول النجاد إلى ملزومه، وهو طول القامة في مثل: زيد طويل النجاد. ومن ثمة فهذه العلاقات هي الطريق إلى الاستدلال<sup>(51)</sup>.

وقد حاول البيانيون حصرها في مجموعة من العلاقات تشكل الرباط الذي تقوم به المناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه، كملاقات المشابهة، والغائية (السببية والمسببية)، والكم (الكلية والبعضية)، والزمان (اعتبار ما كان وما يكون)، والمكان (العالية والمحلية)... الخ، وقد ذكر منها الرازي إثني عشر وجهاً<sup>(52)</sup> وحصر المراخي أشهرها في تسعة عشر وجهاً<sup>(53)</sup> ووصل بها البعض إلى نحو أربعين علاقة<sup>(54)</sup> وأجملها الأمدي في «أن يكون محل التجوز مشابهاً لمحل الحقيقة في شكله وصورته، كإطلاق اسم الإنسان على المصور على الحائط، أو في صفة ظاهرة في محل الحقيقة، كإطلاق اسم الأسد على الإنسان لاشتراكهما في صفة الشجاعة، لا في صفة البخر لخبثتها، أو لأنه كان حقيقة، كإطلاق اسم العبد على المعتق، أو لأنه يؤوّل إليه في الغالب، كتسمية العصير خمرًا، أو أنه مجاور له

48: نهافت الفلاسفة، للفزالي ص: 63، وانظر محمد سعادة (1972) ص: 152.

49: أعراب البلاغة، لعرجي ص: 461، وانظر مثلاً حديثه من إثبات الصوغ تبريح في بيت البيهقي:

فصاع ما صاع من ثير، ومن ورق

وحاك ما حاك من وثق وديباج

وكيف أن ذلك حارج من موضعه من العقل... لأن إثبات الفعل لغيره لا يصح عند العقل، إلا أن ذلك على سبيل التأنق، وعلى العرف الجعري بين الناس، أن يجعلوا الشيء إذا كان سبباً أو كاسباً في وجود الفعل، كأنه فاعل، فلما أجرى الله سبحانه العادة أن تورق الأشجار، وتظهر الأنوار... صار يتوهم في ظاهر الأمر كأن لوجود هذه الأشياء حساسة إلى تبريح، فاستدل الفعل إليه على هذا التأنق، ص: 332 - 333.

50: مفتاح العلوم ص: 141.

51: وانظر مثلاً: نساء حسن (1744) ص: 50 وما بعده.

52: المزهر: 359:1.

53: علوم البلاغة ص: 256 - 262.

54: إرشاد القصول ص: 24.

في الغالب، كقولهم : جرى النهر والميزاب، ونحوه. وجميع جهات التجوز، وإن تعددت غير خارجة عما ذكرناه»<sup>(55)</sup>.

#### 4 . العلاقات المجازية والتوليد

هدغنا في هذه الفقرة أن نحيط ببعض الخصائص التي ميزت نظرة القدماء إلى التوليد الدلالي، من خلال العلاقات المجازية خاصة. ويمتبر الحديث عن العلاقات المجازية - أو جهات التجوز - حديثاً عن إمكان التجوز، وتقييدا له في آن واحد، إذ بالعلاقة يكون الانتقال من معنى إلى آخر، وبها يخرج الارتجال حيث لا علاقة، كما يخرج الغلط. ولذلك نجد من حدود المجاز أنه «اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً، على وجه يصح، وزيادة قيد (على وجه يصح) لإخراج مثل استعمال الأرض في السماء»<sup>(56)</sup>. فالعلاقة «رباط بين المعاني كما أن الاشتقاق رباط بين الصيغ»<sup>(57)</sup>.

وفي هذا الإطار كان حديث القدماء عن إمكان النقل حديثاً عن «وجه العلاقة»، كما هو الحال في نقل «الاسم اللغوي» إلى «المعنى الشرعي» بناء على علاقة الخاص بالعام (أو الجزء بالكل) في نقل اسم (الصلاة) مثلاً من مجرد (الاتباع) إلى مجموع الأفعال الشرعية التي يعنيها الاسم شرعاً، حتى أنه «لا يخطر ببال السامع والمتكلم إلا جملة هذه الأفعال، دون الاتباع»<sup>(58)</sup> أو علاقة العام بالخاص (أو الكل بالجزء) في نقل (الصوم) عن إفادته في اللفظة (الإسك) إلى إفادته في الشريعة إسكاً مخصوصاً - فتكون «الحقائق الشرعية مجازات لغوية غلبت في المعاني الشرعية لكثرة دورانها على ألسنة أهل الشرع»<sup>(59)</sup> أو مثلما يحصل في الاسم العرفي - وهو «ما انتقل عن يابه بعرف الاستعمال وغلبته عليه لا من جهة الشرع، أو [هو] ما أفاد ظاهره، لاستعمال طارئ من أهل اللغة، ما لم يكن يفيد من قبله» - كسمية الخاص باسم العام في نقل اسم (الذابة) من وقوعه «على كل شخص يدب على البدل»، إلى إفادة «شخص مخصوص من الحيوان» هو الفرس، وكسمية الشيء باسم مكانه (أو علاقة المحلية) في إطلاق اسم المكان المظلم من الأرض على قضاء الحاجة، وكسمية الشيء بما يجاوره (أو

(55) الإحكام في أصول الأحكام : 291.

(56) إرشاد الفحول ص : 21.

(57) انظر : محمد بن عبيد أنجليس (1480) ص : 75.

(58) كتاب التعمير : 291.

(59) إرشاد الفحول ص : 22.

يلابسه) في إطلاق اسم (الراوية) على مزادة الماء...<sup>(60)</sup> وهكذا في باقي النقول بناء على علاقات المشابهة وغيرها.  
ومن ثمة فالعلاقات المجازية بمختلف أنواعها، تحدد مبدئياً، إمكان توليد دلالات جديدة، وعدم الاقتصار على المستعمل والمنقول، لأن الصبر بنوع هذه العلاقات لا بأشخاصها، أي دون البحث عن اللفظ بعينه، «فلا يشترط النقل في أحاد المجاز، بل العلاقة كافية، والمعتبر نوعها، ولو كان نقل أحاد المجاز معتبراً لتوقف أهل العربية في التجوز على النقل، ولوقعت منهم التخطئة لمن استعمل غير المسموع من المجازات، وليس كذلك بالاستقراء. ولذلك لم يبنوا المجازات كالحقائق (...) وإلى عدم اشتراط نقل أحاد المجاز ذهب الجمهور، وهو الحق...»<sup>(61)</sup>

ويشير الشوكاني هنا إلى صنيع أصحاب المعاجم، الذين يبدو أنهم كانوا يقصدون بيان المعاني «الحقيقية»، إذ «لو كان استعمال اللفظ على سبيل المجاز موقوفاً على النقل، لدعاهم الاحتفاظ بهذا الفن من البيان أن يلتزموا، بعد بيان المعاني الحقيقية، ذكر المعاني التي استعمل فيها العرب اللفظ على وجه المجاز، وما رأيناهم يفعلون». أما تعرض الزمخشري، في «أساس البلاغة»، للمعاني المجازية بعد الحقيقية، فلم يقصد به «أن يقصر المجاز على تلك الألفاظ، ولا أن يحجر على الناس التصرف في تلك الألفاظ بنقلها إلى معان لم ينقلها إليها العرب، وإنما قصده التنبية على جانب عظيم من أساليب البلغاء وتصرفاتهم في المعاني، ليقتدي بهم الناشئون»<sup>(62)</sup>.

فالمبدأ إذن، استعمال اللفظ في غير ما وضع له على طريق المجاز، أو نقله من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحى، متى تحقق بين المعنيين علاقة من العلاقات المقررة في علم البيان، والتي «جرت عادة العرب» أن يعتمدوا عليها في تعبيرهم المجازي.

ورغم ما قد يبدو من «تسامح» فيما أوردناه هنا بصدد موقف القدماء من قضايا التوليد الدلالي، فإننا نجد لديهم ميلاً واضحاً للحد ما أمكن، من تجاوز المسموع المستقر من المعاني، والمألوف من الدلالات.

وإذا كان هذا الميل يتحول إلى موقف بارز بشكل يكاد يكون جازماً في مجالات محددة على رأسها مجال المعاملات الشرعية - إذ قد يجوز للناس «أن يضعوا كلامهم حيث

<sup>(60)</sup> كتاب المختصر : 26/1 - 27.

<sup>(61)</sup> إرشاد الفحول ص 24.

<sup>(62)</sup> حجر والنقل وأثرهما في حياة لغة العرب - أحمد مختار عيسى، ص 1 - مجلة مجمع اللغة العربية الملكى : 1971، ونظر مقدمه أساس البلاغة لزمخشري.

أحيوا إذا كان لهم حجاز، إلا في المعاملات»<sup>(63)</sup> ومن ثمة «فطلاق الكناية - مثلا - مثل قول الإنسان : الخلية والبرية والبتة، أو حبلك على غاربك، لا يقع، حسب النظام، وإن قارنته نية الطلاق»<sup>(64)</sup> فإنه ينسحب أيضا، إلى هذا الحد أو ذلك، على ما يقع خارج هذا المجال.

فالمجازات «يجب إقرارها حيث وردت، ولا يجوز تعديها إلا بإذن وتوقيف من اللفظة، فإذا لستعير لفظ الأسد للشجاع لما يربطهما من معنى الشجاعة، يجب إقراره ولا يجوز تعديته واستعارته للرجل الأبر، لعلاقة المشابهة بينهما، ولفظ نخلة إذا استعير للرجل الطويل بجامع الطول في كل، لا يصح أن تعديه ونطقه على الجبل من أجل طوله»<sup>(65)</sup> والإشارة هنا إلى أن تعدي المجازات لا يجوز إلا «بتوقيف من اللفظة»، تأكيد للحد من حرية المتكلم في التجوز والتوليد، إذ على هذا الأخير أن يتبع في عباراته وأساليبه طرق الدلالة التي سارت عليها الجماعة قبله، دون أن يخرج على هذه الأطر الدلالية أو التعبيرية، بل دون أن يقيس عليها أحيانا. فالجاحظ مثلا، يعطي للشراء الجاهلين وحدهم الحق في التجوز، وينبذ باللاحقين والمعاصرين مهمة الاحتذاء والتقليد، فيعدد تشبيهات لا يجوز القياس عليها : «وسموا الجارية غزالا، وسموها أيضا خشقا، ومهرة، وفاخنة وحمامة، وزهرة، وقضيا وخيزرانا على ذلك المعنى... وليس هنا ما يطرد لنا أن نقيسه، وإنما تقدم على ما أقدموا، ونحجم عما أحجموا، وننتهي إلى حيث انتهوا...»<sup>(66)</sup>

إن المجازات هنا، تصبح بمثابة مواضع سابقة، تواضعت عليها الجماعة اللغوية، ولا يجوز للفرد أن يخرج عن إطارها، ولا أن يقيس عليها، ويكون شرط الاستعمال المجازي، حتى بالنسبة إلى الجماعة، إدراك وجه الشبه بين المعنيين، ولو كان وجه الشبه موجودا ولم تدركه الجماعة، ولم تستعمل اللفظ مجازا، فلا يجوز ادعاء المجاز فيه. وهذا التواضع المجازي يباوي في قوته وثباته المواضع الحقيقية، وذلك لأن «المجاز - كما يقول القاضي عبد الجبار - قد صار موضوعا لما استعمل فيه مجازا، فهو في الحكم بمنزلة اسم يستعمل في أمرين على جهة الاشتراك»<sup>(67)</sup> وتظهر صورة هذا التواضع المجازي خاصة، في اعتبارهم نقل

104 الحيوان، لم يحظ : 764. وانظر نصر حميد (1982) ص : 111.

104 ع : نصر حميد (1982) ص : 111.

105 علوم البلاغة، نمري بن ع : 106 - 107.

106 الحيوان، لم يحظ : 211. وفي هذا السياق نجد بعض الآراء التي تلت «وصفة الجبر» : فسر - بتقد كون المعجاز وضعيا، قد، في حد [ه] - هو لفظ المواضع على استعماله في غير ما وضع له أولا من اللغة لغد بينهما من التلو، الإحكام : 387.

وانظر نصر حميد (1982) ص : 115.

107 المفتي في أبواب التوحيد والعدل، لمصفي عبد الجبر : 387/5، وانظر نصر حميد (1982) ص : 132.

الألفاظ الشرعية كالصلاة والزكاة والصوم... بمثابة ابتداء مواضعة من الله الذي «من حيث ثبتت حكمته، يجب صرف كلامه إلى أنه أراد به الوجه الصحيح. فإذا بينه، ونقل اللفظ عن اللفظة، صار كابتداء مواضعة منه»<sup>(68)</sup> وابتداء المواضعة من الله هنا، يشير من جهة أخرى إلى الحرية الواسعة التي حظي بها البيان القرآني، وذلك على أساس أن اللفظة، ملك لله وعارية في أيدي البشر، فله كل الحرية في وضعها حيث شاء : «فإذا كانت العرب يشقون كلاما من كلامهم، وأسماء من أسمائهم، واللفظة عارية في أيديهم، ممن خلقهم ومكنهم وألهمهم وعلمهم، وكان ذلك منهم صوابا عند جميع الناس، فالذي أعارهم هذه النعمة أحق بالاشتقاق»<sup>(69)</sup> ويعتبر تقييد التجوز، في مجال «البيان الإنساني» ضروريا في هذا السياق، للمحافظة على وظيفة المواضعة اللغوية، التي هي «الإبانة» عند الجاحظ أو «الإخبار» عند القاضي عبد الجبار... و«الوضوح» هو شرط تحقيق هذه الوظيفة للبيان، ولا يكون «الوضوح» بدوره، إلا بالإحالة على «المعرفة المشتركة» أو «قصد المتكلمين»، ومن ثمة فارتباط «وضوح» الدلالة بالمعرفة، يعتبر ضامنا لتحقيق وظيفة اللفظة في «الإبانة» أو «الإخبار» أو «الإفادة». وهنا يعني أن التجوز والتوليد لا يكونان إلا في إطار «معرفة المقاصد» أو «الإدراك الجماعي» لوجود الشيء، كما مر بنا، فإذا تحقق شرط «معرفة المقاصد» أمكنت معرفة الدلالة، وفي هذه الحدود فقط، يمكن وقوع الاشتراك والاتساع والمجاز في الكلام.

وتعود هذه الشروط المقيدة، إلى الطبيعة المنبثقة للدلالة اللغوية : أما «المعاني التي تحملها الألفاظ، فالأمر في معانيها أشد، لأنها نتائج العقول، وولائد الأفهام، وبنات الأفكار»<sup>(70)</sup> والحال أن هذا الانتباس، وهذه المعاناة، وثيقا الصلة بالتعدد الدلالي والتجوز والتوليد. ونحس بذلك أكثر في مقارنة القاضي عبد الجبار بين «دلالة المعجزة» و«دلالة الكلام»، حيث يعتبر أن المعجزة «أشد دلالة» لأن من حق التصديق بالقول أن يصح فيه... المجاز والاستعارة لأمر يرجع إلى ذات الكلام<sup>(71)</sup>. ومن ثمة تتأخر دلالة الكلام عن أنواع الدلالات الأخرى، لقابليته للاشتراك والاحتمال، ومن ثمة أيضا وجوب وضع ضوابط لهذا الاشتراك والاحتمال، وإلا خرج الكلام عن أن يكون دلالة. فهذه الضوابط فقط «جوزنا».

(68) نفسه : 189/5. وانظر نصر حامد (1982) ص : 134.

(69) الحيوان، للجاحظ : 348/7، وانظر نصر حامد (1987) ص : 115.

(70) بيان إيجاز القرآن، لمخططي ص : 33، وانظر محمد بيري عند الجليل (1980) ص : 32.

(71) المعنى في أبواب التوحيد والعدل : 161/5، وانظر نصر حامد (1982) ص : 123.



انتقال حكم اللفظة بالتصريف... عن الحقيقة إلى المجاز، وكل ذلك لا يوجب قلب المعاني.<sup>(72)</sup> فشرط التجوز إذن، مراعاة المعنى الذي تقصد إليه الجماعة - وهو «التعارف» هنا - حيث تطلق اسما على شيء من الأشياء أو صفة من الصفات. ومراعاة هذا المعنى، باعتباره شرطا للسماح بالتجوز، وإن وجدت العلاقة، هو ما لاحظناه لدى البيانيين في عدم تجويزهم استعارة الأسد للإنسان بجامع البحر، أو استعارة النخلة لغير الإنسان بجامع الطول... الخ، وهو ما يلاحظ عندهم أيضا حيث لا يكتفون مثلا «في إطلاق اسم الشيء على ضده، بعلاقة التضاد، حتى يفيد معنى لطيفا، كالتهمك في تسمية قبيح المنظر قمرًا، أو التفاؤل كسمية الصحراء مفازة، أو اللسيح سليما... ولا يكتفون في إطلاق الجزء على الكل بعلاقة الجزئية، حتى يكون للجزء مزيد اختصاص بالمعنى الذي يقصد من الكل، نحو «عين»، تستعمل في الجاسوس، لأن للمعين مزيد اختصاص بحرفة التجسس».<sup>(73)</sup>

ومن ثمة كانت الشروط التي وضعها البلاغيون والنقاد، للاستعارات والمجازات عموما، والتي تسمح بالحكم عليها بحسب «القبح». وهي شروط يدور معظمها حول «الوضوح» و«القرب من الحقيقة» و«مراعاة ما جرت به العادة» و«أقره العرف» أو «النوق السليم» و«ارتاحت إليه النفس»... الخ. فالاستعارات تقاس صحتها «بقربها من الحقيقة وشدة ملاءمة معناها لما استعيرت له» (أبو القاسم الأمدي ص : 234)، و«ملاكها تقرب الشبه، ومناسبة المستعار له للمستعار منه» (القاضي الجرجاني ص : 40)، «فيكون الشبه... جليا بنفسه، أو معروفا سائرا بين الأقسام، والا خرجت الاستعارة عن كونها استعارة، ودخلت في باب التعمية والألفاظ» (السكاكي ص : 164)، وذلك أن «كل ما دنا من المعاني من الحقائق، كان ألوط بالنفس، وأجلى في السمع، وأولى بالاستعادة» (أبو القاسم الأمدي ص : 140).

ويرتبط «القرب من الحقيقة» هنا بحال الصحة العقلية و«الصدق»، إذ «ليس الأمر على ما ظنه ناصر الإغراق والتخييل، من أن المقال إنما يتسع، ويفزر ينبوع الكلام، إذا بسط من عنان الدعوى، فأثبت ما ينفيه العقل ويأباه»، فالاستعارة «سبيل الكلام المحذوف، وإذا رجعت إلى أصله وجدت قائله يثبت أمرا عقليا صحيحا».<sup>(74)</sup>

والأمور «العقلية» هنا، إثبات لمشابهات «موضوعية» قائمة بين الكيانات «في ذاتها»، وهذا معنى ما أشرنا إليه أعلاه، بصدد الحديث عن الجاحظ والقاضي عبد الجبار، والمتعلق بوجود

(72) نفسه : 172/3 - 173، وانظر نصر حامد (1982) ص : 123.

(73) المعجز وانتقل... نحمدت الخضر حبي : 295/1، 296.

(74) أسرار البلاغة، تخرجاني ص : 279.

وجه للشبه قد لا تدركه الجماعة. فليس المراد بالحدق في إيجاد الائتلاف بين المختلفات في الأجناس، أنك تقدر أن تحدث بينها مشابهة ليس لها أصل في العقل، وإنما المراد أن هناك مشابهاً خفية يبدق المسلك إليها، فإذا تغفل الفكر فأدركها، استحق صاحبها الفضل. (75)

ومن ثمة، فكان المشابهاً «سابقة الوجود»، والمتجاوزون إنما يوضحونها إلى هذا الحد أو ذلك، ومن ثمة أيضاً تكون التراكيب «حقيقية» و«صادقة» كلما وافقت هذه الأوضاع الموضوعية. فلا غرابة إذن أن يكون البيان «إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان»، وليس إبداعاً لعلاقات تصويرية جديدة، أي لواقع جديد، فالمجاز إنما «يفخم به المعنى» (76) وهناك «واقع» واحد ثابت يعكسه نسق تصويري وضحي قوامه «الصور الذهنية» (الشوكاني ص: 14) والملازمات بين المعاني عقلية كانت أو اعتقادية، ويجب أن تعتمد التراكيب الدلالية هذا النسق القائم دون الخروج عنه.

ومما يرتبط بهذا، أننا نجد تناول التراكيب المجازية، منذ بداياته مع أبي عبيدة مثلاً، يقوم على ردها باستمرار إلى تراكيبها الحقيقية الأصلية: فالآية ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ يصبح معناها: «ميتة»، و﴿ضربت عليهم الذلة والمسكنة﴾ سورة البقرة 61، تعني: «الزموا المسكنة»، و﴿قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب﴾ سورة المائدة 116، تعني: «يأتي بالحق»... وبذلك يتعادل التركيب «المجازي» و«الحقيقي» ليعبر عن معنى واحد في النهاية. (77)

ولذلك كان الحكم على المجازات ب«القبوح» أو «الخطأ»، كلما ابتعدت عن هذه المقاييس، ولم تحترم ما استقر من تصورات بصدد الكيانات وخصائصها والعلاقات المفترضة بينها، كما تعكسها نصوص الاحتجاج التي تبناها أهل اللغة عموماً. والأمثلة على ذلك كثيرة لدى نقاد الأدب خاصة. (78) فالأمدي (أبو القاسم) يخطئ أبا تمام، الذي «يعينه تصور الرياح

(75) نفسه، ص: 129 - 131.

(76) دلائل الإعجاز، للجرجاني ص: 227 - 228.

(77) نظير نصر حامد (1982) ص: 102. وكل استعارة لا بد لها من الحقيقة، وهي أصل الدلالة على المعنى في اللغة. كما يقول الرماني في: التكت في إعجاز القرآن، ص: 86.

(78) حتى أصحاب أبي تمام كانوا يحاولون تبرير مجازاته بالرجوع إلى نصوص الاحتجاج. هكذا نجد أبا بكر الصولي يدافع عما عجب على أبي تمام في قوله:

لا تسقني ماء، العلام فأنني  
صب قد استعظمت ماء بكائي

بالإحالة على أمثال ذي الرمة والأعشى، وعلى الآيات القرآنية. انظر: أخبار أبي تمام، للصولي ص: 36 - 37.

وتقسيمها في قوله :

قسم الزمان ربوعها بين الصبا  
وقبولها وديورها ثلاثا

لأن الصبا والقبول ربيع واحدة : «فإننا ما سمعنا مثل هذا في الريح، ولا علمناه في اللغة، ولا وجدنا في الشعراء أحدا قال : الصبا وقبولها، ولا الجنوب وقبولها، ولا الشمال وقبولها أي سهلها ولينها... فقد استقصى أصحاب «الأنواء» في كتبهم ذكر الرياح، وأوصافها ونعوتها... فما منهم أحد ذكر أن القبول غير الصبا...» (الموازنة ص : 141 - 142).

والبحتري مغلبي، حب العسكري، لأنه يتحدث عن حواشي الدر، وهو شيء «غير معروف»، حيث يقول :

بذت صفرة في لونه إن حمدهم  
من الدر ما اصفرت حواشيه في العقد

فاستعمال (الحواشي) في الدر خطأ، ولو قال (نواحيه) لكان أجود، «والحاشية للبرد والثوب، فأما حاشية الدر فغير معروف» (الصناعتين ص : 132).

ولا يصح لأبي تمام أن يعالق بين الحلم والرقعة في قوله :

رقيق حواشي الحلم لو أن حلمه  
بكفيك ما ماريت في أنه برد

«فما وصف أحد من أهل الجاهلية، ولا أهل الإسلام الحلم بالرقعة، وإنما يصفونه بالرجحان والرزانة» (الصناعتين ص : 125، والموازنة ص : 128).

وقد ارتبط اعتماد التصورات الدلالية القارة في تخطيء المعاني وتصويبها كما رأينا، باللجوء إلى «الواقع» - أو ما استقر باعتباره إدراكا «موضوعيا» لوقائع العالم والأشياء - في إنكار التراكيب الدلالية «الكاذبة» التي تقيم اقترانات بين الكيانات «ليس لها أصل في العقل»، بتعبير الجرجاني. ولذلك يأخذ أبو القاسم الأعمدي على أبي تمام مثلا، مخالفته «لواقع العقلي للأشياء» في قوله :

هاديه جسذع من الأراك وما  
تحت الصلا منبسه صخرة جلس

إذ أن عيدان الأراك لا تكون جذوعا وهي لا تغلظ حتى تصير كالجذوع» (الموازنة

ص : 126 - 127).

وينكر على البحري قوله : «يصف فرسا أشقر أو خلوقيا» :

صِبْغَةَ الْأَفْسَقِ بَيْنَ آخِرِ لَيْسَلِ

مَنْقُضِ شِئَانِهِ وَأَوَّلِ فَجْرِ

لأن «الحمرة لا تكون بين آخر الليل وأول الفجر، وهو عندي في هنا غالط، لأن أول الفجر الزرقة، ثم البياض، ثم الحمرة عند بدو قرن الشمس. كما أن آخر النهار عند غيبوبة الشمس الحمرة، ثم البياض، ثم الزرقة وهي آخر الشفق» (الموازنة ص : 344).

بل يمتد ذلك إلى تخطي بعض الشعراء الأوائل، مثل زهير الذي يصف الضفادع

بالخوف من الغم والفرق :

يَخْرُجْنَ مِنْ شَرِيَّاتِ مَاؤِهَا طَحْلِ

عَلَى الْجَنُوعِ يَخْفَنُ الْغَمُ وَالْفَرْقَا

مع أن «الضفادع لا تخاف شيئا من ذلك» (الوساطة ص ص : 10 - 12).

ويلخص الأمدي (أبو القاسم) بعض أخطاء أبي تمام في أنه جعل «اللدهر أهدعا، وبدا تقطع من الزند، وكأنه يصرع، ويحل، ويشرق بالكرام، ويتبسم، وأن الأيلم تنزله، والزمان أبلق، وجعل للمدح يدا، ولقصائده مزامر إلا أنها لا تنفخ ولا تزمز، وجعل المعروف مسلما تارة ومرتبدا أخرى، والعلات وغدا، وجذب ندى الممدوح بزعمه جذبة حتى خر صريعا بين يدي قصائده، وجعل المجد معا يحقد عليه الخوف، وأن له جدا وكبدا، وجعل لصروف النوى قبا، وللأمن فرشا، ووطن أن الفيث كان دهرا حائكا، وجعل للأيام ظهرا يركب، والليالي كأنها عوارك، والزمان كأنه صب عليه ماء، والفريس كأنه ابن الزمان الأبلق، وهذه استعارات في غاية القباحة والهجاء والبعد من الصواب» (الموازنة ص ص : 233 - 234)، أو هي «أمور متى حملت على التحقيق، وأجريت على السامحة، أدت إلى فساد اللفظة واختلاط الكلام، وإنما القصد منها التوسط والاجتزاء بما قرب وعرف، والاقتصار على ما ظهر ووضح» (الوساطة ص ص : 432 - 433)، واحترام أنماط التراكيب الدلالية الصائفة وزوايا نظر الأسلاف، حتى «يشتهى في اللغة إلى حيث انتهوا، ولا يتعدى إلى غيره، فإن اللغة لا يقاس عليها» (الموازنة ص : 202).

وتتضح طبيعة المعاني «الصحيحة النموذجية»، وعلاقتها بالنسق التصوري الوضعي القار، حين يوازن الأمدي (أبو القاسم) بين أتباع البحري وأتباع أبي تمام. فإذا كان فضل الأول يكمن في «وضع الكلام في مواضعه، وصحة العبارة، وقرب المعاني، وانكشاف للمعاني»، فإن

من أتباعه «الأعراب... والشعراء المطبوعون وأهل البلاغة» (الموازنة ص : 10)، وهم «العرب التي لا تحفل بالإبداع والاستعارة إذا حصل لها عمود الشعر ونظام القريض» (الوساطة ص ص : 33 - 34). أما أبو تمام فشأنه «غموض المعاني ودقتها، وكثرة ما يورده مما يحتاج إلى استنباط وشرح واستخراج» وأتباعه «أهل المعاني والشعراء... ومن يميل إلى التدقيق وفلسفي الكلام» (الموازنة ص : 10).

إن المقصود إذن، الوقوف عند «مذاهب العرب المألوفة [وعدم التجاوز] إلى الاستعارات البعيدة المخرجة للكلام إلى الخطأ أو الإحالة» (الموازنة ص : 24)، وما «الخطأ» أو «الإحالة»، في القم الأعظم منهما، إلا تجاوز للعلاقات التصورية التي بنيت عليها المجازات «الصحيحة» في النسق التصوري الوضعي القار الذي ارتبط بتنظيم مخصوص لكيانات التجربة وخصائصها، ومن ثمة هذه الحساسية إزاء تصورات «تعيد ترتيب الأشياء وصفاتها»، ومن ثمة أيضا تحديد «التوليد»، لدى ناقد كاهن رثيق، بأن «يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر تقدمه، أو يزيد فيه زيادة، فلذلك سمي التوليد، وليس باختراع لما فيه من الاقتناء بغيره...». وحين يتحدث ابن رثيق عن «الإبداع» أو «الاختراع» - وهو ما لم يسبق إليه قائله، ولا عمل أحد من الشعراء قبله نظيره أو ما يقرب منه -، فإنه يمثل لذلك بشاعر قديم هو امرؤ القيس (!) في قوله :

موت إليها بعد ما نام أهلها  
سوحباب الماء حالا على حال

(العمدة : 177/1).

هذا الموقف المحافظ من نقل المعاني، وتفير اللغة عموما، واضح أيضا في صنع من اهتموا بجمع مفردات اللغة ومعانيها من المعجميين. فقد حاولت جل المعاجم اختيار «العربية الصحيحة» في إطار «مبدأ الاحتجاج»، وتصونت عن إثبات ما وضع المولدون والمحدثون في الأقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب، حتى قر في نفوس الدارسين أن اللغة قد كملت في عهد الرواية، (المعجم الوسيط ص ص : 9 - 10)، فاقترعت جهود اللاحقين عموما، على تنظيم ما جمعه أسلافهم، ولم يحاولوا تدوين ملاحظاتهم عن الفروق بين لغة البدو في القرون الأولى، ولغة معاصريهم، «فلم يحاول واحد من علماء القرن الخامس مثلا أن يبين لنا المعنى الذي يفهمه معاصروه في لفظة جمعها زميل له في القرن الثاني الهجري».<sup>(79)</sup>

(79) لعن العامة، رمضان عبد التواب ص : 61. وانظر : الجوانب الدلالية في نقد الشعر، لغايز لقاية ص : 153 - 154.

واتجهت عناية المعجميين إلى انتقاء «فصيح» اللغة و«صحيحها»، وذلك واضح خاصة في المعاجم التي صنفت بعد الخليل وابن دريد، والتي اتخذت أسماء تشير إلى تنقية اللغة من «الغريب» و«الحوشي»، مثل تهذيب اللغة للأزهري، و(الصحيح) للجوهري... يقول الأزهري مثلاً في مقدمة معجمه: «وقد سميت كتابي هذا (تهذيب اللغة) لأنني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغها، وغيرها الغتم عن سننها»<sup>(80)</sup> ومن ضمن ما يقصده الأزهري بالألفاظ التي أزيلت عن صيغها... ما اعتبر حوشياً أو مبتذلاً وغير لائق، والمبتذل كما يعرفه السيوطي «ما يكون شائماً بين العامة دون الخاصة» (المزهر: 1/189) أي بعبارة أخرى، ما كانت تبرز فيه أكثر من غيره التعبيرات اللغوية بصفة عامة، ومنها التغييرات الدلالية، وهو ما كانت تقصد «تصويبه» كتب «لحن العامة». إذ إلى جانب ما نجده فيها من مسائل تركيبية وصرفية وصوتية، هناك تصويبات دلالية، تنصب على «ما تضعه العامة في غير موضعه»، منحرفة في ذلك بدلالات الألفاظ عن «أصولها». والملاحظ أننا في كثير من الحالات إزاء مولدات مجازية. من ذلك ما يورده ابن السكيت في كتاب (الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها)، حيث يثبت الاستعمال المجازي (المحرف)، ثم ينص على استعماله الحقيقي (الصواب): «ويقال للرجل: إنه لغليظ المشافر، وإنه لغليظ الجحافل. وإنما المشافر للإبل، والجحافل لنوات الحوافر...» ومن «أغلاط الشعراء استعمالهم النحل وهم يقصدون العسل، أو الأبله وهم يريدون البصرة...»<sup>(81)</sup>

وفي (إصلاح المنطق): «ومما تضعه العامة في غير موضعه قولهم: أكلنا ملة، وإنما الملة الرماد الحار»، وقولهم: خرجنا تنتزه، إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما التنتزه التباعد عن المياه والأرياف، ومنه قيل فلان ينتزه عن الأقدار، أي يتباعد منها»، وقولهم: هي المزادة، للتي يتقى فيها الماء، ولا تقل راوية، إنما الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذي يحمل عليه الماء»<sup>(82)</sup>

لقد لاحظ القدماء كثيراً من الظواهر المتعلقة بالتضيق الدلالي، وجرّدوا مجموعة من العلاقات الرابطة بين المعنى المنقول والمنقول عنه. لكنهم من جهة اختلفوا في حصرها كما رأينا، كما اختلفوا في تحديد بعضها: فالعلاقة في معطيات مثل: «إني أراني أعصر

<sup>(80)</sup> وانظر: المعاجم اللغوية، لمحمد أبو العرج ص: 11.

<sup>(81)</sup> وانظر: آل ياسين (1980) ص: 174.

<sup>(82)</sup> إصلاح المنطق، لابن السكيت ص: 284، 287، 331 على التوالي.

خمراً)، سورة يوسف 36، تعتبر زمانية لدى الأمدي (سيف الدين) كما رأينا، وهي سببية عند الرازي (المزهر : 359/1). وتتعلق معطيات مثل : «واسأل القرية» سورة يوسف 82، بعلاقة المحلية عند الشافعي،<sup>(83)</sup> لكنها نوع خاص من المجاز، هو المجاز بالحذف عند الرازي مثلاً (المزهر : 360/1). وتستعمل علاقة المجاورة بمعنى عام لدى الأمدي (سيف الدين) (الفقرة 3 أصلاً)، وبمعنى خاص عند الشافعي (الشوكاني ص : 75) والرازي (المزهر : 360/1)، كالراوية للقرية مثلاً. ونجدهم يшиرون إلى عمومية العلاقات المجازية، وإلى أن العبرة بعناوئها لا بعناشخصها، إذ يكفي أن تتوفر العلاقة ليصح التجوز، لكنهم أبدوا كثيراً من التحفظات بهذا الشأن، ووضعوا لذلك شروطاً تنتهي إلى حصر التصرف في المعاني، في حدود ضيقة، وهي شروط ارتبطت بنظرة محافظة وكونية للنسق التصوري، جعلته يكاد يكون مفارقاً «لأغراض» المتكلمين، ممارساً سلطة قاهرة على مستوى مقولة الكيانات وتنظيم العلاقات بينها، وهو ما أوضحناه من خلال بعض الأمثلة لمواقف البلاغيين والنقاد، سواء في تحديداتهم لشروط حسن المجاز، أو في أحكامهم على التراكيب الدلالية التي واجهوها في نصوص الشعراء خاصة.

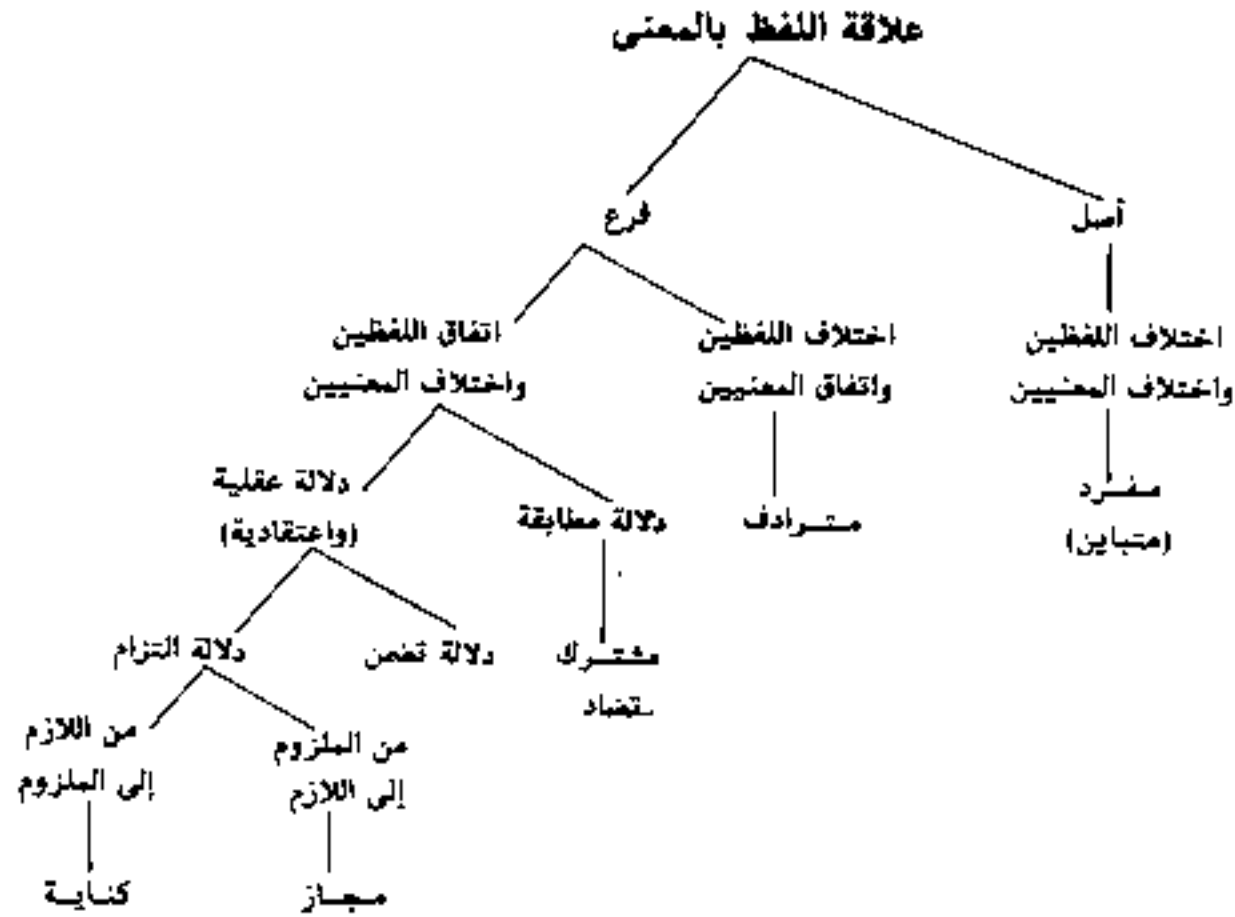
وقد ارتبط كل هذا، من جهة أخرى، باعتبارهم المجاز - والتعدد الدلالي عموماً - سبباً من أسباب اللبس، قد يؤدي إلى «فساد اللفظة» و«الخلط في الكلام»، وهو لذلك من مصادر الاشتراك والاحتمال - والكذب أيضاً - اللذين ينزلان بالدلالة اللغوية عن مستوى أنواع الدلالات الأخرى التي لا يقمان فيها، وهذا يعني من جملة ما يعنيه أن المجاز واقع في اللغة دون غيرها من مظاهر الفكر والنشاط الإنسانيين. ولهذا علاقته أيضاً بكون المجاز لا يعتبر إبداعاً أو إعادة مستمرة لخلق الواقع، أو لفهم التجربة، بقدر ما اعتبر - في إطار تصوره «البياني» - إيراداً لمعنى واحد (سابق الوجود)، بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان.<sup>(84)</sup>

83 شرح أحمد بن قلم شافعي على شرح حلال الدين الشافعي على «الورقات في الأصول» لابن عبد الله العويني، حاشية على إرشاد الفحول ص : 74. وانظر كذلك : بدري عبد الجليل (1980) ص : 73.

84 مفتاح العلوم ص : 740. يلاحظ مولينو وأحرون (1979)، في هذا الإطار، أن «علم البيان» يهتم بالكيانات المختلفة كتعبير عن نفس المفكرة. وأن الأمر لا يتعلق بالتقابل بين معنى حقيقي، ومعنى مجازي، كما نجد ذلك في البلاغة الغربية، بقدر ما يتعلق بتقابلات مثل : معنى مباشر / معنى غير مباشر، أو معنى ظاهر / معنى باطن. ص : 21.

إن العلاقات المجازية التي جردها القدماء، قد ظلت على مستوى الملاحظة، لا تظهر قيمتها الإجرائية في رصد العلاقات الدلالية المعجمية، وآليات التوليد الدلالي، بكيفية واضحة.<sup>(85)</sup> ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم صياغتها في إطار نظرية للدلالة المعجمية، وهو ما ترتب عن غياب تصور نسقي للمعجم يمكنه أن يعطي لمثل هذه العلاقات معناها داخل بنية نظرية محددة.

ونختم هنا الفصل، بتلخيص وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى اعتمادا على ما تعرضنا له في هذه الصفحات، على الصورة التالية:<sup>(86)</sup>



85 ونرى أن إجرائية هذه العلاقات تربط بإمكان التعامل معها - من منظور معايير تعما لظهور القدماء وأهدافهم - باعتبارها افتراضات محددة في إطار نظرية دلالة واضحة وهذا يعني إمكان ترسيخه بمصر. التعميمات المنزوعة التي نبيدها عند القدماء، انطلاقاً من قرارات منهجية ترتبط بمجموعة من الفرضيات والأدوات الوصفية المكونة لطريقة محددة تسمى إلى الإحاطة عن إشكالية لغوية معاصرة، ويمكن أن نسيط منها اقتراحات تحريية خاتمة بمصد انظواهر الملاحظة. انظر في هذا الإطار تعالي المهري (1982) ص 27 - 31.

86 هذه الصورة مجرد تلخيص لحصر ما أوردناه عن تصور القدماء لعلاقة اللفظ بالمعنى ولم نرغب اعتبارات أخرى قد تكون واردة بالنسبة لتقديرات أكثر تحصيماً من وجهة نظر المصيرين أو الأصوليين أو المنطقية. انظر مثلاً تمام حسن (1981) ص 44، وعادل فنجوري (1985).





## الفصل الثاني

### التوليد عند المحدثين من العرب

إن النتائج السلبية والإخفاقات المسجلة في التجربة القصيرة للسانيات العربية الحديثة، لها تفسير بسيط: إن المشاكل لم تطرح داخل أطر نظرية أو منهجية دقيقة، وفي غياب مثل هذه الأطر فإنها طرحت إذن بصورة مغلوطته.

عبد القادر الفاسي الفهري (1982)، ص: 28

#### 1 - التراكيب المولدة ومعيارية التناول

يشير التوليد الدلالي مشاكل ترتبط ببنية التركيب الدلالي في اللغات الطبيعية. ذلك أنه يتعلق بربط علاقات دلالية جديدة بين المكونات داخل الجملة. فالتوليد الدلالي يهنا المعنى يتعلق بإعطاء قيمة دلالية جديدة لبعض الوحدات المعجمية تسمح لها بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل.

وإذا حاولنا أن نتفحص الخطوط العريضة للكيفية التي عولجت بها هذه القضايا في إطار البحث اللغوي العربي الحديث، فإننا نلاحظ أن الباحثين سواء في إطار المجامع اللغوية أو خارجها، قد اهتموا أساساً بتتبع مثل هذه التراكيب الدلالية في الكتابات الحديثة لتتبعها باعتبارها خروجاً عن التركيب السليم للغة، وذلك بإثبات «النماذج المعيارية القديمة».

وقد تم التعرض لهذه القضايا في إطار ملاحظات انصبت على «التركيب» و«الأساليب». وهي ملاحظات لم تكن مقصودة لذاتها، وإنما جاءت في معرض الاهتمام بقضايا وضع المصطلحات وتعريفها. ذلك أن منطلق الأبحاث التي تمت في هذا الاتجاه، كان يتعلق بالتأول عن «تكييف اللفظة العربية مع متطلبات العصر...». ويبدو أن هذا «التكييف» اهتم بالدرجة الأولى، بالجانب «المعجمي» من المسألة، أي في نهاية المطاف، بالتوصل إلى بلورة جهاز مصطلحي حديث<sup>(1)</sup> يمكن العربية من أن تصبح «واقية بمطالب العلوم والفنون وتقدمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر».<sup>(2)</sup> وعن هذا الهدف الأساسي تتفرع الدراسات التركيبية والصرفية والدلالية لتكون مجرد وسائل لوضع المصطلحات العلمية والحضارية، وصناعة القواميس الحديثة.

وقد كان الاتجاه الغالب في التعامل مع التراكيب والأساليب المولدة، «تقويمها» بتحكيم الاستعمالات والأساليب القديمة - رغم ندرتها أحيانا - فدارت النقاشات حول ما ينبغي «استعماله أو تجنيه من الألفاظ والتراكيب». ومما يدل على ذلك، الاسم الذي أعطى مثلا للجنة كلفت بهذا الموضوع في إطار أنشطة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إذ سميت بلجنة «تصحيح الألفاظ والأساليب التي يغلط فيها».<sup>(3)</sup> مع أننا لا نجد أي تحديد للمقصود ب«الاستعمال» و«التجنب»، ولا نعرف شيئا عن المقاييس المميزة بينهما، وعن حدود كليهما. وتوضح معيارية التناول في أن الكيفية التي عولجت بها التراكيب المولدة، تهمل أي تحليل للقضايا التي تثيرها هذه التراكيب، وتكتفي بالإشارة إلى مواضع «الانحراف» اعتمادا على معايير تقليدية. فنجد أنفسنا أمام «تصحیحات» تنبني على النهج المشهور: «لا تقل... قل...». وتسقط اللائمة على الكتاب والصحفيين المحدثين بسبب ما يستعملونه من تراكيب أو عبارات تعتبر «خاطئة»، وخطروا على التركيب العربي، وغير متلائمة مع «عقريّة اللغة العربية». فتحال هذه «الأخطاء» - بصفة تكاد تكون مطلقة - على المعرفة الرديئة التي يملكها

(1) وقد كان الهدف الأساسي «معالجة مشكل المصطلحات، حتى نشي حماية عقريّة اللغة وتكييفها وتحديثها...». وقد استغرقت المشاكلة التي يطرحها توليد المصطلحات 2 X من نشاط المجمع اللغوي القاهري مثلا. انظر: حمراوي (1976) Hamzaoui من ص. 171 - 176.

(2) المعجم الوسيط من: 9.

(3) انظر حمراوي (1975) من ص: 405 - 406.

الكتاب والصحفيون، بقواعد اللغة العربية. ومن الواضح أن هنا ينتهي إلى تجريد الاستعمالات الحالية من أية قيمة بصفة مطلقة، في مقابل الاستعمالات القديمة.<sup>(4)</sup> ومن أمثلة هذه المعالجات الكتاب الذي خصه إبراهيم اليازجي لما جاء به لغة الجرائد، فحاول أن يتصيد كثيرا من الألفاظ والتراكيب التي يرجع «شذوذها» إلى مستويات مختلفة، صرفية ودلالية وتركيبية، حشدها اليازجي دون أي ترتيب أو منهج واضح. وكان دافعه إلى ذلك أنه رأى «في بعض جرائدنا ألفاظا قد شذت عن منقول اللغة، فأُنزلت في غير منازلها أو استعملت في غير معناها»، فحاول «بيان وجه صحتها من نصوص اللغة [قاصدا] المحافظة على اللغة وصيانتها».<sup>(5)</sup>

٤) «نظر مثلا معجزة أحمد العوامري من المجمع القاهري، الذي يعتبر جملا مثل «أ» و«ب» و«ج» جملا خاطئة :

أ) اكتشف طبيب الدواء

ب) العالم المكتشف

ج) لا أعرف إن كان يرضى العلم أن نرى كذا...

ويترك لأن الفعل المنتم في (أ)، ونسب الفعل المشتق منه في (ب) لا يصلحان لهذا المعنى. ويجب أن يعود إلى معطيات القواعد لتجد الاستعمال الثابت. وهو بالنسبة للمتمدي :

أ) اكتشف الكباش النعمة

وبالنسبة لكلام :

أ) اكتشفت المرأة

أنا خطأ (ج) فيعود إلى أن الاستعمال عبر المباشر لا يتلاءم تماما مع «عقريّة اللغة العربية»، ويجب اللجوء دائما إلى الاستعمال العيشر :

أج 17 لا أعرف أما يرضى العلم أن نرى كذا...

انظر : حمزوي (1975) ص ص 411 - 413.

ويبدو أن مثل هذه الأحكام يرتبط بكون القواعد لم يعالجوا كثيرا من مثل هذه المعطيات، وخاصة معطيات مثل (ج). ويلاحظ المناهجي العمري (1982) Fassi Fahn ص ص : 28 - 29. في هذا السياق، أنه مقدّم في أوساط كثير من اللغويين العرب اعتقاد معاده أن مشكل المعطيات بالنسبة للعربية القديمة والحديثة على حد سواء قد حل في التحو ثنائي، وأنه يكفي جرد أمهات الكتب القديمة للاعتناء إلى الفسالة المنتهية. ويوضح المؤلف فساد هذا الاعتقاد لعدة أسباب من بينها نقص معطيات القواعد. ومثال ذلك بالضبط : الامتعام غير المباشر ثنائي لا يكاد النحو ثنائي يقول عنه شيئا. وانظر تفصيل ذلك أيضا في تقامي العمري (1985) : 57/1 وما بعدها.

٥) انظر : برهيد اليازجي : لغة الجرائد ص ص 2 - 3. ومن الأمثلة التي «يصحها» اليازجي :

د) يبغى عيبك أن تفعل الشيء.

التي تعتبر خاطئة لأن التعدية بـ (على) ناتجة عن «فعل» بأن الفعل بمعنى «يجب»، وليس كذلك، لأنه في الأصل مطاوع (بشيء الشيء) أي «حذبه»، وهو يستعمل عند القمامي بمعنى «يجوز» أو «يصلح» أو «ينبغي»، ولم يسع عنهم إلا موصولا باللام، مثل :

هذا ولا التمس يبغى بها أن تترك القمر.

ومن ذلك أيضا :

و) زف العروس إلى بنتها.

أي : أعدها إليه، ولا يقال :

و) زف العروس إلى بنتها.

نظر نفس المرجع ص ص : 35، 36.

وعن مثل هذا يقول الصيادي (1980) إن «اليازجي عمل على جمع ما أمكن من الأخطاء، فساهم في النهضة باللغة العربية الفصحى، بردها إلى مميزات القديمة»؛<sup>(6)</sup> وحاول الشيخ عبد القادر المغربي أن يطرح المشكل في إطار ما سماه بعتريب الأساليب»<sup>(7)</sup> وهو إدخال العرب في أساليبها أسلوباً أعجمياً. فيقسم المغربي التراكيب الواردة في العربية الحديثة إلى ثلاثة أقسام :

- قسم يعتبره مشتركا بين جميع اللغات، ويتعلق بالتعبير عن الأفكار. إنه مبدأ «توارد اللغات». ومنه حبه :

(1) ما الحب إلا للحبيب الأول

(2) افتح أذنك !

(3) خاتنه قواه

- ويتعلق القسم الثاني بكلمات عربية محض، ركبت تركيباً عربياً خالصاً، لكنها تفيد معنى لم يسبق لأهل اللسان أن أفادوه بتلك الكلمات. ومنه :

(4) ماعدت أرى فلانا

فاستعمال (عاد) بهذا المعنى ممكن، لأنه بمعنى (صار) و(رجع)، كما في الحديث : «أعدت فتانا يا معاذ ؟»، فإذا أجاب معاذ : «ما عدت فتانا»، فإن (عاد) آنذاك توافق فعلاً النفي في الفرنسية، أي Ne... plus.

- أما القسم الثالث فيرتبط بتركيب أجنبية فعلاً، مثل :

(5) ذر الرماد في العيون.

لكننا لا نجد عند المغربي ذكراً للمقصود بـ«الأساليب»، ولا للمقاييس اللغوية الواضحة التي تنبني عليها مثل هذه التقسيمات، والتي توضح لنا مثلاً الفرق بين تركيب مثل (5)، وبين تركيب مثل :

(6) قتل الوقت

التي يعتبرها المغربي داخلة في القسم الثاني.

لقد ظل الاتجاه العام - في مثل هذه المعالجات - تغليب المعايير القديمة، والاحتكام شبه المطلق إلى معطيات اللغويين الأسلاف، مع ما يجره ذلك من مفاهيم بقيت على حالها

(6) انظر : السنجي الصيادي (1980) ص : 438.

(7) عبد القادر المغربي (1947) ص : 98، وانظر حمزاوي (1975) ص : 415 - 416.

(8) الصيادي (1980) ص : 435 - 436.

منذ القرون الوسطى، كمفهوم «اللحن» الذي يقول عنه الصيادي بمرارة : «إنه تفوق رغم ما بذله علماء اللغة من جهاد مستميت بدأ من القرن الثاني إلى الخامس الهجري، واستمر اليوم برعاية المجامع حفظاً لسلامة اللغة وصيانة لها من التلف»<sup>(8)</sup> ويبدو أن هذا «التفوق» جعل «الخطأ المشهور» يتحول عند هؤلاء شيئاً فشيئاً إلى (صواب) يقبل رغم الأنفس<sup>(9)</sup>، ففتح المجال «للتلطيف... في التصبب التعقيدي... وللتغافل عن نسبة من الخطأ»<sup>(10)</sup>

إن الأعمال التي أشرنا إلى نماذج منها، في مجال التراكيب المولدة، لم تكن في مستوى ما يثيره الموضوع من قضايا متشعبة، ولذلك انتهت إلى نتائج غير مرضية، وإلى حصيلة هزيلة. ويعود ذلك قبل كل شيء إلى غياب المنهج والنظرية الواضحة في التعامل مع مثل هذه القضايا.

## 2 - التصور القاموسي

يمكننا أيضاً أن نستنبط من أعمال اللغويين العرب المحدثين مجموعة من التصورات بصدد التوليد الدلالي في علاقته بالمعجم خاصة<sup>(11)</sup> وهي تصورات ترتبط بتعرف «المولدات» وبالمعايير المعتمدة في ذلك، وبما يسمى عادة بحالتغير المعجمي»، ونعتبر أن الإطار العام الذي يوحد بين هذه التصورات، أنها تصورات «قاموسية» لقضايا التوليد الدلالي.

إن أبرز سمة تسند إلى المولد في التصور القاموسي، جدته. فالوحدة أو الدلالة المولدة وحدة أو دلالة «جديدة». وتجد سمة «الجدّة» هذه ما يبررها داخل هذا التصور، استناداً إلى استعمال معين لمفهوم المعجمة، يشير إلى عملية انتقال الوحدة أو الدلالة من «جديدة» إلى «مروفة». وهذا يعني أن مبرر معجمة المولد يرتبط بنجاحه «في امتحان القبول»، المتوقع على انتشاره وشيوعه وتواتره في استعمال المتكلمين. فتصور المعجمة بهذا الشكل، هو الذي يفسر طابع الجدّة الذي يسند إلى المولد، في مقابل الوحدات والدلالات التي توصف بكونها

(9) حمزاوي (1975) ص : 419.

(10) الصيادي (1980) ص : 437. ومن شمة كان قرار المعجم اللاهري الذي يسمح باستعمال بعض التراكيب الحديثة، مثل :

(ز) تأكدت من الشيء.

«رغم أن هذه التراكيب لا يمكن أن تبرز بكيفية سليمة إلا بواسطة تأويلات متكلفة. والصحيح أن نقول :

(ز) تأكدني الشيء.

ار (2) تأكد عندي الشيء.

انظر حمزاوي (1975) ص ص : 418 - 419.

(11) تنسب الملاحظات التي نديها في هذا الإطار، على المحدثين من العرب الذين اهتموا بالتضايح المطروحة، وعلى بعض أعمال اللغويين الفرنسيين خاصة، الذين يحيل عليهم اللغويون العرب المذكورون. ونقصد على الخصوص أعمالاً مثل كيليبر (1975) Guifben، وبانوجي وآخرين (1979) Basuji، والعدد 36 من مجلة *Langages*... الخ.

وانظر بخصوص انتقاد تصورات هؤلاء د. كوربان (1980) D. Corbin.

«مشتة» أو متحقة أو مألوفة. وتبقى إذن الـمة الحاسمة للمعجمة، والتي تكرر نهائيا معايير القبول والاستعمال المتواتر، هي إثبات المولد في القاموس<sup>(12)</sup> وهذا ما يبرر تسمية هذا التصور بـ«التصور القاموسي».

ونجد هذا التحكيم شبه المطلق لمقياس الشوع والتواتر في قبول المولدات ومجمعتها، لدى أغلب من اهتم بقضايا تعريب المصطلحات ووضعها من اللغويين العرب، ومن ثمة يتم التركيز على أن «الصعوبة - كما يقول الصيادي - ليست في ابتكار عبارات جديدة بقدر ما تكمن في ضمان استخدام هذه العبارات من طرف المختصين المعنيين»، ويلاحظ المسدي أن «أبعد المعايير شأنا في معالجة قضية الوضع، معيار الاستعمال»، وينادي الأخضر غزال بأن «نطلق للفظه عنانها وننتظره». وهكذا يتم إلقاء تبعه الاعتبارية وغياب التصور، على تأكيد «استعمال» المصطلح، والاهتمام برواجه، باعتبارهما رائز لمشروعيته<sup>(13)</sup>.

إن دخول وحدة أو دلالة معينة إلى المعجم إذن، يتعلق في هذا الاستعمال لمفهوم المعجمة - الذي يقيم فضلا حادا بين «المولدات» من جهة، و«المشتات» من جهة أخرى - بتواتر هذه الوحدات والدلالات وإثباتها في القاموس، باعتبار أن هذا الإثبات يشكل النتيجة النهائية الحاسمة لقبول المتكلمين بالمولد وتواتره في استعمالهم.

على أن هذا التصور للمعجمة، على مستوى رصد خصائص الإبداع الدلالي، لا يمكن أن يقوم إلا إذا تمكنا من تحديد دقيق للمعايير التي يستند إليها، أي معايير الشوع والاستعمال المتواتر والإثبات في القاموس. والحال أن ذلك لا يمكن ضبطه إلا انطلاقا من عينات لغوية محددة، ولم يعد ضروريا ذكر مساويع اعتماد العينة اللغوية بهذه الصورة<sup>(14)</sup> أما معيار الإثبات فلا يمكن أيضا اعتماده بشكل جدي، مادامت لوائح القواميس تخضع إلى حد كبير، كما هو معروف، إلى متطلبات الصناعة القاموسية واهتماماتها التربوية والتجارية، بالإضافة إلى أن صانعي القواميس أنفسهم غالبا ما يعترفون بكون منتوجاتهم لا تثبت كل - ولا نفس - الوحدات والدلالات.

12 انظر: د. كوربان (1980).

13 انظر على التوالي: الصيادي (1960) ص: 44، والمسدي (1987) ص: 24، والأخضر غزال (1977) ص: 60، وانظر نقداً معصلاً لمناهج المعربين ومبادئهم في القاموس الفهري (1985): 2/الفصلين الثامن والتاسع.

14 انظر: د. كوربان (1980) ص: 67، وانظر مثلا بسند نقاد الاعتماد على العينات اللغوية المحدودة بالضرورة، روفي (1967) Ruwet ص: 36 - 38.

إن الحكم إذن على انتماء مولد ما إلى اللغة اعتماداً على إثباته في القاموس يعني الاهتمام بشروط إنتاجية - تجارية وتربوية - لا علاقة لها مباشرة بخصائص التوليد الدلالي داخل النسق اللغوي. فالمعايير التي يعتمدها مفهوم المعجزة، في إطار التصور القاموسي، تدعم كل خصيصة لسانية، إذ لا يمكنها أن تؤسس ورود هذا المفهوم على مستوى القدرة اللغوية.<sup>(15)</sup> وبذلك لا تكون لها علاقة ببناء نموذج لهذه القدرة ويرصد خصائصها الإبداعية. وكل هذا، كما يتبين، يعبر - بالإضافة إلى الخلط بين القاموس المرتبط بالصناعة القاموسية، والمعجم المرتبط بمكون من مكونات النحو ككل وبناء نموذج للقدرة المعجمية - عن تصور قاموسي للمعجم يحيل هنا الأخير إلى لائحة من الوحدات، ويمش الخصيصة النسقية للمعجم التي تجعل منه نقا من القواعد.<sup>(16)</sup>

ويبدو أن الموقف المنجم مع بناء نموذج لغوي يرصد خصائص التوليد الدلالي، يتجلى، في جانب منه، في إسناد نفس المنزلة إلى الوحدات والدلالات «المعروفة» وإلى «الموليدات» السليمة في تكوينها. ومن ثمة يمكن تعويض التقابل بين وحدات ودلالات «جديدة»، ووحدات ودلالات «متحققة»، «معروفة»، «مألوفة»، «موجودة»... الخ، بالتقابل بين وحدات ودلالات «ممكنة» وأخرى غير ممكنة (أو غير مطردة على الأقل). وهو تقابل ينقل المسألة إلى مستوى تنبؤية المبادئ والقواعد الدلالية النسقية المؤولة عن رصد آلية التوليد الدلالي.<sup>(17)</sup> ومن هذه الزاوية، فإن كل الدلالات الثلاثية مع هذه المبادئ تكون في نفس الوقت «ممكنة» و«متحققة» : «ممكنة» باعتبار إمكانات النسق، و«متحققة» باعتبار انتمائها إلى هذا النسق، وليس إلى القاموس. ومن هذه الزاوية أيضاً، لا يبقى أي معنى لإقامة تقابل بين الكمية الهائلة من الوحدات والدلالات «المعروفة»، والطابع الاستثنائي للموليدات.<sup>(18)</sup> ترافق التصور القاموسي لقضايا رصد الموليدات، نظرة مماثلة لقضايا «التغير المعجمي». فينظر إلى هذا الأخير من خلال التغير المستمر للقواميس، ومن خلال إبراز «الطابع الاستثنائي» للموليدات.

يتجلى ذلك مثلاً في بعض الممارسات القاموسية، كتخصيص «الموليد» و«المحدث» و«المجمعي»... الخ،<sup>(19)</sup> وفي الطبقات الدورية للقواميس، ووجود قواميس للموليدات أحياناً،

(15) انظر : د. كوربان (1980) ص : 68.

(16) انظر في انتقاد التصورات اللسانية للمعجم : الفاني المهري (1986) ص : 6، 13، 76.

(17) انظر الفقرة الأخيرة في هذا الفصل، وانظر الفصول الموالية.

(18) وانظر : د. كوربان (1980) ص : 76.

(19) انظر مثلاً بعض مدخل «المعجم الوسيط»، والصفحة : 14 من تقديمه.



تظهر في الوطن العربي، جزئياً، في صورة «معاجم الأخطاء». إن هذه الحركة القاموسية هي التي تعتمد في تمثيل «التغير المعجمي». وي طرح هذا الاعتماد عدة مشاكل ترتبط بالحدود العملية للصناعة القاموسية، كالتي أشرنا إليها في محدودية اللوائح القاموسية وانتقائيتها. وهي حدود تفقد إقامة تطابق بين التغير المفترض في المعجم، والتغير الملاحظ في القواميس أية قيمة. وهو أمر يشير إلى أن استخدام المواد القاموسية في أغراض لانية يتطلب دائماً نقداً مسبقاً للممارسة القاموسية.<sup>(20)</sup>

ويمكن أن نقيم تقابلاً بين هذا التصور القاموسي للتغير المعجمي، الذي يعتمد أساساً التواتر في العينات المستخدمة، من قواميس وغيرها، لتصنيف الوحدات والدلالات إلى «متعملة» و«جديدة» أو «مولدة»، وبين تصور للتغير المعجمي يقوم على فرضية القدرة المعجمية ويربط حكم «الجدة» المحتمل، بتحديد المنزلة الصرفية - الدلالية للوحدات المعتملة. وبذلك لا تصنف الوحدات والدلالات تبعاً لاعتبارات ك«النسبة» و«الشروع» و«المألوف» و«المولدة»، وإنما أولاً إلى مطردة وغير مطردة، أو ممكنة وغير ممكنة. فالوحدات والدلالات الممكنة لا تملك عمراً خاصاً بها، لأن عمرها هو عمر المبادئ والقواعد التي تولدها.<sup>(21)</sup> وربما أمكننا أن نقول مع تشومسكي (1977)، بهذا المعنى: إن «أهل العصر الحجري كانوا يتكلمون لغة مماثلة للفتاة».<sup>(22)</sup>

إن المقصود بهذا أن الدلالات يمكن ربطها بمبادئ نسقية قابلة لإعادة إنتاجها، بحيث لا تكون العبرة ب«مظهرها» و«شروعها» أو عدم ذلك، وإنما بقدرة النسق الدلالي على توليدها، باعتبارها دلالات ممكنة داخل هذا النسق. وذلك بعد تخليص هذه الدلالات المركزية من الخصوصيات التمريفية التي تضاف إليها أو تعوضها، في إطار ممارسة قاموسية تخلط بين ما هو لغوي وما هو «موسوعي» بشكل غير مضبوط.<sup>(23)</sup> فكثيراً ما نجد بعض التخصيصات «الموسوعية» - التي تنصب على مجال ضيق ودقيق في التجربة - تخفي بعض الاطرادات الدلالية التي تسمح بالانتقال من معنى إلى آخر (غير مسجل في القاموس، أو غير «معجمي»).

(20) وانظر: ب. كوزبان (1902) ص 153 - 156.

(21) ن. م. ص 157.

(22) انظر تشومسكي (1977) ص 73.

(23) إننا نرى ميدانياً ضرورة ارتباط بين البنيات الدلالية اللغوية والبنيات التصويرية، على أن يكون هذا الربط داخل نموذج لغوي واضح، وبناء على اعتبارات نظرية ومنهجية واضحة. ومثل هذا الطرح الذي يتوخى الوضوح، هو ما يميز بين المعانيات الفائقة للقاموسيين في هذا المجال، وبين المعالجة التي نحاول تقديمها في الفصول الموالية.

وترتبط هذه التخصيصات الضيقة بما أشرنا إليه من تخصيصات قاموسية كـ«المولد»، و«المحدث»... الخ.

هكذا يتعامل القاموسيون مع بعض التراكيب الدلالية باعتبارها «مولدة» وغير طبيعية، فيتم تسجيل بعضها في القاموس على هذا الأساس، علماً بأن مبرر هذا التسجيل ليس سوى شيوعها وتواترها في استعمالات المتكلمين.

فتعتبر (7 ب) مثلاً من «المولدات» بالمقارنة مع (7 أ): (24)

(7 أ) توتر العصب

(7 ب) توترت العلاقة (بين الدولتين)

وذلك فيما يبدو بناء على أن (توتر) «لا يأخذ في الأصل» فاعلاً مثل (العلاقة) وما شابهها من الفواعل المجردة. على أننا لا نجد ما يبرر اعتبار بنيات مثل (7 ب) «مولدة» بمعنى القاموسيين، أي أنها بنيات «ذات طابع استثنائي»، تحتاج إلى اجتياز «امتحان القبول» بنجاح حتى تتم «معجمتها». فهي بنيات، على افتراض عدم تحققها في عينات محصورة ومحددة مسبقاً مثلاً، ممكنة وطبيعية (مطرودة)، بالنظر إلى ما تسمح به بنية دلالية لصنف من الأفعال في نسق المعجم العربي، وبناء على مبدأ دلالي تتوسع بموجبه دلالات الأفعال من دلالات محسوسة إلى دلالات مجردة. (25)

وتصدق نفس الملاحظات بالنسبة لحالات أخرى، منها (فتح) في :

(8 أ) فتح زيد الباب

(8 ب) فتح زيد الجلسة

حيث تعتبر (8 ب) «مولدة» بالمعنى المذكور. (26) ومنها (عالج) و(عمق) و(طهر)، في :

(9 أ) عالج زيد الجرح

(9 ب) عالج زيد النظرية

(10 أ) عمق عمرو البئر

(10 ب) عمق عمرو الفكرة

(11 أ) طهر زيد جسمه

(11 ب) طهر زيد الوضع

(24) انظر : المعجم الوسيط : مثلاً : 1020/2 .

(25) انظر في ذلك الفصول الموالية، وخاصة الفصل الخامس.

(26) المعجم الوسيط : 678/2 .

إذا كانت مثل هذه البنيات (البائية) تعتبر «مولدقة بمعنى «استثنائية» حسب منطق القاموسيين، فإن هناك بنيات أخرى لا نجد لها تفسيراً داخل هذا المنطق نفسه. فنصادف في مداخل بعض الأفعال بنيات مماثلة على هذا المستوى للبنية المعتبرة «مولدقة». ذلك مثال (قتل) في بنيات مثل :

(12 أ) قتل زيد أخاه

(12 ب) قتل زيد جوعه

(12 ج) قتل زيد عطشه (غليله)

ومع ذلك تعتبر بنية مثل :

(12 د) قتل زيد وقته

بنية «مولددة» بمعنى «دخيل»<sup>(27)</sup> فإذا اعتبرنا هنا (الأخ) «محسوساً» و(الجوع) و(العطش) مفعولين «مجردين»، لم ندر اعتبار (الوقت) «المجرد» «مولدداً» و«دخيلاً». على أن تفسير مثل هذا يرتبط في جانب منه، بما لاحظناه في هذه المعالجات من خلط بين الاعتبارات اللغوية والاعتبارات «الموسوعية» الثقافية، دون أي إحساس بضرورة توضيح العلاقة بين هذين النوعين من الاعتبارات. بالإضافة إلى أن الاعتبارات الثقافية حين تتدخل - بشكل عشوائي - في تحاليل هؤلاء، فإنها تتدخل في صورة قيود صارمة لا يجوز خرقها. وربما ازدادت هذه الصرامة وضوحاً بذكر بنيات مثل :

(13) وبخه ضميره

(14) عنبه ضميره

(15) وضع النقط على الحروف

التي تعتبر «دخيلة». ومثل :

(16) خلق الكتاب نهضة ثقافية

التي يرى الهلالي (1978) بصددها «أن الخلق إنما هو خاص بالله تعالى [...] أما في هذا الزمان الذي اختلت فيه الموازين والمعاييس، وصار الناس فوضى في الإنشاء العربي، فلم يبق الخلق خاصاً بالله تعالى، بل صار الناس كلهم خالقين وخلاقين»<sup>(28)</sup> ومثل :

(17) زف الرجل إلى المرأة

(27) انظر عبد القادر المغربي (1947) ص : 98.

(28) محمد نقي الدين الهلالي (1978) ص : 75.

التي يرفضها اليازجي، لأنه إنما يقال :

(18) زفت المرأة إلى الرجل

«إلا أن يكون هذا من مقتضيات العصر الذي استنوقت جماله وأصبح نساؤه رجاله، حتى رأينا الرجل يأخذ المهر ورأينا المرأة تطال إلى النهي والأمر، والأمر لله ولا حول ولا قوة إلا بالله» (29)

إن هذه الأحكام تتناسب مع الخصائص المعيارية لمثل هذه التحاليل، والتي رأيناها في الفقرة السابقة، كما تشير إلى أننا لم نتقدم خطوة واحدة على هذا المستوى، بالنسبة للموقف العام الذي سجلناه عند قدماء اللغويين من بلاغيين ونقاد أدب ومجمعيين خاصة بصد تحفظاتهم في مجال توليد المعاني والتصورات. كما ترتبط الأحكام المذكورة بجملة من المواقف السلبية المسجلة عند المحدثين، من الظواهر المتعلقة بالتفسير الدلالي كالمشترك اللفظي والتعدد الدلالي والمجاز وتدور هذه المواقف في معظمها حول الحد (أو التخلص) من هذه الظواهر بحجة ارتباطها بكثرة الدلالات وبالالتباس الدلالي الذي يعتبر في هذا التصور داء يجب استئصاله. ومن ثمة يرى الصيادي ضرورة الحد من الألفاظ المشتركة لارتباطها «بالغموض السائد في الدلالة» (30) ويرجع الجنيدي (1974) «المعيب المعجمية بالجملة إلى صفة مشتركة هي التميع [أي] تردد الكلمة الواحدة بين أكثر من مدلول واحد، ويرى الحل المؤدي إلى التخلص من هذا «التزييف الدلالي» كما يسميه، في «التخفيف من انتشار هذه الكلمات، [إذ] من العمارة ألا نصير إلى الكف من اختلاط المعاني العتاشية» (31) أما المجاز فيجب، في نظر الشيخ الخضر حسين مثلاً، «إخضاعه للنوق السليم [...] بهدف مراقبة الفوض» التي يشيعها في الدلالة» (32) ونجد أن هذه المواقف السلبية تتحول إلى مبادئ ثابتة في أعمال الهيئات التعريبية في الوطن العربي» (33)

### 3 - المعاني و«التغيرات الخارجية»

من المظاهر البارزة أيضاً في معالجات اللغويين العرب المحدثين للتفسير الدلالي، تركيزهم على «الأسباب الخارجية» لهذا التغير، وهي مظاهر متوافقة مع ما لاحظناه بصد

(29) إبراهيم آيازجي : «لغة الجرائد» ص 35 - 36.

(30) الصيادي (1980) ص 444 - 446.

(31) الجنيدي خليفة (1974) ص 92 - 94.

(32) نظير حمزاوي (1975) ص 184.

(33) انظر قدياً مفصلاً لمثل هذه المبادئ في : شمسي الفهري (1985) 2 : 190 - 192، وانظر نفس المرجع بخصوص التعدد الدلالي والمجاز ص 204 - 210.

إعطائهم الأولوية شبه المطلقة لما يتصل بالاستعمال، في أحكامهم على «المولدات»، وذلك على حساب معالجة نسقية للمبادئ المتحركة في آلية التوليد الدلالي.

هكذا يهتم أغلب من يتناول قضايا التغيير اللغوي عموماً، والتغير الدلالي على الخصوص، بتصنيف «عوامل التطور في الدلالة». فيلخصها إبراهيم أنيس (1963) في عاملين. الأول «الاستعمال»، ومن أوضح عناصره «سوء الفهم» الذي يؤدي إلى تطور الألفاظ بإعطائها مدلولاً غير المدلول الذي كان لها، و«بلى الألفاظ» الذي يؤدي إلى التغيير في صورة لفظ معين، تصبح معه مشابهة لصورة لفظ آخر، فتختلط الدالتان، و«الابتذال» الذي يصيب الألفاظ لأسباب سياسية واجتماعية... الخ. (34) أما العامل الثاني فهو «الحاجة» إلى التجديد في التعبير بدوافع التطور الحضاري عموماً الذي يخلق الحاجة إلى التغيير في الدلالة. (35)

ويخصص أحمد حماد (1983) بحثه لدراسة «نمو وتطور اللفظة [...] وما تحدثه العوامل [الخارجية] من تغير وتطور في اللفظ والدلالة على مر العصور». (36) فيهتم بجميع هذه العوامل موضعاً «أثرها المباشر في اللفظة»، وهي العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والتقدم الحضاري والتقني...، بناء على أن «المنهج الصالح في دراسة فقه اللفظة هو المنهج الاستقرائي الوصفي الذي يعترف بأن اللفظة ظاهرة إنسانية اجتماعية كالعادات والتقاليد والأزياء ومرافق العيش...». (37)

وينكب حلمي خليل (1985) بدوره - في مجلد ضخم يتجاوز سبع مائة صفحة - على تناول ما «فرغ اللغويون المحدثون في الشرق والغرب على السواء من تقريره [وهو] أمر الصلة بين اللفظة والمجتمع» ! وهدفه «تتبع أمر هذا التطور الاجتماعي وخاصة فيما يتصل بجوانبه الحضارية والفكرية وأثر ذلك على اللفظة العربية [...] منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم» ! وذلك بدراسة «ظاهرة لغوية تتصل أكثر ما تتصل بالتغير والتطور [...] هي ظاهرة التوليد في اللفظة. ومن ثم فإن هذا البحث يقوم على فكرة أساسية ومنهج عام. أما الفكرة فهي دراسة ظاهرة التوليد اللغوي وبيان دور المولد في إمداد اللفظة العربية بحاجتها من الألفاظ والتراكيب الجديدة التي استدعتها مقتضيات فكرية وحضارية واجتماعية معينة [...]». وأما المنهج فهو

34) انظر إبراهيم أنيس (1963) ص 135 - 139.

35) نفسه، ص 145 - 148.

36) انظر أحمد عبد الرحمن حماد (1983) ص 7.

37) نفسه، ص 9 - 10.

المنهج التاريخي الذي يتتبع هذه الظاهرة اللغوية ونموها وتطورها في ضوء التغير الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيهما. (38)

لقد تم التركيز إذن على «العوامل الخارجية» في التعامل مع قضايا التوليد الدلالي، وذلك على حساب معالجة تهم بوضع افتراضات بصدد مبادئ نسقية دلالية يمكنها أن ترصد جوانب أساسية في آليات التوليد الدلالي.

إننا نجد في أحسن الحالات بعض الاهتمام بما سمي بعراض التطور الدلالي. ذلك أن مظاهر التوليد الدلالي في هذا الإطار، عوملت في الغالب، باعتبارها أعراضاً لعلّة تصيب اللغة التي تشبه - كما هو الحال عند بعض لغويي القرن التاسع عشر بأوروبا - بالكائن الحي، ومن ثمة «فإذا صح أن نشبه ظاهرة التطور في الألفاظ بالعلّة التي تعترى الكائن الحي، فعلينا أن نبين أعراضها». (39)

وبناء على ذلك يحصر أنيس (1963) «أعراض التطور» هذه في :

1 - تخصيص الدلالة، ويرتبط باستعمال بعض الدلالات العامة استعمالاً خاصاً، فتتطور دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص. فكلمة (الطهارة) في لغة الخطاب أصبحت تعني (الختان)، وأصبحت (الحريم) بعد دلالتها على كل محرم تعني (النساء) ... الخ.

2 - تعميم الدلالة، وتتضح في الصفات والنموت «حين تصطنع في مجال أعم، فتصبح (الموسيقى) مثلاً (الذبيحة) و(يتذوقها) السامع...». ومن هذا التعميم أن (البأس) في أصل معناها كانت خاصة بالحرب، ثم أصبحت تطلق على كل شدة، ومنه أيضاً تحويل الأعلام إلى صفات : فد (قيصر) يراد منه العظيم الطاغية، و(نيرون) الظالم المعجون، و(حاتم) الكريم المضيف، و(عرقوب) المخادع القليل الوفاء ... الخ.

3 - انحطاط الدلالة، ويرتبط بانهيار القوة التي كانت في الدلالة الأولى، فيصبح اللفظ بعد شيوعه مألوفاً.

4 - رقي الدلالة، ويتعلق بتقوي الدلالة في بعض الألفاظ. (40)

38. انظر : حلمي خليل (1985) ص 7 - 9.

39. انظر إبراهيم أنيس (1963) ص : 152. ويقرر أحمد حماد (1983) ص : 9، أن «اللفة كائن حي يتأثر بغيره حسب ما يلاحظه من تطور وتغير في المجتمع والحضارة وتقدم علومه وفنونها من الصناعات الحديثة».

40. انظر إبراهيم أنيس (1963) ص : 154 - 158، «وفي لغتنا العربية أتى على الكلمتين (ملاك) و(رسول) عهد كانتا فيه بمعنى الشخص الذي يرسله المرء في مهمة مما كان شأنها، ثم تطورتا وأصبح لهما تلك الدلالة السامية التي نالها الآن». نفس المرجع ص : 158.

5 - تغيير مجال الاستعمال، وهو ما يسمى بالمجاز، وتلخص مبرراته عند أنيس في الحالتين :

- توضيح الدلالة، ويكون عادة في انتقال الدلالة المجردة إلى مجال الدلالات المحسوسة، وأوضح ما تكون تلك العملية فيما يسمى بالكنايات الأدبية كأن نكني عن الكرم بكثرة الرماد، وعن التذلل بإراقة ماء الوجه... الخ. ويستحق هنا في نظر أنيس أن يسمى بالمجاز البلاغي.

- رقي الحياة العقلية، ونلاحظ هنا أن الدلالة تنتقل من مجال المحسوس إلى مجال الدلالات المجردة. ويرى أنيس أن هنا الانتقال يسمى مجازاً أيضاً لكنه ليس بلاغياً، لأن هدفه الأساسي هو مجرد الاستعانة على التعبير عن المعاني المجردة.(41)

ولم تخرج معالجات من تبع إبراهيم أنيس عن مثل هذا، فحماد (1983) لم يخصص «للتوسع المجازي في اللغة سوى حيز ضيق حشد فيه جملة من أقوال القدماء في الموضوع، دون أي جهد منهجي واضح.(42) ويكتفي في ما يسمى بمقوانين التغيير الدلالي، بأحاديث عامة حول «تعميم» الدلالة و«تخصيصها» و«انتقالها»... الخ، معتمداً ملاحظات إبراهيم أنيس السابقة وبعض أفكار أولمان(43) Ulmann، لينتقل سرعاً (!) إلى «أثر البيئته في التغيير الدلالي»،(44) وليتوسع في الباب الثالث، في «عوامل التطور والتغير في الألفاظ، من «اختلاف لهجات القبائل» إلى «الدين» عبر «اختلاف النظم والعلاقات الاجتماعية ونشاط الجماعة السياسي» و«الحياة الاقتصادية».(45)

ولم يهتم حلمي خليل (1985) بالعلاقات المجازية إلا في عشر صفحات جمع فيها، مثل حماد (1983)، بعض ملاحظات القدماء مسوياً بينها وبين ملاحظات أولمان (46) ويكتفي بصدد علاقة التوليد بالمجاز بإشارات عامة غامضة مثل : «أن هناك أوجه شبه بين المجاز وبين التوليد من حيث أن كلا منهما يتصل بالتغير الدلالي، ويفترق المجاز عن التوليد في أن المجاز غالباً ما يحرض على وضوح العلاقة بالإضافة إلى العنصر الجمالي، أما التوليد فقد

(41) مثل فذك كلمة (الوطانة) التي انتقلت من معنى : صوت الإبل مجتمعة، إلى معنى : الكلام المهيم بلغة أجنبية... الخ. ن.ج. ص : 160 - 162. يضاف إلى هذا نقل الدلالة المحسوسة إلى أخرى محسوسة كذلك، مثل : (الدفن) حين يستعمل في

خطاب الناس بمعنى (الفتحية)، ص : 165.

(42) انظر أحمد حماد (1983) ص : 47 - 58.

(43) نفسه، ص : 124 - 133.

(44) نفسه، ص : 137 وما بعدها.

(45) نفسه، ص : 161 وما بعدها.

(46) انظر حلمي خليل (1985) ص : 109 - 100.

لا يراعي ذلك» (47). أو بالتمايز التي تتظاهر بقول كل شيء دون أن تقول شيئاً، مثل : «ومهما يكن من أمر فلا شك أن المجاز طريق من الطرق الهامة في إثراء اللغة وسد أوجه النقص في ألفاظها وتراكيبها...»، أو مثل : «وصفوة القول أن باب المجاز واسع وأن فيه مجالاً لتنمية العربية ولا سيما بالمصطلحات العلمية وأسماء المخترعات الحديثة...» (48)

#### 4 - استنتاجات

كان هذا نموذجاً لتصور المحققين للقضايا المتصلة بمالتوليد الدلالي، رغم غياب التحديد الواضح لهذا المفهوم. إذ يمكننا أن نستنبط من أمثلتهم في هذا المجال، خلطاً واضحاً بين «التوليد الصوري» المرتبط بظهور متواليات صوتية جديدة بمعنى معجمي جديد، مثلما هو الحال في المولدات الناتجة عن عمليات :

- الاشتقاق : أي اشتقاق وحدة غير موجودة انطلاقاً من وحدة موجودة.
  - التعريب : أي صياغة لفظ أجنبي بما يتوافق مع النسق الصرفي والصواتي للغة العربية.
  - الاقتراض : أي تبني لفظة أجنبية كما هي.
  - النحت : أي صياغة لفظة واحدة من لفظتين أو أكثر.
- وبين «التوليد الدلالي» المرتبط بظهور معنى جديد بالنسبة لوحدة موجودة أصلاً في معجم اللغة. (49)

وقد لاحظنا كذلك أن ما يأخذه هؤلاء بعين الاعتبار، وهم يمثلون للمولدات، يتعلق في الغالب بالألفاظ المفردة بمعزل عن سياقاتها التركيبية، مع أن هذه السياقات التركيبية تمثل المؤشر الأساسي الذي نمتلكه لتعيين المولدات الدلالية، إذ لا نمتلك أي مقياس صوري داخل الوحدة المعجمية. فلا يمكن التعرف على المولد الدلالي إلا في إطار السياق الضيق للجملة أو المركب حيث تدمج الوحدة. (50)

كما يلاحظ أن «التصنيفات» التي قدمت في إطار ما سمي بعراض التطور الدلالي» (أنيس) أو «قوانين التغير الدلالي» (حماد) أو «طرق التوليد» (حلمي خليل)، تقتقد كلها إلى

147 نفسه، ص : 108.

148 نفسه، ص : 109.

149 انظر في الخنط المذكور بعض أمثلة إبراهيم أنيس السابقة، وحلمي خليل (1985) ص : 194 - 195. الذي يعثر على طرق توليد : «تحويل المعنى أو نقل الدلالة» و«الوضع عن طريق الاشتقاق» و«التوليد بالنحت والتركيب» و«المجاز».

50 انظر في ذلك مثلاً : بانوجي (1974) ص : 6.



المبدأ المنهجي الواضح. إذ تقتصر المعالجات على تقرير بعض ملاحظات البيانين القدماء وأمثلتهم بصدد العلاقات المجازية، وإيراد بعض صور التغير الدلالي اعتماداً على بعض أفكار درمستتر (1886) Darmsteter، وكساب أولمان المترجم إلى العربية: «دور الكلمة في اللغة» - والذي نجده حاضراً في جل الأعمال العربية التي تناولت الموضوع، باعتباره المرجع الرئيسي! - دون أية استفادة نسبية فعلية من كل ذلك. والنتيجة أحاديث عامة عن «التخصيص» و«التصميم» في الدلالة، وعن الانتقال من «المحسوس» إلى «المجرد»، والعكس... الخ، في غياب المحتوى الدقيق لهذه المفاهيم. وكل ذلك ينتهي إلى التركيز على «العوامل الخارجية» وإهمال ضبط الآليات اللغوية الداخلية المتحركة في مظاهر التوليد الدلالي. ذلك أن التوليد الدلالي باعتباره إبداعاً لدلالات جديدة، يفترض نسقاً أو مجموعة من المبادئ والقيود التي تضبط إبداع هذه الدلالات الجديدة، كما تضبط تعرفها واستعمالها. ومن ثمة فدراسة التوليد الدلالي تعني تحديد ما تسمح به هذه المبادئ من إمكانات، والسيطرة على هذه الآلية من المبادئ والإمكانات هي التي تسمح للمتكلم بإنتاج وحدات ذات دلالات واستعمالات جديدة. وهنا يعني من جملة ما يعنيه، ضرورة فصل نظري ومنهجي بين مجال المبادئ والاطرادات في المعجم والدلالة، وبين ما هو خارج هذا المجال. وهو فصل يضع حداً للتأثير المباشر للعوامل الخارجية على المعجم والدلالة، فتكون «الاستمرارية» النسبية لهذه المبادئ والقواعد متعالية، بالنسبة للمعجم والدلالة كما هو الأمر بالنسبة للتركيب، على «تفريات العالم». إننا ننظر إلى علاقة المعجم والدلالة بالعالم، بشكل مختلف، تبعاً لاعتبارهما لائحة وحدات وكيانات دلالية غير نسقية بالدرجة الأولى، أو اعتبارهما نسقاً من المبادئ والقواعد بصفة جوهرية.<sup>(51)</sup>

والخلاصة أن غياب نظرية دلالية يمكنها أن ترصد التراكيب المولدة، وغياب افتراضات واضحة بصدد الكيفية التي ترتبط بها الوحدات داخل المعجم، وخاصة في ما يتعلق بعلاقات التعدد الدلالي، هو الذي يفسر الخلط في المعالجات المذكورة، وعدم إمكان استفلال ملاحظات «البيانين» القدامى استفلالاً نسقياً، و«ترجمة» بعضها إلى مبادئ عامة في إطار نظرية دلالية واضحة. أي أن الحصيلة الهزيلة التي وصلت إليها أعمال اللغويين العرب المحدثين في هذا المجال، ترجع قبل كل شيء إلى ضعف الوعي النظري والمنهجي. وصفة

(51) انظر في ذلك مثلاً: ب. كوريان (1982) ص: 163. وهنا بالإضافة إلى حاجتنا، في جميع الأحوال، إلى نظرية واضحة بصدد ما يسميه المحدثون بعوامل الخارجية، في علاقتها بالبنات اللغوية صوماً.

الضعف النظري والمنهجي هذه إنما تنطبق على الممارسات اللفوية لدى المحدثين من العرب بصفة عامة، سواء تعلق الأمر بالمعجم والدلالة أم بغيرهما من مستويات الدرس اللفوي. فعالنتائج السلبية والاختناقات المسجلة في التجربة القصيرة للسانيات العربية الحديثة، لها تفسير بسيط : أن المشاكل لم تطرح داخل أطر نظرية أو منهجية دقيقة، وفي غياب مثل هذه الأطر فإنها طرحت إذن بصورة مغلوطة.<sup>(52)</sup>

### 5 - في إجرائية المقولات «البيانية»

إن الحديث عن العلاقات المجازية، في ارتباطها بقضايا التوليد الدلالي، يطرح مشكل العلاقة بين مباحث «بيانية» تقليدية، ومباحث دلالية ومعجمية تؤطرها نظرية دلالية معينة، ومدى إجرائية العلاقات المجازية بالنسبة لهذه النظرية.

إذا كان قداماء اللغويين العرب قد انتهوا بصفة عامة، إلى الفصل بين المباحث «البيانية» (والبلاغية عموماً) من جهة، والمباحث النحوية واللفوية الأخرى بما فيها المعجم من جهة ثانية، فإن اللغويين العرب المحدثين لم يغيروا من هذا الوضع شيئاً. ويكفي أن نلاحظ عموماً أن المعالجات التقليدية ظلت في هذا الإطار «أغنى» ما يمكن أن يقرأ المرء باللغة العربية عن المجاز والتراكيب المجازية. فقد بقيت «اليلافة» بالنسبة للمحدثين من العرب، معزولة عن البحث الدلالي في اللغة، وارتبطت في أحسن الأحوال، بتعليقات غير دقيقة وغير واضحة، على حواشي النصوص والأساليب «الأدبية»، سيرا على «مادة» قديمة تريد ألا يشار للمجاز في الأذهان إلا عند الحديث عن قضايا «الأدب». ويبدو أن هذا الفصل بين البحث «البلاغي» والبحث اللفوي عموماً، مرتبط في هذا التصور بالفصل بين «لغة أدبية» (أو «شعرية») و«لغة عادية». والحال أن «الأدب» يبقى جزءاً من اللغة، و«الأساليب الأدبية» ربما كانت «خاصة» إلى حد ما، لكنها تبقى أساليب لفوية خاضعة لما تخضع له التراكيب اللفوية عموماً. فالقدرة على توسيع معنى الوحدات المعجمية عن طريق عمليات التحويل الاستعارية مثلاً، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القدرة اللفوية للمتكلمين، والابتدائية المجازية منتجة للتعدد الدلالي الذي يعتبر خاصية جوهرية من خصائص عمل اللغات باعتبارها أنساقاً سيميائية مرنة وفعالة.<sup>(53)</sup> وهذا يعني أن أية نظرية للمجاز، باعتبارها جزءاً من نظرية لفوية عامة، يجب أن تقترض أن المتكلم حين يستخدم المجاز، يستعمل نفس «الأدوات» اللفوية التي يعتمد عليها حين يستخدم

(52) انظر القاسي الفهري (1982) ص : 28، وانظر تفصيل ذلك أيضاً في القاسي الفهري (1985) : 51/1 - 62.

(53) انظر لاينز (1980) Lyons ص : 193 - 194.

استعمالات غير مجازية. (54) بالإضافة إلى أن الفصل العاد بين «لغة أدبية» (أو شعرية) و«لغة عادية»، قد يؤدي إلى نتائج نظرية ومنهجية لا تخطر في الغالب، يسأل من يتبنون هذا الفصل. من ذلك أننا نصيح أمام «قدرتين»: «قدرة شعرية» و«قدرة عادية»، وفي هذا ما فيه من تجاوز للقيود على وضع الافتراضات العلمية، إذ نصح أمام افتراض ضعيف على مستوى قيمته التعميمية والتفسيرية، وعلى مستوى واقعيته النفسية، مفاده أن الطقل يجب أن يكسب قدرتين لغويتين عوض قدرة لغوية واحدة.

إذا كان المجاز إذن، واقعة مكونة للغة، فإن النظرية اللغوية يجب أن تهتم، من هنا المنطلق بما عولج تقليدياً في إطار المباحث «اليانوية». ويبدو فعلاً أن اللسانيات الحديثة قد تطورت في اتجاه تقليص المسافة بين هذه المباحث والمباحث اللسانية، وخاصة بين المقولات «اليانوية» والنظرية الدلالية. فقد رأى الدلاليون الأولون أمثال درمستير وبريال Bréal وهرمان بول H. Paul، في العلاقات المجازية أنماطاً أساسية للتغيرات الدلالية، وصنفوها في إطار منطقي تبعا لمقولات تضيق المعنى أو توسعه أو تقله. (55) ثم تبعت ذلك معالجات أخرى اعتمدت التطورات التي شهدتها النظرية السيميائية. منها معالجة ستيرن (1931) Stern في: «المعنى وتغيير المعنى»، الذي تعامل مع العلاقات المجازية من منطلقات سيميائية متفرعة مباشرة عن مثلث أو غدن وريدشارز (1923) Ogden and Richards، فميز بين تغيرات خارجية ناتجة عن تغيرات في المرجع أو الشيء المسمى، وتغيرات لغوية تهم اللفظة مباشرة وتتعلق بنقل المعاني داخل النسق، ومن ضمنها التغيرات المرتبطة بالعلاقات المجازية. (56) ومنها معالجة أولمان (1951) الذي أعاد تصنيف أنماط ستيرن مستلهما بالدرجة الأولى سيمياء دوسوسور، فحصر التغيرات في كونها تنتج إما عن نقل في الدال أو نقل في المنطوق، وفي العاليتين معا يرتبط النقل إما بعلاقة المشابهة أو بعلاقة المجاورة، بالإضافة إلى صنف ثالث من التغيرات يتضمن تغيرات مركبة تنتج عن تناهيات «مضدته». ومن ثمة يدرج أولمان الاستعارة في النقول الناتجة عن المشابهة، ويدرج الكناية (أو ما أسماه البيانيون العرب بعالمجاز المرسل) في النقول الناتجة عن المجاورة التي يمكن أن تكون فضائية - كدلالة (المكتب) باعتباره أثاثاً، على القاعة التي يوجد فيها - أو زمنية - كشمية صلاة (المغرب) باسم

(54) انظر ماثيوز (1971) Matthews من : 76.

(55) انظر كيرو (1975) Guiraud من : 42 - 43.

(56) نفسه، من : 45 - 48.

(الزمن) الذي تؤدي فيه - أو سببية - كسمية سلاح (المدفع) بآلة الدفع، أو تسمية (البارودة) (أي البندقية في الدارجة المصرية) باسم مادة (البارود) باعتباره آلة إشعال النار... (57)

وفي إطار اللسانيات «البنوية» الحديثة، ازداد الاهتمام بإجرائية العلاقات المجازية بالنسبة للنظرية اللسانية، خاصة منذ مقال جاكسون (1956) الذي ربط التقابل بين المشابهة (في الاستمارة) والمجاورة (في الكناية) بالتقابل بين المحور الاستبدالي والمحور المركبي. (58)

بالإضافة إلى الصياغة المنطقية للمقولات «البلاغية» التي قامت بها جماعة «صوه» (59)

إلا أن هذه الأعمال لم تتجاوز عموماً الاستفادة الجزئية من العلاقات المجازية، ولم تهتم بصياغة العلاقة بين هذه الأخيرة وبين القضايا الدلالية في اللغات الطبيعية داخل نظريات دلالية أو نماذج نحوية واضحة.

وتصلق هذه الملاحظة الأخيرة أيضاً، على المعالجات الأولى والمتفرقة التي تمت في إطار الأنموذج التوليدي. (60) ولم تتضح الاهتمامات أكثر في إطار معالجات تطمح إلى الشمولية، إلا مؤخراً عند أمثال ليفين (1977)، وأورطسوني وآخرين (1979)، وليكوف وجونسون (1980)، وفوريك (1981) وفوكونيه (1984)... وهو اتجاه يؤكد اعتبار العلاقات المجازية مكوناً أساسياً للبنى الدلالية في اللغات الطبيعية، وضرورة اهتمام أية نظرية دلالية كافية برصد هذه العلاقات، وخاصة على مستوى معالجة التراكيب الدلالية المولدة، والترابطات بين المناخل المعجمية، استناداً إلى مبادئ علاقة دلالية صامتة بل إن مثل هذه الأعمال أكدت، بخلاف الاتجاه العام للمعالجات التقليدية، أن المجاز ليس واقعة مكونة للغة فحسب، وإنما يلعب دوراً أساسياً في بنية الأنساق التصورية بصفة عامة. (61)

(57) نفسه، ص ص : 49 - 55، وانظر أوكمان (1962) ص ص : 211 - 227.

(58) انظر جاكسون (1963) : الفصل الثاني، وانظر العدد 16 من مجلة *Communication* (1970).

(59) انظر : ج. ديوا وآخرين (1982).

(60) انظر مثلاً فريش (1966) Weinreich، وتشومسكي (1965)، ومكسوني (1968) McCawley، وبيكرتون Bickerton.

وماتيوز (1971)، وجاكسون (1978) Jackendoff، وليتش (1981) Leach وغيرهم.

(61) انظر الفصل الرابع من هذا البحث.

.

---

---

## الفصل الثالث

### آليات التوليد الدلالي

«إن القدرة على توسيع معنى (...) الوحدات المعجمية عن طريق عملية تحويل استعارية، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قدرة المتكلمين اللغوية».

ج. لاينز (1980)، ص : 193

إن طبيعة النماذج النحوية، بما تقدمه من إمكانيات تعيلية، هي التي تحدد الموقف من التراكيب المجازية المولدة. فالتعامل مع هذه التراكيب. باعتبارها معطيات واردة أو غير واردة، لا يتصل عن المواقف النظرية التي يتخذها اللساني بصدد بنية اللغة عموماً. ومن ثمة فقد تعتبر المولدات معطيات هامشية فرعية («منحرفة») بالنسبة إلى بعض النماذج، فتجال على «الظواهر الإنجازية» بموجب قرار نظري. وقد تعتبر معطيات أساسية لها علاقة بإحدى الخصائص الجوهرية «لعمل اللغات باعتبارها أنساقاً سيميائية مرنة وفعالة» وبالقدرة المبدعة على توسيع معاني الوحدات المعجمية الذي يعتبر «جزءاً لا يتجزأ من القدرة اللغوية للمتكلمين»<sup>(1)</sup> فيكون على أية نظرية كافية لبنية اللغة أن ترصد مثل هذه المعطيات، وأن تفترض نفاً من القواعد والمبادئ لضبط إبداع الدلالات الجديدة، لتصبح معالجة التوليد رصدًا لما تسمح به هذه القواعد والمبادئ من إمكانيات إبداعية لدى المتكلم.

1 - لاينز (1980) ص : 193 - 194.

ويمكننا أن نجمل بعض المشاكل الرئيسية التي يطرحها للتوليد الدلالي على أية نظرية دلالية، في مستويين :

- مشاكل رصد العلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات داخل المعجم، وهو موضوع القسم الثاني من هذا الفصل.

- ومشاكل تأويل الوحدات المعجمية على مستوى التركيب الدلالي أي تأويل التراكيب المجازية المولدة.

ففي أية نظرية، يجب على التأويل الدلالي للجمل أن يقرن، في نقطة معينة، المكونات الجمالية بالوحدات المسجلة في المعجم الذي يسند لكل وحدة قراءة دلالية. وفي حالات كثيرة، يمكن للقراءات الناتجة عن المعجم أن تربط فيما بينها بكيفية تعكس العلاقات التي تقوم بينها على مستوى البنية التركيبية للجمل، للوصول إلى قراءة دلالية أعم. وبما أن القواعد التي تربط المكونات الجمالية بالمداخل المعجمية، غالباً ما تكون قواعد مباشرة، وتتطلب عدم الاختلاف لكي يتم التوافق، فإن المشاكل تبرز حينما يتطلب أحد المكونات الجمالية قراءة دلالية سياقية، مختلفة عن قراءته المعجمية، بسبب سمات سياقية معينة، وبإستثناء حالات الشذوذ الدلالي الحقيقي (كالتناقض المنطقي) فإن جملاً مثل هذه تحظى بتأويلات واردة لدى المتكلم الناشئ، أي أنها تؤول مجازياً. وهذا يعني أن القراءة السياقية للمكونات قد تكون مختلفة، إلى هذا الحد أو ذاك، عن قراءتها المعجمية، لكن القراءتين متماثلتان. وما دام المتكلمون يميلون إلى الاتفاق في الحكم بصدد التأويلات المجازية السليمة، الممكنة وغير الممكنة، للجمل، فإن النظرية الدلالية تواجه إذن مشاكل تحديد هذه العلاقات التي يحصل عليها، أو يمكن أن يحصل عليها، بكيفية مطردة، بين التأويلات السياقية والقراءات المعجمية للوحدات.(2)

ويمكننا أن نضم المواقف التي اتخذتها النظريات الدلالية من التراكيب المجازية المولدة، داخل الانموذج (paradigme) التوليدي، إلى موقفين عموماً، ناقشهما معتمدين ماله علاقة مباشرة بالموضوع، مهملين تفاصيل النماذج المعتمدة.

## 1 - التراكيب المجازية وإمكانات التأويل

## 1.1 - تهميش التراكيب المجازية المولدة

هناك مجموعة من الطروحات يجمعها موقف عام يسير، في صيفته القصوى، نحو اعتبار التراكيب المجازية خارجة عن النظرية الدلالية الصرف، أو يتعامل معها باعتبارها تراكيب «منحرفة» أو «مشتقة»، أو باعتبارها ظواهر «إنجازية» لا تدخل في مجال القدرة موضوع الدرس اللغوي.

## 1.1.1 - المجاز والشذوذ

يتوصل إلى إسناد التمثيلات الدلالية للجمل، في النظرية التأليفية (كاتز ويوسطل (1964)، كاتز (1972))، على أساس تحديد الخصائص المعجمية للوحدات المكونة، وعمل قواعد الإسقاط على ضم (أو ملقمة) معاني هذه المكونات لبناء القراءة (أو القراءات) الدلالية للجمل.

ويتوقف الوصول إلى قراءة دلالية سليمة للجمل، على توافق التخصيصات المعجمية للوحدات المكونة، الذي تلعب فيه السمات الانتقائية دورا حاسما، إذ أنها تسمح ببعض الملفمات لإنتاج قراءات دلالية، وتمنع أخرى نظرا لغياب أية قراءة للبنيات المقصودة التي تعتبر في هذه الحالة منحرفة أو شاذة.

ومن ثمة فالتراكيب المجازية، تعتبر في هذه النظرية تراكيب بدون قراءة دلالية. فجمل مثل :

(1) كلمني ثعلب

(2) تزوج عمرو قمرأ

(3) أحب الرسوم الصامتة

(4) ضحك الشلال

لا معنى لها، مادامت القراءات المعجمية للوحدات : (ثعلب)، و(قمرأ)، و(رسوم)، و(شلال)، لا تستجيب للقيود الانتقائية التي تفرضها المحمولات : (كلم) و(تزوج) و(صامتة) و(ضحك)، مثل [+ إنسانا]. فهي جمل يعتبرها المكون الدلالي في النظرية التأليفية المذكورة، منحرفة دلالياً. ذلك أن التأويل الدلالي للجملة يجب أن يشير إلى أنها منحرفة أو مقبولة دلالياً «تبعاً لمدى إمكانية تركيب مكوناتها لبناء معنى معرفي منسجم لمجموع الجملة». (3) ويتوقف بناء

(3) كاتز ويوسطل (1964) ص : 54.





## 2.1.1 - التأويل «المباشر» والتأويل «المشتق»

يتبنى تشومسكي (1965)، في هذا الإطار، نفس الطرح الذي تبناه معالجات كاتز ويوسطل (1964) وكاتز (1972)، بخصوص اعتبار التراكيب المجازية مظاهر للانحراف اللغوي، بالإضافة إلى أن تشومسكي يهتم أكثر بتحديد العلاقة بين التراكيب السلمية والتراكيب المنحرفة، ويتوضح الكيفيات التي يتم بها الانحراف ليس على مستوى خرق القيود الانتقائية فحسب، وإنما أيضاً على مستوى خرق القواعد المقولية وقواعد التفريع المقولي الصرف كذلك.

فبالإضافة إلى السمات التركيبية، التي يشير الخط المتقطع إلى إمكان تحليلها إلى سمات تركيبية أخرى توجد السمات الدلالية بين قوسين، وتوجد المميزات بين معقوفين، والقيود الانتقائية (ن) بين أقواس موزاة. ويمثل كل مسار تام من مسارات المدخل المعجمي، أي كل متوالية تامة من هذا النمط من الرموز، معنى ثلوحدة المعجمية المستقلة. وتسمى مسارات من هذا النوع «قراءات».

ومن ثمة فالوحدة المعجمية ذات القراءات ع، على مستوى مدخلها المعجمي، تعتبر مشتبة ع مرة. وهكذا يعتبر المدخل المعجمي لـ (عين) في الشجرة أعلاه، مثبها أربع مرات (أوله أربع قراءات).

ويفضل السمات الدلالية، يرى كاتز ويوسطل (1964)، يمكن للمكون الدلالي أن يعبر عن الخصائص الدلالية العنصر. أما المميزات فتترصد ما هو خاص (idiosyncratic) في معنى وحدة معجمية معينة. فبينما تفصل المميزات بين وحدات معجمية متقاربة على مستوى المعنى، فإن السمات الدلالية المتضمنة في قراءة وحدة معجمية معينة، تتضمنها قراءات وحدات معجمية كثيرة أخرى ويمكن في هذا السياق أن تعتبر المميزات سمات دلالية، لكن توزيعها في المعجم محدود إلى أقصى حد.

ويعتبر الالتباس المعجمي في هذا الإطار مصدراً للالتباس الدلالي على مستوى الجملة، ومن ثمة فإن انتقاء جزء من معاني الوحدة المعجمية، وما ينتج عنه من إقصاء للمعاني الأخرى الممكنة، يمثل مكان أهمية بالغة، وذلك لأن الانتقاء من جهة، والالتباس المعجمي من جهة أخرى، هما المبدعان للمعنى الذي يسند إلى الجملة عن طريق قواعد التأويل الدلالي (قواعد الاستقاط). ولتلك يجب أن تتضمن كل قراءة من قراءات المدخل المعجمي تبدأ انتقائياً وهو التمهيد الصوري عن الشروط الضرورية والكافية التي تحدد ضم القراءة المقصودة إلى قراءات أخرى. وهنا يعني أن القيد الانتقالي المرافق لقراءة معينة هو الذي يحدد تراكيبها الممكنة مع قراءات وحدات معجمية أخرى عند انطباق قواعد الاستقاط. وتعتبر القيود الانتقائية تابعة للسمات التركيبية أو الدلالية.

ولنأخذ مثال قيد انتقالي وارد بالنسبة للتراكيب الدلالية الممكنة بين قراءتي فعل وفاعل، فقراءة فعل مثل (نكلم) تتضمن قيدا انتقالياً مثل: (إنسان)، وهو قيد يفرض على القراءة الدلالية للفاعل أن تتضمن الـ (إنسان)، ومن ثمة يمكن أن نقول:

(أ) تكلم عين القوم

(ب) تكلم عين الأمير

بالنسبة لقراءة (العين) : الأولى والثانية، مادامت القراءتان المذكورتان تتضمنان الـ (إنسان) : (إنسان). ولكننا لا نقول في هذا السياق :

(ج) تكلمت عين زيد

(د) تكلمت عين الباء

لأن القراءة الثالثة والقراءة الرابعة لا تتضمن الـ (إنسان). ومن ثمة لا يسند إلى (ج) و(د) أي معنى مشتق، يعتبرهما المكون الدلالي يتبعين منحرفتين دلاليًا. انظر كاتز ويوسطل (1964) ع ص : 35 - 56، وانظر كاتز (1972) ص ص : 173 - 176، وانظر الفاسي الفهري (1985) : 195/2 - 196.

ومن المعروف أن دراسة الجمل المحققة، تتعلق حسب تشومسكي بدراسة المقبولية، وهو مفهوم يدخل في دراسة الإنجاز اللغوي الذي يأتي «بعده دراسة القدرة : يبدو أنه ليست هناك أسباب كافية، تدفعنا إلى إعادة النظر في الرأي التقليدي القائل : إن البحث المتعلق بالإنجاز لا يمكنه أن يتقدم إلا بتقديم فهمنا للقدرة التحقيقية»<sup>(6)</sup> والحال أن التراكيب المجازية، من حيث هي كذلك، ظواهر إنجازية، وهي من منظور القدرة اللغوية تراكيب منحرفة. بهذا المعنى فقط يعتبر الحديث عن الجمل المحققة (وخاصة التراكيب المجازية) مثيرا لمشكل الانحراف. والحل الذي يبدو عاديا، من وجهة نظر التصور المعياري للنحو التوليدي التحويلي، هو أن تأويل مثل هذه الجمل، يتم استنادا إلى إعادة بناء الصور «العادية»، وإلى دراسة العمليات التي تكون مسؤولة عن «مظاهر الانحراف». ففي حين يختار البعض بناء نوع من الأنحاء الخاصة بالانحراف،<sup>(7)</sup> يفضل تشومسكي «توسيع مجال المعيار» لاستقبال الجمل التي تعتبر منحرفة من وجهة نظر لسانية صرفة. ويتم ذلك من خلال مقياس درجة النحوية، الذي يقيس ابتعاد تعبير معين عن مجموعة الجمل السليمة، للدلالة على موطن الانحراف في التعبير المذكور. فتأويل الجمل المنحرفة يتم دائما بالعودة إلى «مقابلاتها» السليمة، أي أن التحقيق العادي للجمل يشكل مرجعا للصورة «غير السليمة»<sup>(8)</sup>.

بهذا المعنى إذن، يعتبر تأويل الجمل المنحرفة، تأويلا مشتقا، وليس مباشرا، كما هو الحال بالنسبة للجمل السليمة، «فالتعايير [...] [التي] تخرق بشكل معين (وليس بالضرورة، بنفس الشكل دائما) قواعد [النحو] [...] لا تؤول بالتأكيد بالكيفية التي تؤول بها الجمل السليمة [...]، بل يبدو أنها تؤول بفضل التشابهات التي تقيما مع هذه الجمل السليمة»<sup>(9)</sup> إن «المكون التركيبي [...] لا يضبط مباشرة حالات هذه الجمل [المنحرفة]، ولكنه فقط يسند إليها سمات تبعا لشبهها البنيوي بالجمل السليمة»<sup>(10)</sup>.

أما بخصوص الكيفيات التي يتم بها الانحراف، فيميز تشومسكي بين انحرافات ناتجة عن خرق القواعد المقولية، أو القواعد التفريعية، أو القواعد الانتقائية. والجمل الناتجة عن

(6) تشومسكي (1965) ص : 20.

(7) يشير إلى ذلك كاتز وروسفلد (1964) قائلين : «نفترض أن كلا من هذه المكونات (التركيبي والدلالي والصوتي)، يتضمن نظرية للانحراف من الليات السليمة التي يولدها كل مكون». الهامش : 2، ص : 20. وانظر خاصة مقال : «أشياء الجمل» لكاتز (1964).

(8) طوماس (1978) ص : 37.

(9) تشومسكي (1965) ص : 110.

(10) نفسه ص : 113.

- خرق القواعد الانتقائية «يمكنها أن تؤول اسمانيا [..] وبعبارة أخرى، يمكنها أن تؤول تبعاً لقياس مباشر بالجمل السليمة التي تحترم قواعد الانتقاء» (11)
- وبذلك تكون الجمل المنحرفة عند تشومسكي ثلاثة أنماط تنتج عن :
- (أ) خرق لمقولة معجمية، كالاتقال من الصفة إلى الاسم في مثل :
- (6) المظهر السياسي تعبير مباشر عن المظهر الاقتصادي.  
التي تصبح :
- (7) السياسي تعبير مباشر عن الاقتصادي.  
أو الانتقال من الاسم إلى الصفة في مثل :
- (8) إنهم يتحدثون عن جمهورية شبح  
ب) خرق لسمّة تفرعية، كالاتقال من الفعل اللازم إلى المتعدي في مثل :
- (9) اكتشفت المرأة  
التي تصبح :
- (10) اكتشفت المرأة حقلها.  
ج) خرق لسمّة انتقائية، كالاتقال من المحسوس إلى المجرد في مثل :
- (11) لوئت للتظريبات الخاطئة فكر زيد.  
(12) عاليج عمرو الأزمة الثقافية.  
أو كالاتقال من [+إنسان] إلى [-إنسان] في الأمثلة السابقة، من (11) إلى (4).
- هكذا إذن، تعتبر مثل هذه التراكيب هامشية، ومنحرفة على مستوى نظقدرة اللغوية، لا تؤول إلا بقياسها بمقابلتها السليمة : ويجب على أي نحو كاف وصفاً أن يستند لكل متوالية وصفاً بنيوياً يشير إلى الكيفية التي تنحرف بها المتوالية عن البناء السليم (إذا تعلق الأمر بانحراف فعلاً) [..] إن النحو يولد مباشرة اللغة التي لا تتكون إلا من الجمل السليمة [..] مع إسناد وصف بنيوي لكل جملة منها. ويولد النحو بكيفية مشتقة كل المتواليات الأخرى [..] التي تشير إلى درجة الانحراف ونمطه الخاص بالجمل المولدة بكيفية مشتقة» (12)
- ونجد عند ما تيوز (1971) توضيحاً أكثر لعلاقة التراكيب المجازية بشائية القدرة والإنجاز، وللكيفية التي يتم بها تأويل هذه التراكيب، وذلك تبعاً لمقدمات تشومسكي (1965) أعلاه.

111 نفسه ص : 203.

112 نفسه ص : 204، هامش : 2.

يطرح ماتيوز شرطين أوليين يجب أن تستجيب لهما أية نظرية كافية للاستعارة :  
« يجب أولاً على نظرية الاستعارة أن تقيم شروطاً ضرورية وكافية للتمييز بين ما هو استعارة  
وما هو غير استعارة [...]، ويجب ثانياً [...] أن تصل إلى تفسير كيف أن العتكلم استناداً إلى  
قدرته اللغوية، يفهم أو يؤول الاستعارات»<sup>(13)</sup>

وتتلخص ملاحظات ماتيوز، بالنسبة إلى الجانب الأول، في أن التمييز الوارد على  
مستوى القدرة، فيما يخص التراكيب الاستعارية، هو التمييز بين جمل منحرفة وجمل سليمة،  
وهو تمييز يقابله، على مستوى الإنجاز، التمييز بين ما هو استعارة وما هو غير استعارة، لأن  
«الاستعارة ظاهرة من ظواهر استعمال اللغة»<sup>(14)</sup>، ولذلك فإن إقامة تقابل بين الاستعارة  
والانحراف يعتبر خلطاً بين القدرة والإنجاز.

ومن ثمة، يكون رصد الاستعارة قائماً على اعتبارها بنية منحرفة، دالة عن قصد (أو  
مؤولة)، وذلك يستلزم، حسب ماتيوز، المفهوم المركزي لخرق القاعدة، الذي يخص صورياً  
ما نعينه عندما نتحدث عن بنية منحرفة. والجهاز الذي يحدد مقاييس النحوية الدلالية  
والتركيبية هو بالطبع جهاز القيود الانتقائية وقواعد التفريع العقولي<sup>(15)</sup>.

وفي نفس الاتجاه الذي رسمه تشومسكي (1965)، يحاول ماتيوز أن يبين كيف أن «فهم  
الاستعارة باعتبارها جملة منحرفة لكن مؤولة، يعطينا تفسيراً تاماً لها، وكيف أن هذه الجمل  
المنحرفة تؤول، استناداً إلى السمات المعجمية لمكوناتها، وإلى بنيتها التركيبية»، عن طريق  
القياس المباشر بالجمل السليمة التي تحترم القواعد الانتقائية<sup>(16)</sup>.

فبالنسبة لمتوالية استعارية مثل :

(13) الإنسان ذئب

يتم تخصيص نسق السمات المعجمية لكل من (إنسان) و(ذئب)، لنلاحظ أن هناك خرقاً  
لبعض القيود الانتقائية التي يفرضها (ذئب) على نسق السمات في (إنسان)، مثل : [+ إنسان]  
مقابل [- إنسان]، بالإضافة إلى خروق أخرى تخصص هذا الخرق الأخير، وتعلق بسمات  
مثل : [+ ناطق] مقابل [- ناطق]... الخ، لكن السمات - في نسق (ذئب) - التي تحظى بأهمية  
أكبر في «تنظيم» تصورنا لنسق السمات في (إنسان) هنا، هي تلك التي يبدو أنها لا تتدخل

13 ماتيوز 119711 ص : 76.

14 نفسه ص : 78.

15 نفسه ص : 79.

16 نفسه ص : 80.

مباشرة في خرق القيود الانتقائية - مع احتفاظها بأهمية معينة في نسق (ذئب) وبصارة أخرى، فإن السمات التي تلعب دوراً أساسياً في فهم الاستعارة هنا، هي سمات مثل : (+ شرس)، و(+ نشال)...(17)

يتعلق الأمر إذن، عند ماتيووز (1971)، وتشومسكي (1965) باعتبار التراكيب المجازية، بنيات لغوية منحرفة تؤول من حيث هي كذلك. أما قواعد التأويل، فتتضح في خرق القيود الانتقائية، الذي ينتج تهميشاً لبعض السمات، وإبرازاً لأخرى تكون أهم من الناحية السياقية. إن الموقف الذي عرضنا له، يعتبر - في صيغته القوية، في كاتز وبوسطل (1964) مثلاً - نظرية فقيرة لعدم رصدها لآليات التوليد الدلالي وللعلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات المعجمية في هذا الإطار، وذلك لأنها تعتبر المعاني المجازية خارج مجال النظرية الدلالية. إن هذا الموقف لا يمكنه أن يميز بين المعنى المجازي (المولد) والشذوذ الحقيقي (كالتناقض المنطقي)، ولا أن يصف العلاقة بين القراءات المجازية والترابطات داخل المعجم، التي تعود إلى توسعات ونقول تخضع لها الوحدات المعجمية. ويديهي أن هذا الموقف لا يمكنه، نتيجة ذلك، أن يميز بين مختلف أنواع التوسعات (18) إنه موقف ينتهي، في حدوده القصوى، إلى نتيجة عبثية، هي أن كل التراكيب المجازية، غير سليمة.

ويمكننا أن نجمل بعض الاعتراضات بخصوص نظرية الانحراف عند تشومسكي (1965) وماتيووز (1971) خاصة فيما يلي :

أ) لا يبدأ البحث في هذه النظرية عن تأويل مجازي، إلا عندما يتم خرق القيود الانتقائية، أي أن الشرط الضروري والكافي للاستعارة، هو وجود خرق للقيود الانتقائية يجعل من المتوالية بنية منحرفة. والعال أن نفس الجملة (السليمة) يمكن أن يكون لها معنى «حقيقي» وآخر مجازي في نفس الوقت، مثل :

(14) ذأقت هند الكتاب

(15) قضى الكتاب الضخم على زيد

يمكن لـ (14) أن تعني «حقيقة» أن هنداً وضعت بعض الكتاب في فمها، ومجازاً أنها قرأت جزءاً منه. ويمكن لـ (15) أن تعني «حقيقة» أن القضاء على زيد كان نتيجة ضربه

[17] نفسه ص - 83.

[18] نوريك (1981) ص ص : 10 - 11.

بالكتاب الضخم أو سقوط هذا الأخير عليه، وأن تعني مجازاً للتأثير المصنوي العميق للكتاب الضخم في زيد. وعليه، فالعلاقة بين الاستعارة والانحراف ليست بهذه البساطة، مادامت الاستعارات يمكن أن تتجلى في جمل غير منحرفة، كالمثالين السابقين، أو مثل :

(16) لا أعرف كيف يستحم الفيل

التي تعتبر غير منحرفة، وقابلة في نفس الوقت لقراءة مجازية يحيل فيها (الفيل) على شخص. وعلى ذلك كثير من الأمثال، مثل :

(17) اضرب لحديد محدوا سخون

التي لا تعتبر منحرفة من حيث هي كذلك، بل يكون انحرافها ملازماً لإمكان استعمالها في الحث على انتهاز الفرص قبل فوات الأوان. وبالمقابل، هناك جمل (منحرفة) تخرق القيود الانتقائية، ولكنها لا تؤول استعارياً،<sup>(19)</sup> منها الجمل التي تقع موضوعات لبعض المحمولات الدالة على حلم أو زعم... مثل :

(18) حلم زيد أن للنافذة تمشي على الماء

(19) زعم عمرو أن الأرض مثلثة

أو الجمل التي تعبر، عموماً، عن تناقضات منطقية :

(20) أكلت هند المثلث الدائري

توضح هذه المعطيات، أن بناء تأويل التراكيب المجازية على خرق القيود الانتقائية (أو الانحراف) لا يكفي. لأن النظرية الدلالية يجب أن تكون قادرة على التنبؤ بالتأويلات المجازية (الممكنة) حتى بالنسبة للجمل السليمة ذات القراءات «الحقيقية»، كما يجب أن تكون قادرة، إلى حد، على التمييز بين التأويل المجازي الممكن، والشذوذ (أو الانحراف) الحقيقي المتمثل خاصة في التناقض المنطقي.

ب) إن اعتبار للتراكيب المجازية تراكيب منحرفة في هذه النظرية، يقود إلى تهميش هذه التراكيب، والاقتصار على حالات مفردة، فلا تتمكن النظرية من تحديد الأنماط للمطرده للتوسع والنقل الدلاليين، وفي الوقت الذي ينتج فيه المتكلمون هذه الأنماط ويؤولونها باستمرار.

وواضح أن هنا النقص مرتبط بما لاحظناه في الاعتراض الأول. أي أن المعجز عن تحديد أنماط التوليد الدلالي مرتبط بضعف الآليات الصورية التي تمكن من هذا التحديد، إذ

(19) سكوت (1982) Scott ص : 307.

تنحصر الآليات في هذه النظرية في آلية القواعد الانتقائية والتفريعية، ولا نجد مبادئ دلالية أعم تدخل في تأويل التراكيب المولدة، على مستوى العكون الدلالي، وتعمل على رصد الترابطات الدلالية القائمة بين القراءات المعجمية داخل المعجم.

ج) إن هذه النظرية لا تستطيع، نتيجة ما سبق، أن تقدم تفسيراً للسبب والكيفية اللذين تتم باعتبارهما معجزة التأويلات المجازية المولدة للوحدات.<sup>(20)</sup> إنها لا تقدم جواباً عن سؤال مثل: لماذا نلاحظ علاقة بين المبادئ الدلالية التي تقوم عليها التوسعات المجازية الإبداعية، وبين المبادئ التي تقوم عليها الترابطات الدلالية المعجزة (القارة) أو المستقرة سابقاً في المعجم؟ وهو سؤال قائم - كما سيتضح فيما بعد - على أن التوسعات المولدة تميل إلى أن تعكس الترابطات الدلالية المعجزة سابقاً.

#### 2.1 - إمكانيات تمثيلية

هناك مجموعة من الاقتراحات تير نحو إيجاد آليات تمثيلية لرصد التوليد الدلالي، باعتباره خاصية من خصائص الإبداع الدلالي للقدرة اللغوية.

##### 1.2.1 - نقل السمات

يبدو أن الآلية الدلالية التي اقترحها فنريش (1966)، تسير في اتجاه بلورة قواعد دلالية «مبدعة»، أي ليست تابعة بصفة مطلقة لصورة العكون التركيبي، كما هو الحال مع قواعد الإسقاط في النموذج المعياري. وبذلك فهي تملك نفس الخصائص التي تملكها القواعد التوليدية، وهي خصائص ترتبط بالتمثيل لبعدها من أبعاد الإبداعية اللغوية، يقول فنريش: «يجب أن ترتفع الدلالة أيضاً إلى مستوى التحدي الذي يطرحه مفهوم التوليدية لدى تشومسكي [...] أي (أن تقدم) أوصافاً تامة للوضوح وقابلة للانطباق بكيفية شمولية».<sup>(21)</sup>

لقد رأينا أن جملاً مثل (1) - (4) أو (71) - (13) سابقاً، أو مثل:

(21) ترقص شقائق النعمان مع الأطفال (في الحقل)

(22) تسيل شقائق النعمان على حدود الأطفال

(23) لقد نسجنا الاتفاق

(24) مسيرة خضراء

<sup>(20)</sup> نوريك (1981) ص: 129.

<sup>(21)</sup> فنريش (1966) ص: 309. وانظر كاري - برهور (1976) (أ) Gary - Priour ص: 213.



لا تولد مباشرة، في النظرية المعيار، لأنها تخرق بعض القيود الانتقائية، وبذلك فهي تشكل ابتعاداً عن الجمل السليمة. والجديد عند فريش هو أنه يتخذ موقفاً من مثل هذه المعطيات، خارج التمييز بين المنحرف والسليم، ويعتبر أنه يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من القواعد الدلالية.

وهذا يعني أن الجمل السابقة تحظى بنفس المنزلة التي تحظى بها الجمل السليمة كلياً، إذ النحو ينتجها بانتظام كما ينتج الجمل السليمة.

ويتم ذلك عن طريق قواعد دلالية «لنقل السمات» وتأويلها. أما قواعد نقل السمات، فتنتقل سمات من المحمول إلى الموضوع، وتنطبق كلما تطلب محمول ما سمة خاصة في موضوع من موضوعاته ولم تكن هذه السمة موجودة في مصفوفة سمات الموضوع. أما قواعد التأويل فتنتطبق بعد ذلك لحذف بعض السمات الملازمة للموضوع حين تتعارض مع السمات المنقولة (لتمكين قواعد الإسقاط من الوصول إلى القراءة الدلالية الواردة للبنية ككل). وهكذا فإن بناء الدلالة المولدة يتم في (21) عن طريق نقل سمات مثل [+حي]، و[+إنسان] من المحمول (رقص) إلى الموضوع (شقائق النعمان)، وفي (22) عن طريق نقل السمة [+سائل] من (سائل) إلى نفس الموضوع، كما يستقبل (الاتفاق) سمات مثل [+شيء]، و[+محسوس] تتطلبها الصفة (خضراء). وتعمل قواعد التأويل على حذف السمات الملازمة للموضوعات، والمتمارضة مع السمات المنقولة انطلاقاً من المحمولات، فتحذف سمات مثل [+نبات] و[+صليب] من قراءتي (شقائق النعمان) في (21) و(22) على التوالي، كما تحذف السمة [+مجرد] من قراءتي (الاتفاق) و(مسيرة).

### 2.2.1 - الدلائل الموسومة

إذا كانت معالجة فريش تسمح بافتراض ضمني مفاده أن كل الدلائل اللغوية مجازية بالقوة، فإن بيكرتون (1969)، وهو يستدل على مجازية الجمل «المنحرفة»، يفترض في القدرة اللغوية نوعاً من الاستعداد المجازي، ولكنه خاص ببعض الدلائل دون أخرى، تبعاً لمسندات (attributes) خاصة «تسند إليها بكمية دائمة أو مؤقتة. إن هناك حسب بيكرتون، «صداً كبيراً من الدلائل القابلة لتجاوز الحدود العقلية، ومهما بدت هذه العملية احتياطية، فإن المتكلم قادر على اعتبار نتائجها، منتمية إلى لفته أو خارجة عنها. وبما أن هذه العملية لا يمكنها إلا أن تشكل بالضرورة جزءاً من قدرة المتكلم اللغوية، فيجب على النحو الكافي

أن يرصدها. (22) أما كيفية هذا الرصد، فتقوم على ملاحظة مفادها أن إمكانية تركيب الدلائل مع بعضها لا ترجع إلى العلاقات «الطبيعية» التي تربط بين مرجع مادي وآخر، وإنما ترجع إلى ارتباط الدليل أو عدم ارتباطه «بمسند خاص». والمسند الخاص حسب بيكرتون «سمة خاصة تنتمي عادة إلى ما يحيل عليه الدليل». (23) ومن الأمثلة على هذه المسندات الخاصة، مسند [صلابة] الذي يسند في الإنجليزية (والعربية) إلى (حديد)، بينما لا نجد (للحديد) في الإسبانية مثلا مثل هذه القيمة المجازية، وإنما نجدها في (الفولاذ). ومثل ذلك مسند [غباء] للحمار والبقرة، أو مسند [شجاعة] للأسد، أو مسند [مكر] للشعلب... الخ، في العربية الفصيحة والعربية المغربية ولفات أخرى.

وتسمى كل الوحدات التي ترتبط بها مسندات خاصة في لغة معينة : «دلائل موسومة» (signes marqués) في مقابل الدلائل غير الموسومة. ولا شيء يمنع من استعمال دليل موسوم استعمال غير الموسوم، لكنه في الاستعمال الموسوم يمكنه أن يركب مع دلائل أخرى، أو يلعب دور دلائل أخرى.

هنا المعنى تعتبر الدلائل الموسومة مجازية بالقوة، أما الدلائل الأخرى فليست كذلك، ومن ثمة فلا يمكنها إلا أن تنتج انحرافات. وهذه حسب بيكرتون، طريقة تمكن من التمييز بين المجاز (الممكن) ومجرد الانحراف.

هكذا تصبح التحولات الدلالية التي تتجلى مثلا في خرق القيود الانتقائية، مرتبطة بصفة عامة، بالمسندات الخاصة الملحقة بالدلائل، والتي تسمح لهذه الأخيرة بأن تتركب مع دلائل أخرى أو تحل محلها. فإلحاق مسند [كثافة] بـ (Soupe) يمكننا من الحصول على تعابير مثل :

La soupe du pilote (25)

للإشارة إلى السحاب الكثيف، أو :

La soupe de pois (26)

وهي عبارة لندنية تشير إلى الضباب الكثيف، أو :

Etre dans la soupe (27)

(22) بيكرتون (1969) ص : 69.

(23) نفسه ص : 67.

(24) نفسه ص : 70.

للإشارة إلى كثرة المشاكل وكثافتها.<sup>(24)</sup> ونجد في العربية المغربية ما يعاثل ذلك في تعابير مثل :

(28) خاص أحمد يفك هاذ لحريره

وتتنمي هذه المسندات الخاصة، التي تسم بعض الدلائل وتعدد استعمالها المجازية، إلى شبكة تصوريته قائمة، حسب بيكرطون، على تقابلات ثنائية مثل :

محسوس / مجرد

حي / لا حي

ساكن / حركي

كل / جزء

كثيف / منفش

... ..

والذي يحدد هذه الشبكة التصورية، هو الأنساق الثقافية للغات الخاصة. فهذه الأنساق هي التي تضبط طبيعة هذه المسندات، وتحدد الدلائل التي ترتبط بها، وذلك عبر القيم الثقافية التي تلحق بالوحدات المعجمية. ويعتبر بيكرطون أن بعض حوافز هذه العمليات الإسنادية يكمن في ميل المتكلمين إلى تمويض «التحجر البائع» للأنساق الثقافية، وإقامة علاقات بين مجالات تبدو مختلفة.<sup>(25)</sup>

يمكننا الآن أن نجمل بعض الملاحظات النقدية بخصوص اقتراحي فنريش (1966) وبيكرطون (1969).

إن محاولة فنريش تدخل، كما أسلفنا، في إطار تقديم آليات وصفية تمكن من رصد التأويلات الإبداعية، وتكمن إيجابيتها في رصدها المباشر لإعادة التنظيم الانتقائي للوحدات التي تتحول معانيها. لكنها لا تمكن من رصد التمييز بين أنواع مختلفة من التوسعات المجازية، فهي لا ترصد الفرق بين التوسعات الاستعارية والتوسعات الكنائية، ولا تخلص نتيجة ذلك، المبادئ العلاقية الدلالية المسؤولة عن توليدهما.

ثم إن نسق فنريش، لكونه يسمح بنقل السمات كلما كان ذلك ضروريا، يعجز عن إدراك ما هو مطرد وما هو غير ممكن داخل مجال التأويلات المجازية. وهذا يعني أن عمليات نقل السمات يجب أن تقيد بكيفية تحد من قوتها، على أساس مبادئ دلالية محددة.

والوجه الآخر الذي يستوجب إعادة النظر في طبيعة عمليات نقل السمات، هو أنها لا تعمل إلا في حالة خرق القيود الانتقائية، ولذلك لا يمكنها أن ترصد التأويلات المجازية (الممكنة) للبنى التي لا يكون فيها، بالضرورة، مثل هذا الخرق. فإذا استعدنا جملاً مثل (15) أعلاه :

(15) قضى الكتاب الضخم على زيد

التي يمكن تأويلها بشكل سليم، دون افتراض خرق للقيود الانتقائية، أمكننا أن نلاحظ أن نقل السمات لن ينطبق في هذه الحالة، للوصول إلى القراءة المجازية المتمثلة في التأثير المعنوي العميق للكتاب الضخم في زيد.

وبالإضافة إلى ما سبق، يشير مككولي إلى أن نقل السمات عند فنريش، لا يرصد إلا جانباً من القراءات المجازية (26) فيما أن السمات تنقل دائماً من المحمولات إلى الموضوعات، لا يمكن أن نحصل، بالنسبة لتراكيب مثل (21) أعلاه، أو (29) :

(29) ترفص سفن الصيد في الميناء.

إلا على قراءة واحدة، حيث (شقائق النعمان) أو (سفن الصيد) كائنات حية (بشرية) لها أرجل... الخ، وليس على القراءة الاستعارية الأكثر استعمالاً، والتي يوسع عن طريقها الفعل (رفص) للدلالة على «المحركة الموقعة» عموماً.

إن جهاز فنريش لا يمكن كذلك من رصد وارد لقراءات جمل مثل :

(30) قلب الحليب

التي تعني :

(31) قلب وعاء الحليب

إن اقتراح فنريش إذن، وإن كان يبدو ذا إيجابيات ملحوظة، فلا يمكن الاحتفاظ به كما هو. وبصفة عامة، فإن نفس النوع من الاعتراضات الواردة بخصوص النظرية المعيار، يمكن أن يرد بخصوص جهاز نقل السمات عند فنريش (1966) :

(أ) إن نقل السمات يعمل فقط عندما تتعارض السمات، ولذلك لا تحظى جمل مثل (14) و(15) إلا بقراءة واحدة.

(ب) ليست هناك قيود على نقل السمات، إذ ينطبق النقل كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ومن ثمة أيضاً يتعذر رصد المبادئ العامة المولدة للتراكيب المجازية.

ج) لا نجد أي تفسير للعلاقة بين الترابطات الدلالية المعجسة، والمبادئ التي تقوم عليها القراءات المجازية المولدة.

د) إن نقل السمات يلغي التمييز بين التراكيب المجازية، والتناقضات المنطقية، فإذا تم نقل السمات كلما ورد التعارض، فإن جملاً مثل (32) و(33) ستأخذ تأويلات «سليمة» :

(32) أكل زيد المربع الدائري

(33) لا لون للأفكار الخضراء

يتضح إذن أن جهاز نقل السمات يجب أن يقيد بكيفية تجعله يتفادى إسناد تأويلات سليمة للجميل المتناقضة منطقياً. (27)

أما «المسندات الخاصة» التي تلتحق «الدلائل الموسومة» عند بيكرطون (1969)، فيبدو لنا أنها ليست إلا وجهاً آخر لنقل السمات عند فريش. وذلك مع مراعاة فرق أساسي، وهو أن السمات المنقولة عند فريش، تصدر عن مصفوفات سمات المحمولات، بينما المسندات الخاصة صادرة عن شبكة تصويرية تهم النسق الثقافي للمجموعة اللغوية المعينة.

ويمكننا عموماً أن نرى الاعتراضات السابقة بخصوص اقتراح فريش، وأردة بالنسبة لاقتراح بيكرطون، وخاصة بالنسبة لغياب أي نوع من القيود على العمليات الإسنادية. وهو غياب قد ينتهي، كما هو الحال عند فريش، إلى عدم التمييز بين التراكيب المجازية، وغيرها من التناقضات المنطقية. وذلك ما يلاحظه بيكرطون نفسه بخصوص تصنيف مستويات التراكيب المجازية تبعاً لنوع الخرق الذي تنتج عنه، سواء تعلق الأمر بخرق القواعد المقولية أو التفرعية أو الانتقائية. ففي «كل هذه المستويات نجد في نفس الوقت عبارات مجازية وأخرى غير مجازية، ولا توجد أية إمكانية داخل النظرية، للتمييز بينهما مهما كان المستوى المعتمراً». (28)

إن التوجيه الذي يمكن أن نخرج به من نظرية بيكرطون في المجاز باعتبارها مظهراً أساسياً من مظاهر التوليد الدلالي، هو الإحالة على الأنساق الثقافية التي «تسم» عن طريق «المسندات الخاصة»، بعض الدلائل داخل المعجم، وهي بهذا الوسم تؤهلها إلى الدلالة المجازية، أي تجعل منها مولدة لدلالات جديدة، ومن ثمة لتراكيب دلالية جديدة. لكن غياب القيود على هذا الوسم، يجعلنا لا نعرف حدوده المفترضة، ولماذا يشمل دلائل دون

(27) نوربك (1981) ص : 131.

(28) بيكرطون (1969) ص : 68.

أخرى، وهل تبقى فعلا بعض الدلائل دون وسم، أي هل هناك دلائل تعتبر بمعزل عن التوليد الدلالي ؟  
وكما أننا نرى ضرورة تقييد قواعد نقل السمات عند فريش، فإننا نتفق مع روح ملاحظة بيكرتون التي تشير إلى العلاقة القائمة بين الأنساق الدلالية للغات الطبيعية، والأنساق التصويرية.

## 2 - العلاقات المعجمية الدلالية

مادام التوليد الدلالي مرتبطا بظهور دلالات جديدة للوحدات المعجمية، أي بالتمدد الدلالي، فإن أية نظرية للدلالة المعجمية تطمح إلى رصد مثل هذه الظواهر، يجب أن تتضمن وسائل لتحديد العلاقات الدلالية بين المداخل المعجمية الواردة، ورصد التمييز بين الوحدة المفردة ذات المدخل المعجمي الواحد، والوحدة المتمتدة الدلالة، التي ترتبط بأكثر من مدخل. فالقرار المتعلق باعتبار وحدتين متطابقتين صوتيا، ومختلفتين دلاليا، وحدة معجمية واحدة أم وحدتين، يتوقف على ما تقدمه النظرية المعجمية من آليات يمكنها أن تصف العلاقة الدلالية بين قراءتي الوحدتين. والكيفية المخصوصة التي تعمل بها هذه الآليات العلاقية المسؤولة عن إقامة ترابط دلالي معين، هي التي تحدد ما إذا كانت الوحدتان قراءتين مرتبطتين بوحدة معجمية متعددة الدلالة أم لا. وفي الحالتين معا، فإن القرار يجب أن يبنى على مجموعة محددة من القواعد العلاقية الدلالية.<sup>(29)</sup>

وسنناقش فيما يلي بعض أهم الاقتراحات الهادفة إلى تعيين قواعد ومبادئ علاقية تمكن من بلورة نظرية للدلالة المعجمية، تستطيع رصد حدود المتكلم - السامع بصدد وجود العلاقات المعجمية المذكورة.

### 1.2 - اقتراحات جاكندوف

يقترح جاكندوف (1972)، اعتمادا على نسق العلاقات الدلالية عند كروبر (1965)، نظرية للعلاقات المحورية تقوم بين المحمول وما ينتقيه من أدوار محورية كالمحور والمنفذ والمكان والمصدر والهدف والاداء... وتتخلص صورة العلاقة بين هذه العلاقات المحورية والبنية العميقة في أن المكون الدلالي يشتقها انطلاقا من البنية العميقة، ويتكفل الفعل في البنية بتحديد هذه العلاقة، أي أن المدخل المعجمي للفعل يجب أن يربط بين العلاقات النحوية والعلاقات المحورية. ويتصور جاكندوف مبديا أن هذا الربط يمكن أن تتكفل

بإقامته سمات التفريع المقولي الصرف للفعل.<sup>(30)</sup> فإذا اعتبرنا الصورة العامة لمدخل الوحدة المعجمية، كالتالي :

$$(34) \left[ \begin{array}{c} \text{خصائص صوتية} \\ \text{خصائص تركيبية} \\ \text{خصائص دلالية} \end{array} \right]$$

فإن مدخل (عالج) في (12) سابقا سيكون، باختصار، على الصورة التالية :

$$(35) \left[ \begin{array}{c} \text{عالج} \\ + \text{ ف} \\ + \text{ | م س | م س} \\ \text{منفذ} \quad \text{محور} \\ \text{عالج (س، ص)} \end{array} \right]$$

وكذلك الأمر بالنسبة لمدخل أفعال أخرى تشهد نفس النوع من التوليد الدلالي، أي المتعلق بالتقابل بين السمتين [محسوس] / [مجرد]، مثل :

(36) أ) طهر زيد الثوب

ب) طهر زيد الوضع السيء

(37) أ) قدم عمرو كتابا

ب) قدم عمرو فكرة هامة

(38) أ) صدر أحمد القمح

ب) صدر أحمد الثورة

(39) أ) قتلت هند زينا

ب) قتلت هند الوقت

(30) بالإضافة إلى قواعد الإسقاط، جاكندوف (1972) ص : 37.

(40) أ) هضت أسماء الأكلة النعمة

ب) هضت أسماء النظرية الجديدة

إن نظرية الأدوار المحورية يمكنها على هذا المستوى، أن تنبأ بهذا النوع من التراكيب المولدة (الأمثلة البائية)، استناداً إلى مبدأ دلالي عام، يمكن أن ترجع إليه القواعد العلاقية الرابطة بين المناخل المعجمية. ويتعلق الأمر بالمبدأ القائل إن الأدوار المحورية تكون محسوسة أو مجردة، وهو مبدأ يقوم في نظر جاكندوف على الفكرة القائلة إن دلالة الفعل في استعماله المختلفة واحدة أساساً،<sup>(31)</sup> ولذلك تقدم نظرية الأدوار المحورية إمكانية تمثيل موحد لما هو مشترك بين عمليات محسوسة وأخرى مجردة، وأيضاً بين أحداث فيزيائية وأخرى نفسية.<sup>(32)</sup> بل إن هذه الإمكانية لتوحيد استعمالات مختلفة للصورة الصرفية الواحدة للفعل، تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تبرر في نظر جاكندوف تبني نسق العلاقات المحورية الذي يمكن في هذه الحالة من تجميعات مهمة داخل المعجم.<sup>(33)</sup>

إن ضرورة الاستناد إلى مثل هذه المبادئ تفرضه حاجة النظرية إلى تخصيص السمات الداخلية للأدوار المحورية نفسها، حينما يتعلق الأمر، في التوليد الدلالي، برصد مدى الاختلاف والائتلاف الدلاليين في نفس الوقت، بين الاستعمال المعجم والاستعمال المولد.<sup>(34)</sup> وهو ما يظهر فعلاً في المماثلة التي يقدمها روفي (1972) استناداً إلى معطيات النظرية المحورية عند جاكندوف، إذ أن روفي يستخدم مجموعة من السمات الانتقائية مثل [+ إنسان]، [+ محسوس]، [+ نفسي]، إلى جانب الأدوار المحورية في المناخل المعجمية.<sup>(35)</sup>

ويبدو أن علاقة الأدوار المحورية بالسمات، في هذا الإطار، يمكن تصورها، على مستوى أهم، باعتبار أن الدور المحوري ليس كياناً دلالياً بسيطاً ولكنه مركب من السمات.

(31) نفسه ص ص : 29 - 30. وانظر روفي (1972) ص : 185.

(32) روفي (1972) ص ص : 186 - 187.

(33) جاكندوف (1972) ص : 33.

(34) يشير تورريك (1981) إلى أن الدلالين - في إطار النماذج التوليدية - اهتموا بمسائل الجمل أكثر من اهتمامهم بمسائل الكلمات. والدراسات التي هدت متجهة نحو العلاقات بين الوحدات المعجمية، كبحث أعمال كروبر وفيليبور... الخ. لم تعالجهما إلا بكيفية غير مباشرة، لتبقى العلاقات (التركيبية) بين الجمل هي الهدف الرئيسي. ص : 9. وانظر نفس المؤلف بهذا أهمية تخصيص السمات الدلالية في مثل هذه الحالات. ص ص : 101 - 102. وانظر كذلك إيكو (1980) Eco، بهذا تخصيص السمات التي تتضمنها الأدوار الدلالية. ص : 77.

(35) مثال ذلك مدخل (احترق)، ص : 188، حيث السمة [+ إنسان] (إلى جانب الدور المحوري [+ مكان] :

احترق : [+ ق]، [+ متدها]، [+ ...] [+ إنسان]

[+ ...] [+ مكان]

وانظر كذلك صفحات مثل ص ص : 240، 246.



فدور المنفذ، عند جاكسونوف، مثلا، يشمل : [+حي]، [+إرادي]، والأدوار الأخرى يمكن أن تشمل سمات مثل : [+ مجرد] أو [+ محسوس] إلى جانب السمات الأخرى. ويمكن أن نلخص العلاقة المذكورة في أن الأدوار المحورية، في الإطار التأويلي - في مقابل التصور الدلالي التوليدي - تستنبط (أو تشتق) انطلاقاً من العلاقات النحوية من جهة، ومن الخصائص الدلالية المتضمنة في المناخل المعجمية للوحدات من جهة أخرى، إذ هناك علاقة بين هذه الخصائص التي تمتلكها الوحدة المعجمية، والأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه الوحدة في الجملة. ويشير كل من كاتز (1972) وفيلسور (1968) إلى هذه العلاقة، لكن بكونية مختلفة : فالأدوار بالنسبة للأول تشتق من السمات، فنقول مثلا : إن مركبا إسميا مميّنا يشغل وظيفة الفاعل تركيبيا، يمكنه أن يؤول باعتباره منفذا إذا كان للاسم - الرأس السمة [+حي]، وإذا كان الفعل في الجملة مخصصا بالسمة [+عمل]. (36) أما بالنسبة لفيلسور، فإن النحو يتضمن قواعد تقيد الإدماج المعجمي، وذلك بالإشارة إلى ضرورة امتلاك كل مركب اسمي لمجموعة من السمات المحددة، حتى يمكن إدماجه تحت «حالة» (case) معينة. فلكي يدمج المركب الاسمي تحت «حالة» المنفذ أو الداتيف (dative) مثلا، يجب أن يتضمن المدخل المعجمي لهذا الاسم السمة [+حي]، التي يتم تخصيصها عن طريق «قاعدة ضرورية» (37) مثل :

س ← [+حي] / منفذ، داتيف [س — ص]

إن الأدوار هنا هي التي تقيد السمات، بخلاف ما رأينا عند كاتز، وعلى كل حال، فإن طبيعة هذا الاختلاف في «اتجاه العمليات» لا تهتمنا هنا، بقدر ما يهمنا إثبات العلاقة بين الأدوار والسمات، وضرورة تخصيص هذه الأخيرة، في رصد طبيعة التوسعات الدلالية المولدة. اعتمادا على ما سبق، وفي إطار تحديد العلاقة بين الاستعماليين المختلفين لنفس الفعل، يلاحظ روفي (1972) أن البنيات العميقة - أو بعضها على الأقل - للاستعمالات المحسوسة والمجردة لنفس الأفعال، بنيات متطابقة، أي أنها بصفة عامة كالتالي :

(41) [ف م س1 م س2]

أما الاختلافات الدلالية فترجع إلى أن التمثيلات الدلالية للجمل، «ليست مجرد إسقاط مباشر للبنية التركيبية العميقة، بل إن هذه التمثيلات ترتبط بالمستوى التركيبي بواسطة

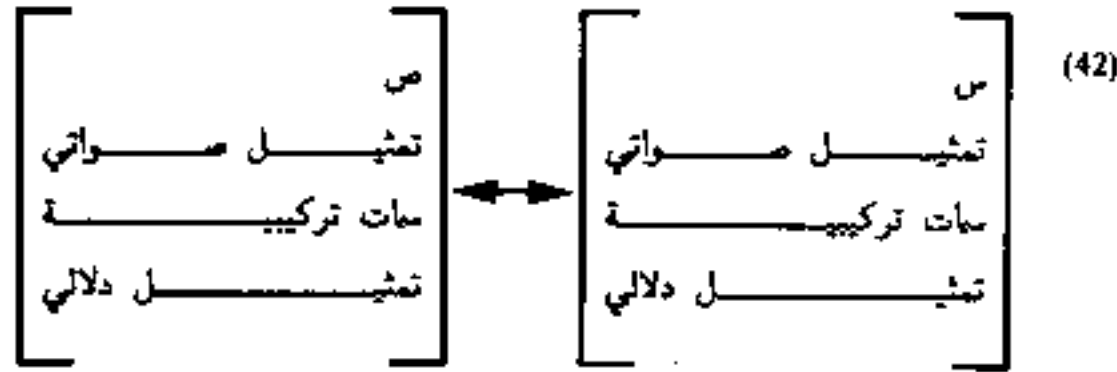
(36) وانظر كاري - ريبور (1976 ب) ص : 100، والهامش 16، ص : 132.

وانظر ما أسلفناه عن جاكسونوف (1972) في نفس السياق.

(37) فيلسور (1968) ص : 26. (نشير من على يعين السهم إلى مقولة الاسم، أما من وص على يسار السهم فمما مشيران).

قواعد تأويلية يمكنها أن تكون معقدة إلى حد ما (38) لكنه لا يقدم أي توضيح بصدده ما يقصده «بتعدد القواعد التأويلية». وينتهي إلى تصور يعتمد تخصيص مدخلين منفصلين : مدخل لكل استعمال على حدة، مع مجموعة من «المواضع» التي تلعب دور قواعد الحشو وتعالق بين المدخلين (39).

هذه «المواضع» نجدتها بكيفية أكثر دقة ووضوحاً في إطار فرضية المداخل المعجمية الثامة التي بلورها جاكندوف (1975). وإذناك سيتعلق الأمر بتخصيص مدخلين تامين لكل فعل من أفعال (35) - (39)، وما شابهها مثل (عالج) في (12) و(لوث) في (13) سابقاً، لكنهما مدخلان متعلقان جزئياً عن طريق قواعد الحشو الصرفية والدلالية. والصورة العامة لقواعد الحشو هي :



وهي قاعدة تشير إلى ارتباط المدخل ص بالمدخل ص (40) وما دام جاكندوف (1975) يفصل بين قواعد حشو صرفية تلعب دوراً في كل تقويم مجسمي حيث المداخل متعلقة، وقواعد حشو دلالية يمكنها أن تلعب نفس الدور (41) فإن «المعلومات المستقلة» التي تحتاج قواعد الحشو لتقومها تتعلق هنا، بالمعلومة الدلالية التي يدخلها الاستعمال المولد للفعل.

وبذلك يكون لصورتني (عالج) - وغيرها من الأفعال المذكورة - مدخلان منفصلان تربط بينهما قواعد الحشو الصرفية والدلالية. ويمكن صياغة صورتني هاتين القاعدتين، بغض النظر

(38) روفي (1972) ص : 233.

(39) نفسه ص : 247.

(40) جاكندوف (1975) ص ص : 69 - 70.

(41) نفسه ص : 106.

عن التفاصيل، لتكون قاعدة الحشو الصرفية كالتالي :

$$\left[ \begin{array}{c} / س / \\ + ف \end{array} \right] \longleftrightarrow \left[ \begin{array}{c} / س / \\ + ف \end{array} \right] \quad (43)$$

وتكون قاعدة الحشو الدلالية كالتالي :

$$\left[ \begin{array}{c} + ف \\ + (م س 1 م س 2) \\ عملية مجردة \end{array} \right] \longleftrightarrow \left[ \begin{array}{c} + ف \\ + (م س 1 م س 2) \\ عملية محسوسة \end{array} \right] \quad (44)$$

ويمكننا اعتماداً على الملاحظات السابقة في علاقتها بالأدوار المحورية والتمات، أن نعيد صياغة هذه القاعدة على الشكل التالي: (42)

$$\left[ \begin{array}{c} + ف \\ + [م س 2] \\ + [محور] \\ + [مجرد] \\ \dots \end{array} \right] \longleftrightarrow \left[ \begin{array}{c} + ف \\ + [م س 2] \\ + [محور] \\ + [محسوس] \\ \dots \end{array} \right] \quad (44) \text{ أ}$$

إن الذي يمكن هنا من رصد الترابط الدلالي بين المدخلين عن طريق قواعد الحشو الدلالية، هو تضمن النظرية الدلالية للمبدأ المشار إليه أعلاه والقائل إن المحور (وأدوار أخرى) تكون محسوسة أو مجردة.

إلا أن معطيات التوليد الدلالي لا تقتصر على توسع الدلالات المحسوسة لتشمل دلالات مجردة. فهناك معطيات أخرى يهتم التوليد فيها بعلاقات دلالية أخرى مختلفة. والحال أن النظرية الدلالية التي نحن بصددتها لا تمتلك مبادئ علاقية دلالية أخرى تمكن من رصد هذه المعطيات.

ويتعلق الأمر مثلاً بعلاقات تظهر في البنيات التالية :

(45) أ) قرأت كتاب الزمخشري

ب) قرأت الزمخشري

(46) أ) درست مقال تشومسكي

ب) درست تشومسكي

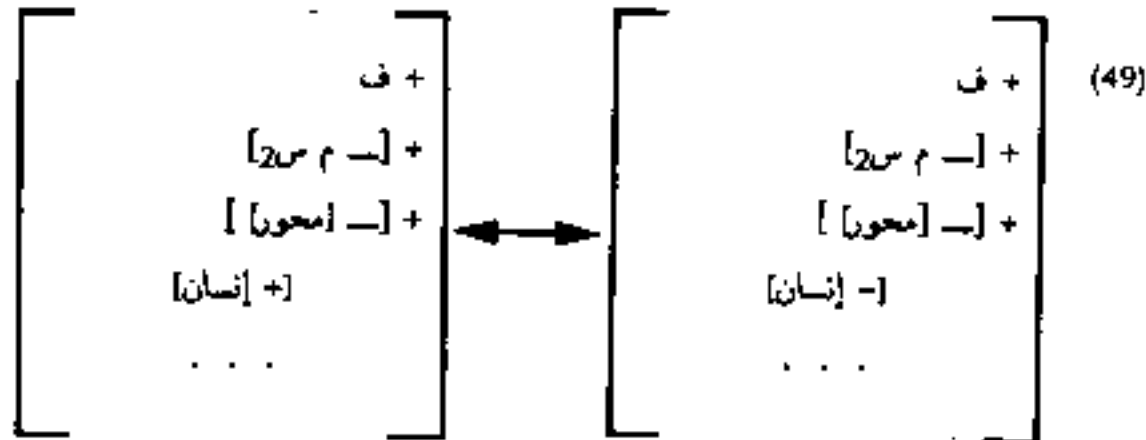
(47) أ) قلبت كأس الحليب

ب) قلبت الحليب

(48) أ) استقبل سكان المدينة زيدا

ب) استقبلت المدينة زيدا

فحتى لو افترضنا قواعد حشو دلالية من نمط (44) أ)، تعالق بين مدخلي كل من (قرأ)، (درس)، (قلب) و(استقبل)، عن طريق تقويم المعلومة الدلالية المستقلة التي تدخلها استعمالات الأفعال في البنيات البائية (45 - 48)، مثل القاعدة التالية بالنسبة لمدخلي (قرأ) :



فإن التقابل بين (- إنسان) / (+ إنسان) لا يرصد العلاقة الدلالية الواردة التي يقوم عليها الاستعمال المولد، والمتشكلة في العلاقة الكنائية. بين المنتج (الزمخشري المؤلف) والمنتج (الكتاب المؤلف)،<sup>(43)</sup> لأن النظرية لا تتضمن مبدأً دلالياً من هذا النوع، يمكن للقواعد المعجمية أن تحيل عليه. كما أن التقابل بين سمة مثل [+ صلب] في (الكأس)، وسمة مثل (+ سائل) في (الحليب)، بالنسبة لاستعمالي (قلب)، لا يرصد كذلك العلاقة الدلالية الواردة بين الوعاء (الكأس) والمحتوى (الحليب)، التي تعتبر فرعا عن علاقة كنائية أعم بين الحال والمحل تقوم عليها العلاقة بين استعمالي (استقبل) كذلك.

بهذا المعنى نرى أن النظرية الدلالية، عند جاكندوف (1972) و(1975) وروفي (1972)، لا تتضمن من المبادئ العلاقة الدلالية القدر الكافي الذي يمكنها من رصد أكبر عدد ممكن من التراكيب المولدة، والتمييز بينها. فهي لا تتضمن، من المبادئ التي يمكن أن تحيل عليها القواعد العلاقة المعجمية، إلا مبدأ واحداً كما رأينا. بل إن هذا المبدأ الواحد نفسه، ليس واضحاً بما فيه الكفاية. إنه، ضمناً، مبدأ استعماري يقوم على المشابهة التي ترجع إليها كل المبادئ العلاقة الاستعمارية، في مقابل المبادئ العلاقة الكنائية القائمة على علاقة المجاورة.<sup>(44)</sup>

يضاف إلى هذا، أن قواعد الحشو الدلالية عند جاكندوف (1975) (أو عند روفي (1972))، لا تعالج إلا بين العناخل المتعاقبة صرفياً، ولا تعالج بين الوحدات المترابطة دلالياً فقط. وهو نقص يضيع فرصة إيجاد تعميمات دلالية مهمة داخل المعجم، تقوم على مبادئ ترصد في نفس الوقت التوسعات الدلالية (الاستعمارية والكنائية)، والعلاقات الدلالية القائمة في المعجم (أي المصمجة)، سواء بين الوحدات المتعاقبة صرفياً ودلالياً، كالأمثلة التي رأينا وكالترايطات الدلالية والصرفية بين أزواج مثل : زجاج - زجاجي، دخل - داخل... الخ، أو

43 تقاس مثل هذه الينيات، عند القدماء على ما اعتبره البلاغيون منهم مجازاً بالحنوخ. وعليه فإنها تكون من باب : (واسأل القرية)، أي : أهل القرية، فيكون الأصل هنا : قرأت (كتاب) (أثار) فلان، وكذلك بالنسبة لـ (درس)، فهي من باب حذف المضاف وأناية المضاف إليه عند القدماء.

وانظر كذلك عبد القادر المغربي (1947)، الذي يشير إلى أن فعل (قرأ) و(درس) يعديان إلى الذات حالياً، وهما في العربية (القديمة) يعديان إلى الأثار المكتوبة...

على أننا نعتبر العلاقات من هذا النوع، علاقات كنائية قائمة على المجاورة. وهي في أمثلة (قرأ) و(درس) مجاورة بين منتج ومنتج، تعتبر فرعا عن علاقة مجاورة أعم بين السبب والمسبب. وانظر تفاصيل المبادئ الكنائية القائمة على المجاورة في الفصل اللاحق.

44 انظر المبادئ الاستعمارية والكنائية في الفصل الموالي.

بين الوحدات المتعاقبة دلاليا فقط مثل : جزار - لحم، قلم - كتابة، برلمان - نائب، تعليم - أستاذ، سحب - مطر... الخ، بالإضافة إلى علاقات مثل الانسفال (كلب - حيوان)، والترادف (جلس - قعد)، والتكامل (ذكر - أنثى) ... الخ، في إطار معجم قائم على الحقول الدلالية.<sup>(45)</sup> ونجد لدى جاكندوف (1978) اقتراحا آخر، أكثر تقدما، وأقرب على رصد بعض جوانب التوسعات الدلالية بكيفية أوضح.<sup>(46)</sup>

فيذا اعتبرنا أن للفعل معنى مركزيا يتم توسيعه، كما رأينا مع جاكندوف (1972) ودوفي (1972)، فإن إحدى الطرق الأساسية التي يسلكها هذا التوسيع، والتي يمكنها أن ترصد العلاقة بين المعنى المركزي والمعاني التي يكتبها بتوسيمه، تتجلى حسب جاكندوف (1978) في ما يسميه : تعميما عبر الحقول (cross - field generalization).<sup>(47)</sup> فيذا افترضنا أن الأفعال في معجم معين يمكن تصنيفها إلى حقول، أمكننا أن نفترض في المعجم العربي حقلًا لأفعال الوضع الفضائي، يشمل أفعالا مثل : سافر، ذهب، انتقل، تحول، وجد، مكث، بقي، لبث... الخ. وهي أفعال يمكن تقسيمها إلى ثلاثة حقول فرعية، هي أفعال الحركة، وأفعال الحالات القارة، وأفعال المكوث. فأفعال الحركة مثل :

(50) سافر زيد من الرباط إلى البيضاء

حيث يتعلق الأمر بحركة فيزيائية، وحيث موضوع الحركة المحور الذي يسافر عبر المسار (path)، من المصدر إلى الهدف. فالتصور العام الذي تعبر عنه مثل هذه البنية هو : ذهب (س، مس)، الذي يعني وقوع حدث متمثل في حركة شيء (س) عبر مسار (مس).

وأفعال الحالات القارة، مثل :

(51) وجد زيد في القاعة

وهي بنية لا تصف حركة، وإنما تصف مكان (مك) المحور، فهي تعبر إذن عن تصور عام هو : وجد (س، مك).

وأما أفعال المكوث، فمثل :

(52) مكث زيد في داره

(45) انظر ذلك في فصل لاحق.

(46) يأتي اقتراح جاكندوف (1978) في إطار فرضية أعم ترى أن البنية الدلالية مستقلة بقيد سلامتها، عن المكون التركيبي، وتتعاقد بالبنية التصويرية. وهي فرضية مستبناها في الفصل الموالي. وتقتصر هنا على تساؤل أية التعميم عبر الحقول لارتباطها بما يطرحة التوليد الدلالي من علاقات معجمية، وهي موضوع هذا القسم الثاني من الفصل الذي نحن بصدد.

(47) انظر جاكندوف (1978) ص 218 - 222، وانظر القاسمي القهري (1985) الجزء الثاني ص 208 - 210، السني اهتدناه في توضيح بعض ما سيأتي، واقترضنا منه بعض الأمثلة.

وهي بنية تعبير (أيضا) عن تصور عام هو : مكث (س، مك). إلا أن ما يميزها عن أفعال الحالات القارة، أنها، إلى جانب أفعال الحركة، تصف أحداثا (أي أنها تجليات لتصور عام هو : حدث (س))، أما أفعال الحالات القارة فتصف حالات (states of affairs).

إن التصورات التي تعبر عنها أفعال الوضع الفضائي هذه، يمكن أن تتمم على حقول أخرى، منها حقل الملكية (possession) وحقل التعيين (identification). فإذا أخذنا بالنسبة لحقل الملكية البنى التالية :

(53) أعطيت كتابا لزيد

(54) يملك عمرو كتابا

(55) بقي المال بحوزة زيد

وجدنا أن المحور في (53) : الكتاب (وهو موضوع حركة)، والمصدر : أنا، والهدف : زيد، وأن المحور في (54) : الكتاب، أما المكان فعمرو، وأن المحور في (55) : المال، والمكان : زيد.

وإذا أخذنا حقل التعيين الذي يضم أفعالا تسند خصائص للمحاور وجدنا :

(56) تحول زيد من تاجر إلى وزير

(57) كان المعدن أسود

(58) بقي عمرو رئيسا

فالمحور في (56) : زيد، والمصدر : تاجر، والهدف : وزير، والمحور في (57) : المعدن، والمكان : أسود، والمحور في (58) : عمرو، والمكان : رئيس. ومعنى هذا أن البنية الأولى في كل حقل تعبر عن التصور العام : ذهب (س، مس)، والبنية الثانية عن التصور العام : وجد (س، مك)، والبنية الثالثة عن التصور العام : مكث (س، مك). والاختلاف بين أفعال الحقول الثلاثة يتمثل في تغيير يطرأ على هذه التصورات العامة، يجعلها تتجاوز حقلها الخاص لتعمم، انطلاقا من حقل الوضع الفضائي، على حقل الملكية وحقل التعيين. وتوضيح ذلك تأخذ مثلا من كل مجموعة :

(50) ذهب وض (زيد، من) (الرباط) إلى (البيضاء))

(53) ذهب مل (الكتاب، من) (أنا) لـ (زيد))

(56) ذهب تع (زيد، من) (تاجر) إلى (وزير))

فما يوضح إذن ظاهرة التعميم عبر الحقول، أن هذه التصورات الثلاثة الكبرى : ذهب، وجد، مكث، تنطبق على كل من الحقول الثلاثة. فالتصور الأساسي المتعلق بالكيونة «في المكان»، يختلف من حقل إلى آخر : ففي حقل الوضع يتعلق المكان بوضع فضائي، وفي حقل الملكية بالذي يملك، وفي حقل التمييز بالذي يتصف بصفة معينة.

إن الأفعال إذن يمكنها أن تستعمل في أكثر من حقل واحد، ويمكن أن ننتبظ مما سبق أمثلة متعددة لذلك، نكتفي منها بما يلي :

(59) أ) ارتقى زيد من أسفل العمارة إلى أعلاها (وضع فضائي)

ب) ارتقى زيد من التجارة إلى الوزارة (تعيين)

(60) أ) انتقل زيد إلى المنزل المجاور (وضع فضائي)

ب) انتقل الكتاب إلى عمرو (ملكية)

ج) انتقل المعدن إلى الحمرة (تعيين)

إن العلاقة بين هذه الاستعمالات المختلفة للفعل الواحد، ليست عرضية، وإنما تفيد، كما سبق، أن الفعل يبقى هو نفسه، ويغير فقط حقله الدلالي عن طريق التعميم عبر الحقول. فأحدى طرق التوسع الدلالي، إذن، تتجلى في الاحتفاظ بسلامة البنية الدلالية الأساسية، باستثناء الجوانب التي تتجاوز الحقل الدلالي الخاص.

إننا نرى ما وصفه جاكندوف هنا، بالتعميم عبر الحقول، وإدرا بصفة عامة، بالنسبة لجانب مهم من مظاهر التوليد الدلالي، يدخل فيه قسم من التوسعات الاستعمارية، يرتبط بتطعيم بنية حقل دلالي معين، بحقل دلالي آخر، ليكون الأثر الجمالي ناشئا عن إدراك إعادة بناء حقل معروف، بطريقة جديدة.<sup>(48)</sup>

على أن اتفاننا المبدئي هنا، لا يمنعنا من أن نلاحظ أن «التعميم عبر الحقول» بهم علاقات بين حقول دلالية، تقوم على تصورات أساسية مشتركة، لكنه بهم أيضا، وبموازاة ذلك، العلاقة بين استعمالات مختلفة (استعمارية خاصة) لنفس الوحدة المعجمية. ومن ثمة يمكن أن تنطبق عليه الاعتراضات التي أبدتها بصدد جاكندوف (1972) و(1975) وروفي (1972) أعلاه. ومنها خاصة، أن المعالجة، كما يقدمها جاكندوف (1978)، لا تقدم ما يكفي من المبادئ الدلالية التي تسمح بتعميمات ترصد مختلف أنواع التوسعات الدلالية (وليس الاستعمارية فحسب)، وعلاقتها بالترابطات المعجمية. ولذلك يبقى البحث مطروحا، عن مبادئ

48) انظر جاكندوف (1978) ص : 226، وانظر الفاسي الفهري (1985)، الجزء الثاني ص : 210.



دلالية أعم، لا ترصد التوسعات الدلالية (الاستعمارية والكنائية على السواء) وعلاقتها بالترابطات المعجمية فحسب، وإنما تمكن أيضا من رصد بنية المعجم الحقولية، على أساس وصفها للعلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات المتعلقة صرفيا ودلاليا، والمتعلقة دلاليا فحسب.

## 2.2 - القواعد التأويلية

تصدق نفس الملاحظات، وخاصة الأخيرة منها، على القواعد التأويلية التي يقترحها ميلر (1978)، في سياق تحليله لبعض قضايا التعمد الدلالي ورفع الالتباس. فالكلمة لها معنى نواة، وهو معنى مركزي يتم تكييفه بشكل ملائم في الجملة التي يرد فيها. وتعني هذه المعالجة بالنسبة لميلر أمرين :

أ) من الممكن تعيين المعاني المركزية أو النووية للكلمات المتعددة دلاليا.  
ب) من الممكن صياغة قواعد تأويلية تضبط الكيفيات التي يمكن للمعنى النووي أن يتوسع بها، لإعطاء المعاني الأخرى.  
والقواعد التأويلية هذه، «نمط من قواعد الحشو، تصلح لتبسيط الفرضيات المتعلقة بالتصورات المعجمية» (49)

فالصفة التقويمية : جيد مثلا، يمكنها أن تعني «قاطع» حينما تستعمل مع (سكين)، و«مريح» حينما تستعمل مع (كرسي)، و«ماهر» حينما تستعمل مع (عازف كمان)، وهكذا... وسيكون من قبيل العبث أن نعتبر كل هذه المعاني واردة في الناكرة المعجمية بالنسبة لـ : جيد. وإذا اعتبرنا أن المعلومة الوظيفية التي يحملها الرأس الاسمي (الموصوف) تلعب دورا في تحديد معنى : جيد، أمكننا أن نقول إن الاستعمال العادي للسكاكين هو القطع، والسكين الجيد هو الذي يقطع جيدا، والاستعمال العادي للكراسي هو الجلوس، والكرسي الجيد هو الذي يصلح للجلوس الجيد... الخ. ونتيجة ذلك ستكون القاعدة التأويلية في هذه الحالة كالتالي :

(61) بالنسبة لمركب اسمي تصف فيه صفة تقويمية إيجابية (أو سلبية) الاسم، يكون معنى التركيب أن الكيان الذي يعبر عنه الاسم الموصوف، يملك بكيفية أكثر (أو أقل) من الدرجة العادية، الخصائص التي يتطلبها تشغله أو استعماله أو مظهره.  
إن إيجابية المعاني النووية والقواعد التأويلية التي تكملها، تكمن في أنهما يمكنان من فهم أفضل لعمليات رفع الالتباس، ويفضلان من جهة الزعم القائل أن أي لفظ مشترك تتعدد

49 انظر ميلر (1978) ص 102، 104، وانظر الفلي النهري (1985)، الجزء الثاني ص : 205.

معانيه بكيفية لا محدودة، أو من جهة أخرى الزعم القائل ليست هناك مبادئ عامة تربط بين المعاني المختلفة.<sup>(50)</sup> على أن معالجة ميلر (1978) لا تمكن، كما أشرنا، من تقديم مبادئ أعم تستطيع رصد قسم أكبر من التوسعات الدلالية على اختلافها وفناها.

هذه الملاحظات، تصدق عموماً على «قواعد التعدد الدلالي» التي يقترحها شوارتز (1979) كذلك. فهو يلاحظ أن كثيراً من أفعال العلاج، التي يدرسها باعتبارها تشكل حقلاً معجمياً، تملك أكثر من قراءة.<sup>(51)</sup> وللتعبير عن العلاقة بين القراءات، يقترح شوارتز مبدأً تحتياً يعتبر «قاعدة مولدة للمعنى المشتق»، وذلك بصياغة قواعد للتعدد الدلالي (polysemy rules)، تنطبق على قراءة محددة لكل وحدة معجمية. ومن ثمة يمكن أن نجد في العقل المعجمي لأفعال العلاج، قاعدة للتعدد الدلالي مثل :

(62) بالنسبة لمعنى يخص الخلل باعتباره ظاهرة فيزيائية، هناك معنى مشتق يعيد مقولة الخلل باعتباره ظاهرة أخلاقية أو نفسية.

وهي قاعدة يمكنها، حسب شوارتز، أن ترصد العلاقة بين قراءة أولى لفعل مثل (عالج)، يخص فيها الخلل باعتباره فيزيائياً (محسوساً)، مثل :

(63) عالج زيد الجرح المتعفن.

وقراءة أخرى يكون الخلل فيها تأثيراً سلبياً على المعتقدات والآراء، مثل :

(64) عالج زيد الأفكار الخاطئة

ويلاحظ أن إعادة مقولة الخلل في مثل هذه البنيات، ترتبط بالانتقال من المحسوس إلى المجرد (غير المحسوس).<sup>(52)</sup>

وإذا كانت هذه القاعدة تم بالدرجة الأولى «عملية العلاج»، فإن شوارتز يضيف إليها قواعد أخرى تخص «موضوع الخلل»، وترصد العلاقة بين قراءتي فصل مثل (بنى)، حيث الموضوع في القراءة الأولى فيزيائي :

(65) بنى زيد عمارة

وفي القراءة الثانية مجرد :

(66) بنى زيد حياته

(50) ميلر (1978) ص : 107، والناسي النهري (1985)، الجزء الثاني ص : 205.

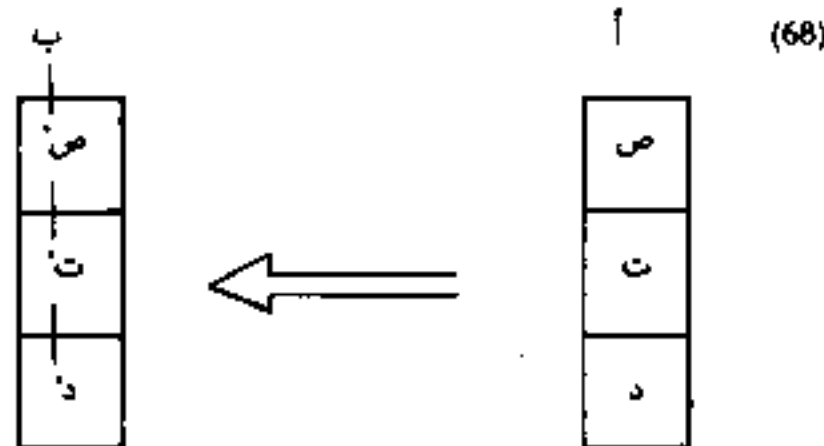
(51) شوارتز (1979) Schwartz ص : 313.

(52) نفسه ص : 314.

ومن هذه القواعد، القاعدة التالية: (53)  
 (67) بالنسبة لمعنى يخص موضوع الخلل باعتباره شيئا فيزيائيا أو كائنا حيا، هناك معنى مشتق يكون فيه موضوع الخلل مجردا.  
 ومن الواضح أن قواعد شوارتز هذه، يمكنها أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه قواعد روفي (1972) وجاكنوف (1975)، مع ما لاحظناه بسند تخصيص «السمات الداخلية» للأدوار الدلالية. وهنا ما تفعله القاعدة (67) مثلا، التي تخصص موضوع الخلل (وهو المحور) عند جاكنوف (1972) وروفي (1972) باعتباره محسوسا أو مجردا. ومن ثمة ملاحظاتنا السابقة تنطبق هنا أيضا بخصوص محدودية قواعد شوارتز (1979).

### 3.2 - القواعد الاستعارية والكنائية

في إطار معالجته للجوانب «الإبداعية» أو «التوليدية» للمعجم، يقدم ليتش (1981) مجموعة من القواعد المعجمية التي ترصد اشتقاق معان جديدة لكلمات موجودة مسبقا في المعجم. وهي قواعد لا تفسر فقط، حسب ليتش، الكيفية التي تظهر بها مداخل جديدة على أساس المداخل الموجودة مسبقا، بل تفسر أيضا علاقات الاشتقاق التي تعرف عليها بين المداخل المعجمية القائمة في اللغة. في هذا الإطار يعالج ليتش النقل الدلالي (الاستعاري والكنائي) عن طريق قواعد معجمية تكون فيها التخصيصات الصورية للوحدات المعجمية متماثلة، مع تغير في التخصيصات الدلالية.  
 والصورة العامة لمثل هذه القواعد المتعلقة باشتقاق مدخل معجمي انطلاقا من مدخل آخر، يصوغها ليتش على الشكل التالي: (54)



(53) غسه ص: 315.

(54) ليتش (1981) ص: 216.

حيث أوب مدخلان معجميان، وحيث ص تخصيص صرفي، وت تخصيص تركيبى، ود تخصيص دلالي.  
وبما أن قاعدة النقل الدلالي قاعدة معجمية ترصد التغير البني يطرأ على التخصيص الدلالي وحده، فإن قاعدة النقل الاستعاري (في الاسم) ستكون على الصورة التالية :

(69)	<u>صورة القاعدة</u>	<u>مثال</u>
	ص <sup>1</sup> ← ص <sup>1</sup>	صورة ← صورة
	ت <sup>1</sup> ← ت <sup>1</sup>	اسم ← اسم
	د <sup>1</sup> ← د <sup>2</sup>	ص ← ص (الـ... ← مشابه لس)

ويقرأ ليشن قاعدته هذه كالتالي : إننا «نعوض معنى ص بمعنى شيء مشابه لس». ومن الأمثلة التي تتعلق بانطباق هذه القاعدة، عبارات مثل :

(70) اسفنجة طين

(71) زيد أسد

حيث يتم إبراز بعض الخصائص التي تجعل قطعة الطين «مشابهة للاسفنجة» (في كونها مستديرة وحشة ولزقة...)<sup>(55)</sup> أو زيدا «مشابها للأسد» (في الشجاعة والجرأة).

والنوع الثاني من قواعد النقل الدلالي التي يقدمها ليشن، يتعلق بالنقل الكنائي، وينطبق في تراكيب مثل :

(72) أ) عارض البرلمان المشروع

(البرلمان = «الأشخاص العاملون في البرلمان»)

ب) رحبت المدينة بزيد

(المدينة = «السكان العقيمون في المدينة»)

(73) أ) قرأت الجاحظ

(الجاحظ = مؤلفات الجاحظ»)

ب) فضل التحليليون فيتغنشتاين المتأخر

(فيتغنشتاين المتأخر = «الأعمال المتأخرة لفيتغنشتاين»)

(74) أ) لم يحصل شيء مماثل منذ نابليون

(نابليون = زمن نابليون)

ب) بعد الحاسوب، تغيرت وظيفة المعلومات في حياة الإنسان

(الحاسوب = اختراع الحاسوب)

هذه الأزواج من الجمل، تقتضي ثلاث قواعد معجمية للنقل الكنائي، يصوغها ليتش

كالتالي :

(75) س ← «إنسان» < الـ في س >

(حيث س تتضمن سمة «مكان»)

(76) س ← «ألف» < الـ حسب ألف س >

(حيث س تتضمن سمة «إنسان»)

(77) س ← «زمن» < الـ ح في ص >

(حيث الحمل المدمج ص يتضمن س)

وتقرأ هذه القاعدة الثالثة على الشكل التالي : «الزمن الذي حصل فيه شيء مرتبط بـ س». وهي نوع من القواعد الكنائية، يشبه، حسب ليتش، القواعد الاستعارية، في أنه يسمح بإدخال معلومات متنوعة. أي أننا نقول مضمون ص باعتباره «اختراع س» أو «زمن س» أو «تأسيس س»... الخ، تبعاً للسياق. ورغم الاختلافات التي يمكن أن تلاحظ بين قاعدة وأخرى، فإن تغيير التخصيص الدلالي، بالنسبة لكل هذه القواعد المعجمية، يبقى، حسب ليتش، في جوهره واحداً، أي أن التخصيص الجديد (د) يكون متضمناً للتخصيص السابق (د). ويتعلق الأمر في أغلب الحالات، كما في القاعدة الكنائية الثالثة أعلاه، بدفع (د) «إلى أسفل»، أي إلى موقع ثانوي داخل (د)، عادة ما يكون موقع موضوع في حمل أسفل، ولذلك فهو لا يتحكم، من هذا الموقع، في القيود الانتقائية للوحدة المعجمية. وهذا ما يفسر إمكانية مثل التراكيب السابقة. (56)

رغم أن ليتش (1981) يدخل، كما رأينا، مبادئ كنائية إلى جانب المبادئ الاستعارية - وهو تقدم بالنسبة للاقتراحات السابقة الأخرى - فإن نسقه يبقى محدوداً وغير واضح. وتكمن بعض جوانب هذه المحدودية في أن ليتش لا يقدم أية فرضية بصند العلاقة بين التأويلات المجازية، والترابطات الدلالية المعجمية، كما لا نجد لديه قيوداً على المبادئ الكنائية

والامتعارية، تمكن من تقديم أساس نفسي لهذه المبادئ، وإمكانية للتمييز بين المطرد منها وغير المطرد، وذلك بتوضيح علاقتها بالنسق التصوري. فهو وإن كان يعتبر أن معالجته يمكنها أن تساهم في حل مشكل التمييز بين المشترك اللفظي والتعدد الدلالي - لأنها توضح معنى «التعاليق النفسي»، أي أننا نستشير أن معنيين معجميين «متعلقان نفسيًا»، إذا كان مستعمل اللغة قادرًا على التسليم بترابط بينهما عن طريق قواعد معجمية، مثل قاعدة النقل الاستعاري<sup>(57)</sup>، فإنه يكتفي من جهة أخرى، بالإشارة إلى أن «الاستعارة [...] وما يماثلها من ظواهر، لا يمكن فصلها، بكيفية مشروعة، عن رصد صوري للبنية التصورية والمنطقية للمعنى»<sup>(58)</sup> دون مزيد من التوضيح.

### 3 - خاتمة

يبدو أن مناقشتنا للاقتراحات المتعلقة بتأويل التراكيب الدلالية المولدة، قد بينت إلى حد، أن هذه الاقتراحات لا تقدم مبادئ علاقة دلالية واضحة، تمكن من رصد العلاقة القائمة بين القراءات المعجمية للوحدات، وتأويلاتها السياقية الممكنة. فبعض هذه الاقتراحات يتخلص من المشكل عن طريق رسم التراكيب المذكورة بالشذوذ أو الانحراف، وبعضها الآخر يقدم بعض الآليات الوصفية، لكن بدون تحديد أي نوع من القيود عليها، يمكنها من التمييز بين الحالات المطردة في توسيع المعنى ونقله، والحالات غير المطردة والشاذة. إن الاقتراحات السابقة لا يمكنها إذن أن ترصد الترابط بين التأويلات الإبداعية، والعلاقات الدلالية المعجمية. وبعبارة أخرى، لا يمكنها أن تقدم تعميمات دلالية من شأنها أن تعطي تفسيرًا لما نلاحظه في كون جزء كبير من المولدات المجازية يعيل إلى أن يعكس في حالات كثيرة، المجازات المعجمية، وهو أمر يدعو إلى البحث عن إقامة علاقة بين المبادئ المنتجة التي تتدخل في إنتاج التراكيب المولدة وتأويلها، وبين العلاقات «القارة» الرابطة بين الوحدات داخل المعجم.<sup>(59)</sup>

أما الاقتراحات المتعلقة برصد العلاقات بين المداخل المعجمية - بما فيها العلاقات بين قراءات الوحدات المتعددة الدلالة - فقد رأينا أنها إما أن تعالج جزئيًا، بين الوحدات المتعلقة

(57) نفسه ص : 228.

(58) نفسه ص : 230، على اعتبار أن اللغة، في جانبها الدلالي، نسق تصوري [...] مفتوح [...] يسمح لنا بتجاوز حدوده عن طريق أنماط متنوعة للإبداع الدلالي»، نفسه ص : 24.

(59) انظر نوريك (1981) ص : 11 - 12، وانظر فضلًا لاحقًا.

صرفياً فقط، وإما أنها لا تستند إلى مبادئ دلالية أهم. وفي كلتا الحالتين لا نجد تفسيراً واضحاً من نوع معين، للعلاقة بين الإمكانيات التوليدية والترابطات المعجمية. ومن ثمة لا نجد تفسيراً للعمليات التي تتم بها معجزة القراءات المولدة.

إننا إذن، نبقى في حاجة إلى نظرية أشمل، تدمج مبادئ تصف الأنماط المتنوعة للتراكيب الدلالية المولدة، وتمكن من رصد العلاقة بين إمكانية هذه التراكيب، والترابطات المعجمية، كما نبقى في حاجة إلى نموذج يقدم وصفاً لعملية معجزة التأويلات المجازية المولدة للوحدات المعجمية.

ولذلك سنتبع في فصل لاحق، روح بعض الاقتراحات التي ناقشناها هنا، وخاصة اقتراحات جاكندوف (1972) و(1975) و(1978) لصياغة قواعد علاقية معجمية، تعالق بين المداخل في المعجم<sup>(60)</sup> ولكن مع إغناء النظرية الدلالية بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية المشتقة من النسق التصوري - مبادئ كنائية مثل : سبب - مسبب، فعل - منفذ، جزء - كل، وعاء - محتوى - أعم في نفس الوقت من مبدأ جاكندوف : محسوس - مجرد، ومن قواعد ليتش، يمكن أن تحيل عليها هذه القواعد المعجمية. أي أن المبادئ العلاقية الدلالية المذكورة، يمكنها أن تعطي مضموناً دلالياً للقواعد العلاقية المعجمية.

وبصيغة أوضح، فإن القاعدة العلاقية المعجمية المسندة إلى مدخل معجمي معين، تسمح بإقامة علاقة بينه وبين مدخل آخر متعالق معه دلالياً، وذلك عن طريق الإحالة على المبدأ العلاقي الدلالي الوارد، الذي يصف نوع العلاقة المذكورة.

فإذا افترضنا مثلاً قراءتين للوحدة المعجمية (كأس)، قراءة «المحتوى»، كما في :

(78) شربت كأساً

وقراءة «الوعاء»، كما في :

(79) كسرت كأساً

فإن مدخل قراءة «المحتوى» سيتضمن قاعدة علاقية، مثل (80)، تحيل على المبدأ الكنائي : وعاء - محتوى، الذي يرصد العلاقة الدلالية بين القراءتين :

(60) نظير توربيك (1981) ص : 15.

(80) قاعدة علاقية 1 :

...  
له علاقة بـ (كأس) «الوعاء»، عن  
طريق المبدأ الکنائي : وعاء -  
محتوى.

وكذلك الأمر بالنسبة للمبادئ المتدخلة في إبداع التراكيب الاستعارية، إذ يتم إيرادها باعتبارها أجزاء من المناخل المعجمية للقراءات الاستعارية المولدة.

فإذا أخذنا مثلا وحدة مثل (نخلة)، يمكننا أن نفترض في قراءتها المعجمية سمات مثل : نبات، ا-ا، (طويل)، لكن (نخلة) ترد أيضا في سياقات استعارية مثل :

(81) هند نخلة

للدلالة على طول قامه هند.

ويتم الترابط بين التأويلين عن طريق المبدأ الاستعاري : كيان - سمة (الرابط بين وحدة في حقل معجمي معين، وبين سمة واحدة (أو مركبة) تلعب دورا رئيسيا في تحديد هنا الحقل<sup>(61)</sup>)، الذي يتضمن تحويلا دلاليا - له نفس الخصائص التصورية التي يسندها جاكندوف (1978) لما يسميه «بقواعد التوافق»<sup>(62)</sup> - يعمل على نسق السمات الذي تتضمنه القراءة المعجمية لـ (نخلة)، ليهيئ السمة (طويل) على حساب السمات الأخرى<sup>(63)</sup> وتؤدي مقبولة هذه الصورة المجازية، إلى معجزة قراءة (نخلة) التي تشير إلى «شخص طويل». ومن ثمة يمكننا أن نقيم علاقة بين هذه القراءة الأخيرة، وقراءة (نخلة) باعتبارها «نباتا طويلا...». ويتم رصد هنا التعالق في المعجم، بواسطة قاعدة علاقية تسند إلى مدخل القراءة المجازية لـ (نخلة)، وتصاغ كالتالي :

(61) انظر فضلا لاحقا.

(62) جاكندوف (1978) ص : 211، وانظر الفصل الموالي.

(63) انظر توريك (1981) ص ص : 84 - 85.



(82) قاعدة علاقة 2 :

...  
 له علاقة بـ (نخلة 1) «نبات طويل»،  
 عن طريق المبدأ الاستعاري : كيان -  
 سمة، والتحويل الدلالي 2.

هكذا تستعمل القواعد العلاقة المعجمية، مجموعة المبادئ العلاقة الدلالية، التي تتنبأ بالحالات المنتجة للتوسعات الاستعارية والنقول الكنائية. وبذلك يمكن للقواعد العلاقة أن تقدم تفسيراً بسيطاً للعلاقة بين المبادئ المنتجة الخارجة عن المعجم، وبين الترابطات المعجمية. إنها قواعد تمكن من رصد فئة أوسع من الترابطات الدلالية، يتمتعده أقل في المعجم،<sup>(64)</sup> وإن كان ذلك على حساب تعقيد ملحوظ في النظرية الدلالية، ناتج عن إغنائها بمجموعة المبادئ العلاقة الدلالية، التي تشتق، بناء على مقاييس معددة،<sup>(65)</sup> من مبادئ تصويرية يقوم عليها جانب هام من النسق التصوري.

(64) نفسه ص : 15.

(65) انظر الفصل الموالي.

## مبادئ تصورية

إن المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلمون تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين دخل خارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخليا.

ر. جاكندوف (1985)، ص : 23

### 1 - البنية الدلالية والبنية التصورية

#### 1.1 - نحو استقلال البنية الدلالية

لقد رأينا في الفصل السابق الكيفية التي يتم بها بناء التمثيلات الدلالية للجمل في إطار النظرية التأليفية عند كاتز وبوسطل (1964) وكاتز (1972)، وذلك عن طريق تخصيص معاني الوحدات المعجمية، وعمل قواعد الإسقاط على ضم معاني الوحدات المعجمية لبناء معاني المركبات والجمل. ورأينا كذلك أن هذا التصور يصطدم بمشاكل الشذوذ الدلالي والتراكيب المجازية، وذلك لأن هذه النظرية لا تتضمن بالنسبة لتخصيص المعنى إلا الوسائل التمثيلية المذكورة، ومن ثمة فعالتمثيلات الدلالية في علاقة أحادية مع المعاني، أي أن التمثيلات الدلالية وحدها تخصص المعاني<sup>(1)</sup> ولا تتضمن النظرية مبادئ دلالية تقدم وصفا أكفى للمعنى وتمكن من رصد التراكيب المجازية المولدة وتمييزها من الشذوذ الفعلي.

11 الفاسي القمري (1985)، 197/2.

وهذا يطرح ضرورة تصورا آخر لا يقتصر فيه وصف البنية الدلالية على التمثيلات الدلالية، بل يفترض فيه استقلال هذه البنية وخضوعها لقيود سلامة خاصة بها، وليس اعتبارها مشتقة فقط من البنية التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط.<sup>(2)</sup> إن هذا يعني بالنسبة إلينا ضرورة إغناء النظرية الدلالية بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية تلعب دورا أساسيا في بناء البنيات الدلالية، ويمكن اعتبارها جزءا من قيود السلامة الخاصة بهذه البنيات. ونفترض أن هذه المبادئ الدلالية التي تتضمنها النظرية الدلالية يجب أن تكون ذات واقع نفسي. ويرتبط ذلك بإقامة علاقة انسجام من نوع محدد بين العلاقات التي تقوم عليها الأنساق الدلالية في اللغات الطبيعية، والعلاقات التي تبني عليها أنساق معرفية وإدراكية أخرى، أي أن هناك مستوى ينسجم فيه هذان النوعان من العلاقات هو مستوى البنية التصورية.<sup>(3)</sup> وهذا يعني أن البنية الدلالية، أي المعلومات المحملة عن طريق اللغة، مصوغة بالطريقة التي ينظم بها الذهن التجربة. وذلك لأن تخصيص العلاقات الدلالية يضطرنا إلى استعمال معرفة (تصورية) غير لغوية، ولأن الآليات الضرورية لمقاربة البنية التصورية غير اللغوية تزودنا بتحليل يكاد يكون مباشرا للعلاقات الدلالية المذكورة.<sup>(4)</sup> ويرتبط هنا الانسجام التصوري، أو الوحدة التصورية، بفرضية أساسية لدى جاكندوف (1983) سميها : فرضية البنية التصورية، مفادها أن «هناك مستوى واحدا لتمثيل الذهني، هو البنية التصورية، تنسجم فيه المعلومات اللغوية والحسية والحركية».<sup>(5)</sup> وتنسحب مبادئ البنية التصورية على معرفتنا بكل أنواع الدلائل واستعمالها. فهي تتعلق بتجاربنا الفكرية والجمالية والحسية مع اللون والحجم والهيئة والصوت... الخ.<sup>(6)</sup> إنها تهم مختلف أنساقنا المعرفية والإدراكية، انطلاقا من تألفنا مع معنى حركات أجسادنا وأوضاعها الفضائية والقيم المختلفة، إلى تعاملنا مع الأعمال الفنية والتصانيف والنظريات «العامة» والعلمية... الخ.<sup>(7)</sup>

والصياغة المعبرة عن العلاقات الدلالية تملك كل الخصائص الرئيسية التي تختص بها هذه المبادئ التصورية. ويمكن الاختلاف الذي له معنى هنا، في أن خصائص المبادئ

(2) نفسه، ن. ص. وانظر جاكندوف (1978) ص : 201.

(3) انظر الفاسي الفهري (1985)، 198/2، وجاكندوف (1978) ص : 202، ونوريك (1981) ص : 1.

(4) انظر الفاسي الفهري (1985)، 198/2، وجاكندوف (1978) ص : 202، وفوكوتيه (1984) ص : 15، ومكسولي (1968) ص ص : 129 - 130.

(5) جاكندوف (1983) ص : 17.

(6) نيكوف وجونسون (1980) ص : 235.

(7) نوريك (1981) ص : 72.

الدلالية راجعة مباشرة إلى تحديدها بالنسبة لعناصر المستوى الدلالي في وصف اللغات الطبيعية، بينما ترتبط المبادئ التصورية بأساق الدلائل عموماً.<sup>(8)</sup> إذا صح هذا، فإن النظرية الدلالية للغة الطبيعية جزء فقط من النظرية العامة للبنية التصورية. وقواعد سلامة الدلالة مجموعة فرعية لقواعد سلامة التصورات، والبنى الدلالية الناتجة عن تطبيق قواعد الاسقاط، طبقة خاصة من التصورات.<sup>(9)</sup> ويرتبط هذا التخصيص للعلاقة بين الدلالة والمعرفة بأنه لا يمكننا بأية كيفية مبدئية أن نميز بين التأويل الدلالي لجملة ما وبين التمثيل المعرفي، ومن ثمة فعندما ندرس اللغة فإننا ندرس بالضرورة بنية الفكر. فرصد العلاقات المعجمية الدلالية يعني إذن رصد السبب الذي يجعل الناس يعتبرون بعض الأشياء متعاقبة دون البعض الآخر، ولا معنى لأن تتسامل عما إذا كانت هذه الأشياء متعاقبة «في الواقع»، دون أن نأخذ المعرفة بعين الاعتبار.<sup>(10)</sup>

### 2.1 - في البنية التصورية

إذا كان على أية نظرية دلالية أن تحدد مجموعة من المبادئ الدلالية تخص سلامة البنيات الدلالية، فإن تحديد المبادئ التصورية، التي تتفرع عنها المبادئ الدلالية، يحتاج أيضاً إلى نظرية للبنية التصورية. وما يجب أن تتناوله هذه النظرية : طبيعة التصورات وكيفية تحديدها بالإضافة إلى كيفية نشوئها وبنيتها وارتباط بعضها ببعض.<sup>(11)</sup> إن مثل هذه التساؤلات بصدد التصورات، تثير قضايا نفسية وثقافية متنوعة. فهي تنتمي إلى نماذج تصورية، أو نماذج معرفية مؤتملة، بتعبير فيلمور (1982)، تحددتها عوامل نفسية وثقافية مرتبطة بالتجربة.<sup>(12)</sup> ويعني هذا الارتباط المحدد للتصورات بين الثقافة والتجربة، أن هذه الأخيرة لا توجد خارج أطر ثقافية. فحينما نتحدث عن التجربة الفيزيائية المباشرة في تأسيس التصورات، كالتصورات الفضائية مثلا، فإن ذلك لا يعني فقط الارتباط بالخصائص الفيزيائية للأوضاع الفضائية لأجسادنا ونشاطاتها الحركية، وإنما كل تجربة تأخذ مكانها داخل إطار واسع من التضامنات الثقافية. بل قد يكون من الخطأ أن نتحدث عن تجربة فيزيائية مباشرة، كما لو كانت هناك نواة تجريبية مباشرة يمكن أن ننوّلها بعد ذلك عن

(8) انظر نوريك (1981) ص : 75.

(9) الفاسي القهري (1985)، 198/2، وباكندوف (1978) ص : 203.

(10) باكندوف (1983) ص : x، وكارلسن (1985) ص : 505 - 506.

(11) تشير أن معالجة هذه القضايا في شموليتها، يتجاوز نطاق اهتمامنا هنا، علما بأن دراستها حديثة العهد جدا لدى الدلائل وعلماء النفس - انظر مثلا : مورفي وميدون (1985) - وستكتفي هنا بما هو وثيق الصلة بموضوعنا.

(12) انظر فكونيه (1984) ص : 23.

طريق النسق التصوري. إن المزاعم الثقافية والقيم والمواقف ليست مجرد غطاء تصوري يمكننا، أولاً يمكننا، أن نضعه فوق التجربة حسب اختيارنا... فكل تجربة تجربة ثقافية، وتجربتنا مع «العالم» تتم بشكل تكون فيه ثقافتنا حاضرة باستمرار في التجربة نفسها.<sup>(13)</sup> إننا إذن أمام موقف تمثيلي (Representationalist) للتصورات والمعاني يقوم على أن «المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلمون، تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتعشيله داخلياً».<sup>(14)</sup>

ويتعارض هذا التصور التفاعلي لطبيعة الأنساق التصورية مع نظرة شائعة إلى هذا الحد أو ذلك، ترى أن ما هو واقعي يعتبر خارجياً بصفة كلية، ومستقلاً عن الكيفية التي يتصور بها الناس العالم. لكن مثل هذه النظرة تهمل الخصائص الإنسانية للواقع، كالإدراكات والتصورات والحوافز والنشاطات التي تشكل أهم ما في التجربة.<sup>(15)</sup> وإذا كانت الأشياء في العالم الخارجي تلعب دوراً في تقييد النسق التصوري، فإنها لا تلعب هذا الدور إلا من خلال تجربتنا معها.

في هذا الإطار، وبهذا المعنى فقط، تعتبر «التجارب» محددة لمقولات النسق التصوري. وعندما لا يمكن للمقولات المنبثقة عن تجربتنا الفيزيائية المباشرة أن تنطبق، فإننا نسقطها على جوانب العالم الفيزيائي التي لا تملك بشأنها تجربة كافية. فنحن مثلاً نسقط اتجاه: أمام / خلف، على الأشياء التي لا تملك أماماً أو خلفاً ذاتيين. فإذا افترضنا حجراً في مجال الرؤية، وكرة بيننا والحجر، فإننا نتصور الكرة أمام الحجر، بينما ترى لغة أخرى كالهياووسا، التي تقوم بإسقاط مخالف، أن الكرة واقعة خلف الحجر... وممنى هنا أن اتجاه: أمام / خلف، ليس خصيصة ذاتية في أشياء كالحجر، وإنما هو اتجاه تسقط عليها، وهو إسقاط يختلف في كيفيته من ثقافة إلى أخرى.

حتى نفهم العالم وتعامل فيه ومعها، فإننا نحتاج إذن إلى مقولة الأشياء والتجارب التي نصادفها، بكيفية ذات دلالة بالنسبة إلينا. ولهذه المقولات أبعاد طبيعية تحددها. فهناك:

- أبعاد إدراكية : قائمة على تصورنا للأشياء عن طريق جهازنا الحسي.
- وأبعاد حركية : قائمة على طبيعة التفاعلات الحركية مع الأشياء.

(13) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 57.

(14) جاكسونوف (1985) ص : 23.

(15) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 146.

- وأبعاد وظيفية : قائمة على تصورنا لوظائف الأشياء.
- وأبعاد غرضية : قائمة على الاستعمالات التي تصلح لها الأشياء بالنسبة إلينا في أوضاع معينة.

إن مقولاتنا عن أنماط الأشياء، هي إذن جشطلثات، يحدد بواسطتها كل بعد من هذه الأبعاد الطبيعية، الخصائص التفاعلية. وبما أن الأبعاد الطبيعية للمقولات تصدر عن تفاعلنا مع العالم، فإن الخصائص التي تقدمها هذه الأبعاد ليست خصائص للأشياء في ذاتها، وإنما هي خصائص تفاعلية قائمة على الجهاز الإدراكي للإنسان وتصوراته للوظائف... الخ. (16)

إن الطرق التي نجري بها العالم إذن، تبدو نتيجة لوسائلنا الإدراكية والمعرفية التابعة لقيود جشطلثية مختلفة. (17) ومن الأمثلة التي يقدمها جاكسنوف (1983) على ذلك، مقولة الصور الملتبسة، إذ لا معنى لأن تتساءل عما إذا كان الشيء في الصورة (1)، وجهين «حقاء» أم مزهرية، أو عما إذا كان الشيء في الصورة (2) أوزة «حقاء» أم أرنباً :



فالسؤال المتعلق بماهية هذه الأشياء، يرتبط بما إذا كان بإمكاننا أن نراها بهذه الطريقة أو تلك، وبالكيفية التي تتدخل بها أنساقنا المعرفية - الإدراكية في التكوين الخلاق لأحكامنا المقولية بصددها ما نراه. (18)

(16) نفسه ص : 160 - 163.

(17) جاكسنوف (1985) ص : 24 - 25، الذي يضيف : إن الكيفية التي بنيت عليها ذواتنا البشرية لتأويل العالم - أي القدرة التعبيرية لتمثلنا الداخلية - هي التي تحدد ما تتكلم بصدده اللغة. إن الأمر لا يتعلق بما إذا كانت كيانات (مثل الأمكنة والاتجاهات والأفعال والأحسان والكيفيات... الخ) تبني استجابة لسمات خارجية، أو أنها من الثمار المعقصة لخيالنا - انتصرت كما لو كانت موجودة بسبب الكيفية التي نحن مكونون بها. ص : 75.

(18) انظر جاكسنوف (1983) ص : 24 - 25، وكارلسن (1985) ص : 507.

وإذا كان ما سبق يتناول بصفة عامة، جانباً من الكيفية التي تتحدد بها التصورات داخل النسق التصوري، فإن الحديث عن المبادئ التصورية بهم بالدرجة الأولى بنينة النسق التصوري واتساقه. والحال أن هذه البنية وهذا الاتساق قائمان في جزء مهم منهما على مبادئ استعارية وكنائية.

ففي حين اعتبرت الاستعارة جهازاً «للخيال الشعري» أو «لعبا لغوياً» أو «تفنناً في التعبير» البلاغي، لا علاقة ضرورية بينه وبين «اللغة العادية»، أو أنها خاصة للغة وحدها دون النشاطات الفكرية والعملية، نجد أنها على العكس من ذلك حاضرة باستمرار في حياتنا اليومية، ليس فقط على مستوى اللغة، ولكن أيضاً على مستوى الفكر والفعل، إذ «للصور المجازية ما يقابلها في مجالات سلوكية أخرى غير الكلام»<sup>(19)</sup> فأنساقنا التصورية العادية التي نفكر بها ونعمل على ضوئها، هي أساساً أنساق استعارية في طبيعتها.<sup>(20)</sup> بل إن الاستعارات اللغوية ليست ممكنة إلا لأن هناك استعارات في النشاطات الفكرية والعملية لدى الإنسان، تشكل مع القيم الثقافية نسقاً تصورياً متسقاً.<sup>(21)</sup> وبهذا المعنى تعتبر الاستعارة مبنية للشبكات التصورية عبر توافقات جزئية: ذلك أن جوهر الاستعارة يكمن في فهم نمط من الأشياء، والتعامل معه، من خلال نمط آخر. ويتجلى ذلك في أنماط التصورات الاستعارية التي تعمل كلها على بنينة النسق التصوري، والتي يحددها ليكوف وجونسون (1980) مثلاً في الأنماط الثلاثة التالية:

٦ - استعارات بنيوية، تتم فيها بنينة تصور ما، استعارياً، عن طريق تصور آخر.  
فالتصور الاستعاري: الجدل حرب، والذي يتجلى في جمل مثل:

(3) لا يمكن أن تدافع عن مزاعمك

(4) هاجم زيد مواطن الضعف في حجتي

(5) أصابت انتقاداته الهدف.

يتعلق بسطين مختلفين من الأشياء: الجدل (خطاب لغوي) والحرب (صراع مسلح)، يتطلبان إنجاز نمطين مختلفين من الأفعال. ولكن (الجدل) بينين جزئياً، ويفهم وينجز ويتحدث عنه من خلال (الحرب). فالتصور والنشاط العملي مبنيان استعارياً، والنتيجة أن اللغة كذلك.<sup>(22)</sup>

(19) سيدوك (1979) ص: 46.

(20) ليكوف وجونسون (1980) ص: 3.

(21) نفسه ص: 22.

(22) نفسه ص: 5.

2 - استعارات اتجاهية، يتم فيها تنظيم نسق كامل من التصورات، باعتماد نسق آخر. وتسمية هذه الاستعارات بالاتجاهية ناتج عن كون أغلبها يتعلق بالاتجاه الفضائي : فوق / تحت، داخل / خارج، أمام / وراء، عمق / سطح، مركز / محيط... الخ. فتعطي هذه الاستعارات الاتجاهية، للتصورات، اتجاهات فضائية،<sup>(23)</sup> ومن ثمة جمل مثل :

(6) انحط مستوى الطالب

(7) بعض الحكومات تتقدم إلى الخلف

(8) ذهب زيد بعيداً في تحاليه

3 - استعارات أنطولوجية، ترتبط بتجاربنا مع الأشياء المحسوسة (بما فيها أجادنا نفسها)، التي تعتبر أساساً لفئة واسعة من الاستعارات الأنطولوجية، أي كيفيات لرؤية الأحداث والتشكلات والأحاسيس والأفكار... الخ، باعتبارها كيانات وأشياء محسوسة. فيسمح لنا ذلك بالإحالة على هذا النوع من التجارب، ومقولته وتصنيفه وتويره والتفكير فيه. فالاستعارة الأنطولوجية : التضخم كيان، تمكنتنا مثلاً من الإحالة استعارياً على ارتفاع الأسعار، باعتباره كياناً، عن طريق الاسم : التضخم. ومن ثمة جمل مثل :

(9) يقاوم الاقتصاديون التضخم

(10) تعامل زيد مع التضخم بطريقة ذكية

كما تستخدم الاستعارات الأنطولوجية مثلاً، في فهم الأحداث والأفعال باعتبارها أشياء، وفهم الحالات باعتبارها أوعية... فالسياق حدث، يتصور استعارياً باعتباره كياناً منفصلاً يوجد في الزمان والمكان، وله حدود واضحة المعالم، فنقول مثلاً :

(11) لقد رأيت السباق

(12) يوجد زيد في السباق

كما نجد أنواعاً مختلفة من الحالات تتصور استعارياً باعتبارها أوعية،<sup>(24)</sup> مثل :

(13) قضى زيد يومه في حزن عميق

ومن أهم الاستعارات الأنطولوجية أيضاً تلك التي تعمل على تشخيص الكيانات غير الإنسانية، فتند إلى الحوافز، والخصائص والتشكلات الإنسانية.<sup>(25)</sup> ومن ثمة تعابير مثل :

(14) فسرت نظريته كثيراً من القضايا

123 نفسه ص ص : 17 - 14.

124 نظر مزيباً من الأمثلة في نفس المرجع ص ص : 25 - 32.

125 نفسه ص : 33.



(15) شككت معطيانه في تحاليل عمرو

(16) هذا ما تقوله معتقدات زيد

أما الكنايات فتتعلق باستعمال كيان للإحالة على كيان آخر مرتبط به. فإذا كانت الاستمارة طريقة لتصوير شيء من خلال شيء آخر، ووظيفتها الأولية هي الفهم، فإن الوظيفة الأولية للكناية إحالية، أي أنها تسمح لنا بإقامة كيان مقام كيان آخر.<sup>(26)</sup>

والتصورات الكنائية، مثلها في ذلك مثل التصورات الاستعارية، لا تبين اللغة فحسب، ولكنها تبين بالدرجة الأولى الأفكار والمواقف والأفعال. وتتجلى وظيفة الكناية هذه، في قيام جوانب مهمة من أنساقنا التصورية الفرعية على مبادئها. مثال ذلك أن الانساق التمثيلية المرتبطة يرسم الأشخاص أو تصويرهم، قائمة على علاقة كنائية بين الشخص والوجه - تدخل في علاقة كنائية أعم بين الكل والجزء .. فإذا طلبت مني أن أريك صورة ابني وأريك صورة وجهه، فإنك تعتبر أنني استجبت لطلبك وأنت رأيت صورة ابني. ولكن الأمر سيكون خلاف ذلك إذا أريك جسدا بدون وجه. وهنا دليل على أن العلاقة الكنائية بين الشخص والوجه لا تتعلق باللغة فقط حيث نجدها تعمل في تعابير مثل :

(17) رأيت في الكلية وجوها جديدة هذا الصباح

فنحن نرى، داخل ثقافتنا، أن وجوه الأشخاص - عوض أجسادهم أو حركاتهم - تقدم لنا المعلومات الأساسية بصدد هؤلاء الأشخاص. إننا نعمل بالكناية عندما ندرك الشخص من خلال وجهه وتتصرف على ضوء هذا الإدراك.<sup>(27)</sup>

<sup>(26)</sup> نفسه ص : 36. وينسحب هذا التعريف أيضاً، كما سيوضح في هذا الفصل «في الفصل الذي يليه، عنى ما أملاه القسماء «مجازاً مرسله». ذلك أننا نعبر عن العلاقة التي تقوم عليها «الكناية» و«المجاز المرسل»، ذات طبيعة واحدة هي المجاورة التي قد تكون مجاورة سببية أو مكانية... الخ. بالإضافة إلى أن القسماء أنفسهم اعتبروا أن مرجع العلاقة سواء في الكناية أو في المجاز «اعتبار الملازمات بين المعاني» - كما يقول السكاكي في مفتاح العلوم، ص : 141 .. فننتقل من الملزوم إلى الملزم في المجاز، ومن اللازم إلى الملزوم في الكناية. فتكون طبيعة العلاقة، بحسب ذلك، واحدة، والاختلاف إنما يكمن في اتجاهها، مثل :

الملازمة في المجاز :	ملزوم ←	لازم
	غيث ←	تيت
الملازمة في الكناية :	لازم ←	ملزوم
	طول النجد ←	طول القامة

<sup>(27)</sup> انظر نيكوف وجونسون (1980) ص : 37.

هكذا تبين الكناية جزءا هاما من نسقنا التصوري على أساس مبادئ للمجاورة الفضائية أو السببية... (28) تتجلى في تعابير لغوية مثل :

- منتج / منتج :

(18) اشترت رونو

(19) قرأت الأمدي

- أداة / منفذ :

(20) بات الناي يشدو في المنزل المجاور

- مراقب / مراقب :

(21) هاجم ريفن الجمهورية الليبية

(22) انهزم نابليون في واترلو

- مكان / مؤسسة :

(23) أعلن البيت الأبيض إلغاء الاتفاق

(24) ندد الكرملين بالهجوم

- مكان / حدث :

(25) قد تكون نيكاراغوا فيتناما آخر

(26) لتتذكر دائما لبنان

إن كثيرا من تجاربنا ونشاطاتنا استعماري وكثائي في طبيعته. وهذا يعني أن كثيرا من المجاورات والمشابهات التي ندركها، قائم على التصورات الكنائية والتصورات الاستعمارية على التوالي : مجاورات تنتجها تصورات كنائية بين الجزء والكل، أو بين السبب والمبب... الخ، ومشابهات تنتجها تصورات استعمارية اتجاهية بين الاتجاه إلى أعلى، والقيم الإيجابية، أو أنطولوجية بين الزمن والمادة، فنتمكن من تسوير الزمن وجعله وعاء وتجزئته إلى وحدات لها قيم معينة، أو بنيوية بين الأفكار والغناء إذ كلاهما يهضم ويلتهم ويفنذي... الخ. (29)

يمكننا أن نستنبط مما سبق الخاصية الإبداعية للتصورات الاستعمارية والكنائية، فهي تعمل باستمرار على إنتاج مشابهات ومجاورات جديدة تعطي لفئات من تجاربنا بنيات متقنة. (30) وواضح أن هذا التصور يتعارض مع وجهة النظر التقليدية التي لا ترى في

(28) انظر أمثلة إضافية في نفس المرجع، ص 38 - 39.

(29) نفسه ص : 147.

(30) نفسه ص : 151.

الاستعارات والكنائيات إبداعاً لمشابهات ومجاورات جديدة، مادامت الاستعارات والكنائيات مجرد تعبير عن نوع آخره عن علاقات موجودة مسبقاً، ولا يمكنها أن تبعد جديداً. وترتبط وجهة النظر هذه بتعلق الاستعارة والكنائية باللغة فقط، دون النشاطات الأخرى الفكرية والعملية، بناء على أن «استعمال المجاز مخصوص بالألفاظ دون الأفعال كالقيام والعمود والصور والهيآت فلا ترد فيها المجازات بحال»<sup>(31)</sup> كما ترتبط عموماً باعتبار المشابهات والمجاورات متعلقة بالكيانات في ذاتها، أي أن لهذه الكيانات خصائص تمتلكها باستقلال عن أية ذات تتعامل معها في التجربة : فالأشياء تتشابه وتتجاوز موضوعياً تبعاً لخصائصها الذاتية.<sup>(32)</sup> ولذلك فلا معنى، بالنسبة لصاحب هذه النظرية، لأن نتحدث عن الاستعارات والكنائيات التي «تخلق المشابهات والمجاورات»، مادام ذلك يستتبع كون هذه الاستعارات والكنائيات قادرة على تغيير طبيعة العالم الخارجي، مبدعة مشابهات ومجاورات لم تكن موجودة من قبل.<sup>(33)</sup> ولذلك أيضاً اعتبرت الاستعارات تعابير «غير عادية» ونوقش مدى صدقها على أساس «صدق موضوعي مطلق». والنتيجة أن الاستعارة لا يمكنها أن تكون صادقة بكيفية مباشرة، وإذا أمكن ذلك، فإنما عن طريق غير مباشر، أي عن طريق مقابل «حقيقي»، غير استعاري. إننا بصدد تصور ينطلق من أن الواقع يمكن وصفه عن طريق اللغة بكيفية واضحة وغير ملتبسة. فالواقع قابل للوصف بالمعنى «الحقيقي»، أما الاستعمالات الأخرى للغة فهي عديمة المعنى لأنها لا تستجيب لهذا الشرط.<sup>(34)</sup> ومادامت الوظيفة الأولية للغة هي الوصف الدقيق «للواقع الموضوعي»، فإن الاستعمال الحقيقي للكلمات يجب أن يحدد بطرق موضوعية وقابلة للقياس، ودلالة الجمل يمكن أن تقوم كما لو أنها تتضمن في ذاتها قضايا منطقية بصدد خصائص الأشياء. فإذا اقتضت أجزاء مختلفة للجمل خصائص غير متلائمة، فإن القضية تكون غير منطقية وعديمة الدلالة. ومن ثمة فالجمل الاستعارية كاذبة أو غير منطقية.<sup>(35)</sup> إنها تخص الخطاب «البلاغي» وليس العلمي. إنها مائعة وغير ضرورية، ولا تصلح إلا لمقاصد السياسي أو الشاعر ولا تهم العالم الذي يحاول تقديم وصف موضوعي للواقع الفيزيائي.<sup>(36)</sup>

(31) انظر : الطراز، يحيى بن حمزة العلوي، ج : 1، ص : 88 - 89، وانظر الفصل الأول من هذا البحث.

(32) انظر فيربروج (1977) ص : 766. وانظر نفس المرجع بصدد «الدور المركزي الذي يلعبه إدراك المشابهات في المبرقة البشرية».

(33) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 154.

(34) انظر أورطوني (1979) أ، ص : 1.

(35) انظر فيربروج (1977) ص : 566.

(36) انظر أورطوني (1979) أ، ص : 2.

يمكننا أن نستنبط إذن أننا بصدد تصور - تمكن العودة به إلى أرسطو - يرى أن البنية مستقلة عن الملاحظ، وأن بنية الأشياء تتجلى مباشرة في صورتها الفيزيائية - «على السطح» - وأن العالم الطبيعي يمكن تصنيفه بواسطة هذه الخصائص الفيزيائية الظاهرة.<sup>(37)</sup> ومن ثمة يتضح أن الخلاف بين هذا التصور والتصور الذي تتبناه قائم على اختلاف أكثر عمقا بصدد تصور العلاقة بين اللغة والعالم. وإذا أمكن أن نعتبر التصور الذي حددنا بعض خصائصه الآن تصورا «غير بنائي» (nonconstructivist) بتعبير أورطونوني (1979 أ)، فإن التصور الذي تتبناه تصور «بنائي» يرى أن المعرفة نتيجة بناء ذهني، وأن اللغة والإدراك والمعرفة أشياء تابعة لبعضها بشكل غير قابل للانقسام. وهو تصور يعطي دورا هاما للاستعارات سواء بالنسبة للغة أو بالنسبة للفكر، ويميل إلى إلغاء التمييز الصارم بين ما هو استعاري وما هو حقيقي. فبما أن المعنى، في هذا التصور، يبنى عوض أن يكتشفه فإن معنى الاستعمالات غير الحقيقية للغة لا يعتبر مشكلة خاصة. إن استعمال اللغة نشاط إبداعى أساسا، مثلما هو الحال بالنسبة لفهمها، وإذا أمكن للمجاز أن يكون أحيانا أكثر إبداعية من لغة «الحقيقة»، فإن الفرق يبقى كميا وليس نوعيا.<sup>(38)</sup> وينتج عن هذا التصور بالنسبة لصدق التراكيب الدلالية اللغوية، أن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تكون صادقة أو كاذبة «موضوعيا في العالم الواقعي»، فصدق - أو كذب - جمل مثل :

(27) الاجهاض جريئة

مرتبط بتصورات المتكلم أو «حاجات المستعمل» بتعبير جاكندوف (1983) : 102. ذلك أن «المعنى والصدق تابعان للملاحظ».<sup>(39)</sup>

إن للاستعارات والكنايات إذن القسرة على خلق واقع جديد. ويبدأ ذلك عندما نأخذ في فهم تجربتنا أو الإحالة عليها من خلال الاستعارة والكناية، وتصبح «واقعا عميقا» عندما نأخذ في الممارسة على ضوءها ومن خلالها. فالجديد من الاستعارات والكنايات، عندما يدخل النسق التصوري الذي تقوم عليه نشاطاتنا، يلحق تغيرا بهذا النسق وبالإدراكات والأفعال التي يُوْطِرُها. فكثير من التغيرات الثقافية، إنما تنشأ عن تدخل تصورات استعارية وكنايتية جديدة واختفاء أخرى قديمة. إن التصورات الاستعارية والكنايتية لا تهم اللغة فقط، ولكنها تعتبر أدوات لبنية النسق التصوري والنشاطات اليومية التي ننجزها، والتغيرات التي

(37) فريروج (1977) ص : 366.

(38) انظر أورطونوني (1979 أ) ص : 1 - 2.

(39) جاكندوف (1985) ص : 28.

يدخلها إبداع الجديد من هذه التصورات، في النسق التصوري، تغير ما هو واقعي بالنسبة إلينا وتؤثر في الكيفية التي ندرك بها العالم.<sup>(40)</sup> ولا يمكن لهذا التصور أن يقوم إلا اعتمادا على أن العلاقات - المشابهات والمجاورات - الواردة بالنسبة للتصورات الاستمرارية والكنائية، علاقات يتحدد إدراكها والتعامل معها تبعا للنسق التصوري. ومن ثمة تكون الاستمرارات والكنائيات تصويرية في طبيعتها - كما أن المعنى عموما كذلك - ويكون الصدق تابعا دائما لنسق تصوري معين تعدد الاستمارة والكناية جانبا واسما فيه.

### 3.1 - في بعض خصائص المبادئ التصويرية

يتضح إذن أن هناك مبادئ علائقية تصويرية يقوم عليها اتساق جزء هام من النسق التصوري الذي يوظف أنساقا فرعية معرفية وإدراكية. وأن هذه المبادئ التصويرية تمثل أساسا يمكن أن نشق منه مجموعة من المبادئ العلائقية الدلالية تهم الانساق الدلالية في اللغات الطبيعية. وقبل أن نعدد هذه المجموعة الأخيرة - في الفصل الموالي - يمكننا أولا أن نعدد أساسها التصوري من خلال حصر مجموعة من المبادئ التصويرية التي تهم أنساق الدلائل عموما معينين بعض الخصائص التي يجب توفرها في هذه المبادئ حتى نفترض وجودها في النسق التصوري. وترتبط إمكانية هذا الافتراض بالبحث عن قيود طبيعية على المبادئ التصويرية، وذلك باشتراط درجة معينة من الاطراد فيها لأن ذلك متعلق بالواقعية النفسية لهذه المبادئ : أي أنه يشترط في كل مبدأ تصوري انطباقات مطردة في أنساق مختلفة من الدلائل بما فيها الانساق اللغوية. وبذلك يمكن لقيد كهنا أن يقدم قاعدة ذات أساس نفسي لتعيين مجموعة من المبادئ وحصرها.<sup>(41)</sup>

وإذا كان من الممكن مبدئيا أن نميز بين علاقات اعتباطية وأخرى غير اعتباطية أي محفزة تصوريا - أو قائمة على مبدأ تصوري مطرد - فإننا كلما حددنا بما فيه الكفاية مجموعة من المبادئ التصويرية، كلما تفادينا العلاقات الاعتباطية بين المبادئ والكيانات : أي إذا كان هناك مبدأ وارد فإنه ينطبق وتكون الكيانات المقصودة متعاقبة بصورة مطردة، وإذا لم يكن هناك مبدأ مطرد فإن الكيانات تبقى غير متعاقبة. وبذلك تكون المبادئ التصويرية، من وجهة نظر نفسية، معبرة عن ميل المتكلمين إلى تعرف الترابطات بين بعض الكيانات، أو

(40) ليكوف وجونسون (1980) ص 145 - 146.

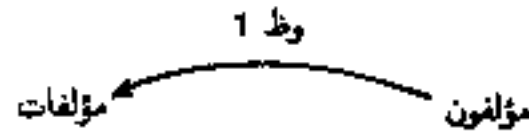
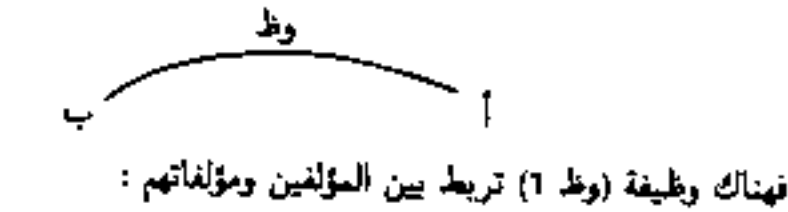
(41) انظر توريك (1981) ص : 17.

إقامة علاقات بين أشياء ذات طبيعة مختلفة، تمكنهم من الإحالة على شيء عن طريق شيء آخر مرتبط بالأول بشكل ملائم. (42)

ومن الأمثلة التي يقدمها فوكونيه (1984) عن المبادئ المطردة التي يسميها «روابط مفتوحة» في مقابل المبادئ غير المطردة (أو «الروابط المغلقة»)، المبدأ الكنائي العام الذي يسميه مبدأ «تعيين» (43) ويصوغه كالتالي :

### مبدأ التعيين

إذا كان شيئان (بالمعنى الأعم) : أوب مرتبطين عن طريق وظيفة تريمية : وظ (ب) وظ (أ)، فإن وصف أيمنه أن يصلح لتعيين ب الموافق لـ أ :



وإذا أخذنا مثلاً :

أ = الجاحظ

ب = وظ 1 (أ) = مؤلفات الجاحظ

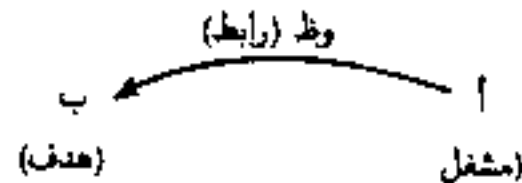
فإن مبدأ التعيين يسمح لـ (28) بالدلالة على (29) :

(28) تجد الجاحظ على الرف الأيسر

(29) تجد مؤلفات الجاحظ على الرف الأيسر

أي أن وصف أيمنه بتعيين ب. ويسمى فوكونيه أ، في هذا المثال، مشغلاً (للإحالة)،

وب هدف (الإحالة)، ووظ رابطاً، كما يبدو في مثل :



(42) فوكونيه (1984) ص : 15 .

(43) نفسه ص ص : 15 - 16 .

فمبدأ التعيين يشير إلى أن وصف المشغل يمكنه أن يعين الهدف، وذلك في وضع «ترابط فريمي». وهنا يمكن من الإحالة على الهدف بـ

ففي المثال (28) المؤول استنادا إلى الرابط :

مؤلفون ← مؤلفات

هناك إحالة على مؤلفات معينة، وهو هدف إحالي يصبح سابقا (antécédent) ممكنا لضمائر أو لعناصر عائدة أخرى، كما نجد في مثل :

(30) تجد الخنساء على الرف الأيسر، إنه مجلد بجلد فاخر.

ويكون المشغل أيضا سابقا ممكنا :

(31) تجد الخنساء على الرف الأيسر، وسترى أنها تنظم بشكل ممتاز.

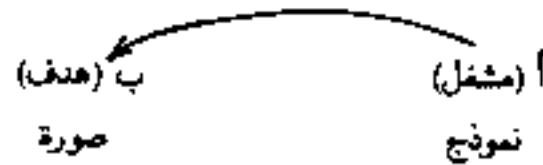
وهذا يعني أن المشغل (الخنساء المؤلفة)، والهدف (ديوان الخنساء مثلا)، يصلحان معا لأن يكونا سابقين للضمائر في بقية الخطاب.(44)

ويربط فوكونيه الأحكام المتعلقة بانفتاح بعض الروابط بقدرته المتكلمين على تعلم روابط جديدة وإقامتها عن طريق بناء نماذج معرفية مؤتملة جديدة. ويقدر ما يصبح رابط ما مألوفًا وعامًا ونافعًا بقدر ما ينحو نحو الانفتاح.

ومن الروابط الأخرى التي يوردها فوكونيه، والتي تعالق بين «فضاءات ذهنية»، وتعتبر مفتوحة باستمرار، روابط مثل التي تعالق بين الصورة والنموذج.(45) فتسمح لجملة مثل :

(32) هند تبسم

أن تحيل سواء على هند نفسها (النموذج) أو على صورتها :



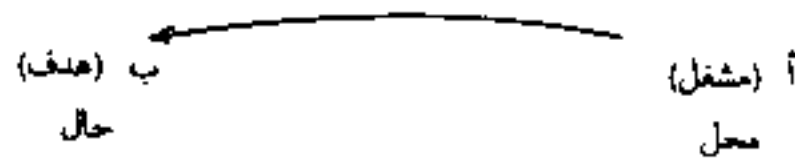
44 نفسه ص ص : 17 - 19.

45 نفسه ص ص : 23 - 24.

أو مثل التي تعالق بين المحل والحال، وتسمح لـ (33) بالإحالة على (34) :

(33) استقبلت المدينة زيदा.

(34) استقبل سكان المدينة زيدا.



لكن رغم ما يمكن استنباطه من ملاحظات ليكوف وجونسون (1980) وفوكونيه (1984) بصدد عمومية المبادئ التصورية وانطباقها في الأنساق المعرفية والإدراكية واللفوية على السواء، أو بصدد قدرتها الإنتاجية على خلق ترابطات جديدة باستمرار، أو بصدد نقيتها، فإن المقاييس التي تعتمد في تحديد بعض الخصائص الأساسية للمبادئ التصورية، والتي تضمن لهذه المبادئ درجة معينة من الاطراد، وتسمح بافترضها مبادئ مبنية لجزء هام من النسق التصوري، لم تحظ باهتمام واضح وكاف لدى من تناولوا هذا الموضوع من الدالين. ويبدو أن ذلك راجع إلى أن الاتجاه نحو تحديد قيود عامة تهم القواعد والمبادئ، اتجه حديث جدا في مجال الدلالة، بخلاف ما لوحظ - وما يلاحظ - في مجال القواعد الصوتية والتركيبية.

ويمكننا هنا أن نحدد أربعة مقاييس عامة تهم اطراد المبادئ المحددة للعلاقات التصورية على مستوى أنساق الدلائل عموماً (أو على مستوى النسق التصوري):<sup>(46)</sup>

#### 1 - العمومية

يجب أن تكون المبادئ التصورية عامة. وذلك بأن تكون قابلة للانطباق في أنساق مختلفة من الدلائل، وعلى مستويات مختلفة داخل هذه الأنساق.

ويوجب هذا المقياس ألا تكون المبادئ مصطنعة بالنسبة لنسق فرعي معين داخل النسق التصوري : فالمبدأ الذي ينطبق على مستويات متنوعة في ثقافات مختلفة، يكون أقرب إلى الكلية من غيره.

#### 2 - الإنتاجية

يجب أن تكون المبادئ التصورية منتجة. ويكون المبدأ منتجا حين يمكن من إقامة ترابطات تصورية لم ينتظمها النسق من قبل.

(46) وانظر نوريك (1981) ص : 30.



## 3 - النسقية

يجب أن يكون خرج المبادئ موافقاً لخصائص النسق، أي يجب أن تجد العناصر الناتجة عن انطباق المبادئ طريقها داخل «مخزون» العناصر التي ينتظمها النسق. وهذا يوصل في اللغات الطبيعية إلى معجزة العناصر الناتجة ودمجها في النسق اللغوي.

## 4 - صحة الاستنتاج

يجب أن تكون الترابطات الناتجة عن المبادئ موافقة لقواعد الاستنتاج الصحيح (Valid inference) فالترابط الذي يجعل من كيان تصوري ما، دليلاً على كيان تصوري آخر، يجب أن يكون ترابطاً استنتاجياً داخل النسق.

وهذا يعني أن قواعد الاستنتاج الصحيح هنا ليست مستقلة عن خصائص النسق التصوري : فنحن قادرون على استنتاج وجود النار من الدخان، وسقوط المطر من الأرض المبللة، ومرور حيوان معين من صورة آثاره على طريق رملي... وهكذا. كل هذه حالات للاستنتاج، وحياتنا اليومية مليئة بكثير من مثل هذه الأفعال الاستنتاجية. لكن هذه الترابطات لا يكون لها معنى بالنسبة إلينا إلا عندما تكون واردة في ثقافتنا ومنتظمة في أنساقنا التصورية. (47)

هذه المقاييس الأربعة، تحدد إذن بعض الخصائص الضرورية التي يجب أن تتوفر في المبادئ التصورية لتمرير مطردة وتدمج في نسق العلاقات التصورية المطردة وبذلك، فالمبدأ التصوري المطرد هو كل مبدأ وصف العلاقة بين كيانين تصوريين داخل نسق معين، وامتلاك الخصائص المذكورة.

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه المبادئ يمكن تقسيمها إلى مبادئ تصورية استعارية قائمة على المشابهة، وأخرى كناية قائمة على المجاورة. فالمبدأ الذي يعالِق بين «الكيان» (الشخص ذاته مثلاً) وبين «النموذج» (صورة الشخص)، يعتبر استعارياً، لأن علاقة الكيان بنموذجه قائمة على المشابهة. في حين أن المبدأ الذي يعالِق بين «الجزء» (الشراع مثلاً) وبين «الكل» (السفينة) يعتبر كناية قائمة على المجاورة. علماً بأن المجاورة - باعتبارها أداة الكناية - تستلزم ترابطات فضائية أو سببية أو زمنية. في حين تستلزم المشابهة، وهي أهم أداة للاستعارة، - نظراً للصلة الوثيقة بين إسناد المشابهة وتأويل الاستعارات - «اشترك الوحدات

في بعض المسلمات» أو «وجود مسلمات بارزة مشتركة»، فتؤول الاستعارات عن طريق فحص فضاء السمات وانتقاء سمات «المستعاره التي يمكن أن تنطبق على «المستعار له»<sup>(48)</sup> فنسق المبادئ الاستعارية يرصد العلاقات القائمة على المشابهة والخصائص المشتركة، ونسق المبادئ الكنائية يرصد العلاقات القائمة على المجاورة. ويتجلى النسقان في مجموعتين من المبادئ يمكن تصورهما وصياغتهما باعتبارهما قواعد يطبقها الأفراد، داخل نسق تصوري معين، أثناء عمليات تأويل الدلائل التي تهم العلاقات المذكورة.<sup>(49)</sup> ويمكننا الآن أن نعرض لهذه المبادئ التصويرية - التي تعتبر أساساً تنفرع عنه المبادئ العلاقية الدلالية التي نتناولها في الفصل الموالي - فنقسم مبادئ المشابهة التصويرية إلى مجالين : مجال يهم العلاقات بين الكيانات ونماذجها، ومجال يهم العلاقات بين الحقل التصويرية وعناصرها وسماتها، أما مبادئ المجاورة التصويرية فنقسمها إلى خمسة مجالات تهم علاقات : السبب بالمسبب، والفعل بالمنفذ، والجزء بالكل، والوعاء بالمحتوى، والمالك بالملكية.

## 2 - المبادئ التصويرية

### 1.2 - مبادئ المشابهة التصويرية

#### 1.1.2 - علاقة الكيان بالنموذج

تتضمن البنية التصويرية كيانات يمكنها أن تمثل كيانات أخرى. فنحن نتعرف على رسم خشبي صغير باعتباره نموذجاً لعمارة محسوسة، أو على صورة ما باعتبارها صورة شخص معين، إذا كانت هناك بعض الأشكال والأبعاد المشتركة بين الاثنين. فنقيم ترابطاً بين رسم ينتمي إلى مواضع فنية من نوع معين، وبين شخص أو شيء أو حدث يتعلق بعالم من عوالم التجربة.

لكن إدراكنا هذا لبعض أنماط المشابهة، بين الكيانات وما يدل على تمثيلها من نماذج، يحدده تعرفنا على علاقات قائمة بفضل تحويلات نقية. وهي تحويلات تقيم ترابطاً بين إدراكاتنا لأشياء تشترك في مجموعة من السمات، ولكنها تتجلى في أوساط مختلفة.<sup>(50)</sup> ويسمى

(48) انظر لورطوني (1979) ب: ص 186 - 190. وانظر أيضاً مبدأ علاقة الاستعارة بالمشابهة، والكتابة بالمجاورة، أولمان (1962) ص 212 - 220، وجاكسون (1963) ص 61 - 67، وديبوا وآخرين (1962) ص 106 - 121. ويعتبر ميلر (1979) أن «المشابهة تشكل [بالنسبة لفهم الاستعارة] دالة (function) نوعية أساسية». ص : 245.  
(49) انظر نوريك (1981) ص : 25. وانظر نفس المرجع ص 28 ما يسميه نوريك مبادئ أيقونية وإشارية، ص : 28 - 29.  
(50) انظر جاكسونوف (1978) ص : 210، ونوريك (1981) ص : 31 - 32.

جاكندوف (1978) هذه التحويلات «قواعد توافق». فالنماذج لا تدل وحدها، وبكيفية مجردة، عما تمثله من كيانات، بل إن أي نموذج لا يدل على تمثيل كيان آخر إلا إذا كان واحداً من مجموعة من النماذج المتعاقبة نسقياً بكيانات أخرى، بواسطة مجموعة من قواعد التوافق. وهي قواعد تعبر عن علاقات وضعية (conventional) قائمة، وتجعل أي فرد له معرفة بقواعد التوافق هذه، قادراً على تحديد ما يدل النموذج على تمثيله. فقواعد الرسم التمثيلي التقليدي مثلاً، تقدم توافقاً في خصائص مثل الشكل واللون والظلال... وتستغني قواعد التصوير بالأبيض والأسود عن اللون... وفي الفن المصري القديم نجد توافقاً بين أحجام الصور والمراكز الاجتماعية المختلفة... وباختصار فإن كل علاقة تمثيلية تمتلك ميزات الخاصة بها، والمتضمنة في قواعد توافقها. (51)

إن البنية التصورية يجب أن تحيل على أشياء قابلة للتعين، ليس بفضل خصائصها الفيزيائية فقط، ولكن أيضاً بفضل دلالتها على تمثيل كيان آخر. وإحدى الكيفيات الأساسية التي تلعب بها الكيانات هذا الدور الأخير - أي الدلالة على تمثيل كيان آخر - تقوم على مجموعة قواعد التوافق. بل إن هذه المنزلة التمثيلية تظل قائمة حتى في حالات «التوافقات الخاطئة أو الناقصة» :

(35) رسم زيد هناء، ذات العيون السوداء، بعيون زرقاء.

أو حتى في الحالات التي لا يقابل النموذج فيها أي كيان واقعي :

(36) وضع زيد وحيد القرن في لوحته.

إن معرفة الوارد من قواعد التوافق، يجعل النماذج قادرة على حمل المعلومات. فبدون قواعد توافق، تتضمنها البنية المعرفية، لا يمكن أن تكون هذه الخاصية التمثيلية للكيانات نسقية. ولذلك يجب أن تتضمن هذه البنية إمكانية لوصف أنساق قواعد التوافق وتعلمها. (52)

يمكننا إذن أن نفترض انطباق هذه التحويلات النسقية (أو قواعد التوافق) لتحفيز علاقات بين كيانات يمكنها أن تختلف في الوسط وبعض الخصائص على السواء. وبذلك فعلاقات المشابهة، بهذا المعنى، ترتبط بانطباق تحويلات في الحالات التي نتعرف فيها كيانا

(51) انظر جاكندوف (1978) ص : 211، وفوكونيه (1964) ص : 26.

(52) انظر جاكندوف (1978) ص ص 212 - 213.

معينا (نموذجا) باختياره دالا على تمثيل كيان آخر (كيان). ويمكننا أن تقدم صياغة أولى لمبدأ المشابهة الأول، كالتالي :

### مبدأ مشابهة 1

تكون س نموذجا لـ ص إذا كانت س و ص متعالتين عن طريق تحويل.

أما بالنسبة للمعاملات التي يمكن أن تقوم بها التحويلات النسقية في إطار علاقات المشابهة التصورية، فنفترض تقييدها وحصرها في عمليات حذف تنطبق على سمة واحدة، باعتبار الحذف أكثر بساطة من العمليات الأخرى المتعلقة بالسماة.<sup>(53)</sup> فإعادة تنظيم السماة، وتعويض بعضها ببعض، أكثر تعقيدا من الحذف، لأنهما يستلزمان تشغيل سمتين أو أكثر عوض سمة واحدة.

كما أن الحذف من جهة أخرى، أبسط من الزيادة، لأنه يعمل فقط على السماة المتضمنة في دخله، بينما تتطلب الزيادة سماة أخرى خارجية.

اعتماداً إذن على فرضية تعتبر أن التحويلات النسقية (أو قواعد التوافق) لا تقوم إلا بعمليات الحذف، ولا تعمل إلا على سمة واحدة، يمكننا أن نعيد صياغة المبدأ السابق كالتالي :

### مبدأ مشابهة 1

تكون س نموذجا لـ ص، إذا كانت س و ص مختلفان في سمة واحدة يتم حذفها عن طريق تحويل.

إن مبدأ المشابهة 1 يصف إذن نوع العلاقة الملاحظة بين النموذج والكيان. وهي علاقة يتطلب تأويلها تبعا لصياغة المبدأ المذكور، ترك بعض السماة التي لا تتلام مع بعضها، أو تعتبر عارضة بالنسبة للعلاقة. ويمكن أن نستنتج مما سبق أن مبدأ المشابهة 1 يستجيب لشرط العمومية، إذ يبدع الناس في كل الثقافات نماذج تلك على تمثيل جوانب متنوعة من تجربتهم

(53) انظر نوريلك (1981) ص : 32، الذي يشير إلى أن مثل هذا القيد لا يستلزم بالضرورة كون النموذج لا يمكنه أن يرتبط بكيان يختلف عنه بأكثر من سمة واحدة، وذلك بالنظر إلى إمكان التطبيق المتكرر لهذه التحويلات لإنتاج ترابطات بين فئة من الأنواع : نموذج - كيان.

مع الواقع. فينطبق المبدأ 1 لإقامة توافقات بين نماذج وكيانات تنتمي إلى أنساق تصويرية فرعية من كل الأنماط، كالنماذج العلمية المختلفة، والرموز المنطقية والرياضية الممثلة للكميات والعلاقات والقضايا، والأنساق الفنية، والطقوس الدينية، والاستعارات في اللغات الطبيعية.

وكلها توافقات تشير إلى السور المركزي الذي يلعبه إدراك المشابهات في المعرفة البشرية،<sup>(54)</sup> وتدعو إلى «أن تتضمن البنية الدلالية نظرية شاملة للسيمياء، يمكن اعتبارها، بالإضافة إلى ذلك، وصفا سليما للكيفية التي يستعمل بها الناس التمثيلات الرمزية».<sup>(55)</sup>

وتتضح إنتاجية مبدأ المشابهة 1 كذلك، في الإبداع المستمر للنماذج في الأنساق المذكورة، بما فيها الأنساق الاستعارية المستجبة في اللغات الطبيعية.<sup>(56)</sup>

أما نسقية العلاقة القائمة على مبدأ المشابهة 1، فتتجلى في رواج النماذج واستقرار بعضها بالنسبة للأنساق العلمية والمنطقية والفنية... الخ. وفي الاستعارات المعجزة بالنسبة للأنساق اللغوية.

وواضح كذلك أن علاقة النموذج بالكيان تستجيب لشرط صحة الاستنتاج، إذ يمكننا دائما أن نستنتج الكيان من النموذج الذي يدل على تمثيله. أما بالنسبة للنماذج التي لا تقابلها كيانات في «العالم الواقعي»، فقد رأينا أن المسألة لا ترتبط بوجود «واقعي» للكيانات مستقل عن النسق التصوري، وإنما الترابطات (الاستنتاجية) لا تكتسب دلالتها (و«واقعيته») إلا عندما تكون واردة في ثقافتنا، ومنتظمة في أنساقنا التصويرية: فدوجود الكيانات أو «صدم وجودها»، تابع للكيفية التي ينظم بها الذهن التجربة.<sup>(57)</sup> لكن مبدأ المشابهة 1 لا يقبل الاستنتاج الثنائي، أي بينما يستلزم النموذج وجود الكيان، فإن الكيان لا يستلزم بالضرورة نموذجا له. فتكون العلاقة الاستنتاجية بين النموذج والكيان علاقة أحادية، كالتالي:

نموذج ← كيان

(54) انظر فريبروج (1977) ص: 366، ونوريك (1981) ص: 33.

(55) جاكسون (1978) ص: 215.

(56) انظر أسئلة الاستعارات اللغوية في الفصل الموالي.

(57) انظر الفلي النهري (1985)، 2 - 198، وباكسون (1978) ص: 202.

## 2.1.2 - علاقة الكيان بالسمة

إذا افترضنا امكان تصنيف الكيانات في حقول تصورية، فإن أي كيان يمكن أن يعتبر دليلاً على الحقل الذي هو عنصر من عناصره. وبما أن الحقل يمكن أن يفهم ماصديقاً، باعتبار مجموع العناصر المكونة له، أو مفهوماً، باعتبار مجموع السمات المخصصة له، فإن أي كيان يمكنه أن يشترك في بنيات تصورية متماثلة، سواء مع كل عناصر حقله، أو مع تركيب السمات المخصصة لهذا الحقل. فالبنيات التصورية التي نتعرف من خلالها حقلاً معيناً هي نفسها التي تجعلنا نتعرف كياناً ما، باعتباره عنصراً من عناصر هذا الحقل، أو التي تمكننا من تصنيف الكيانات داخل الحقل ككل. ولذلك يمكننا أن نميز في هذا الإطار، بين ثلاث علاقات أساسية للمشابهة تهم الحقول وعناصرها وسماتها :

- أ - علاقة الكيان بالحقل على مستوى العاصديق : أي باعتبار الحقل مجموع الكيانات بما فيها الكيان المذكور، كملاقة القلم بكل الأقلام الأخرى.
- ب - علاقة الكيان بالحقل على مستوى المفهوم : أي باعتبار الحقل مجموع السمات التي تخصصه، كملاقة القلم بمجموع السمات المخصصة للأقلام.
- ج - علاقة الكيان بأي كيان مفرد آخر داخل نفس الحقل، كملاقة القلم بأي قلم آخر.

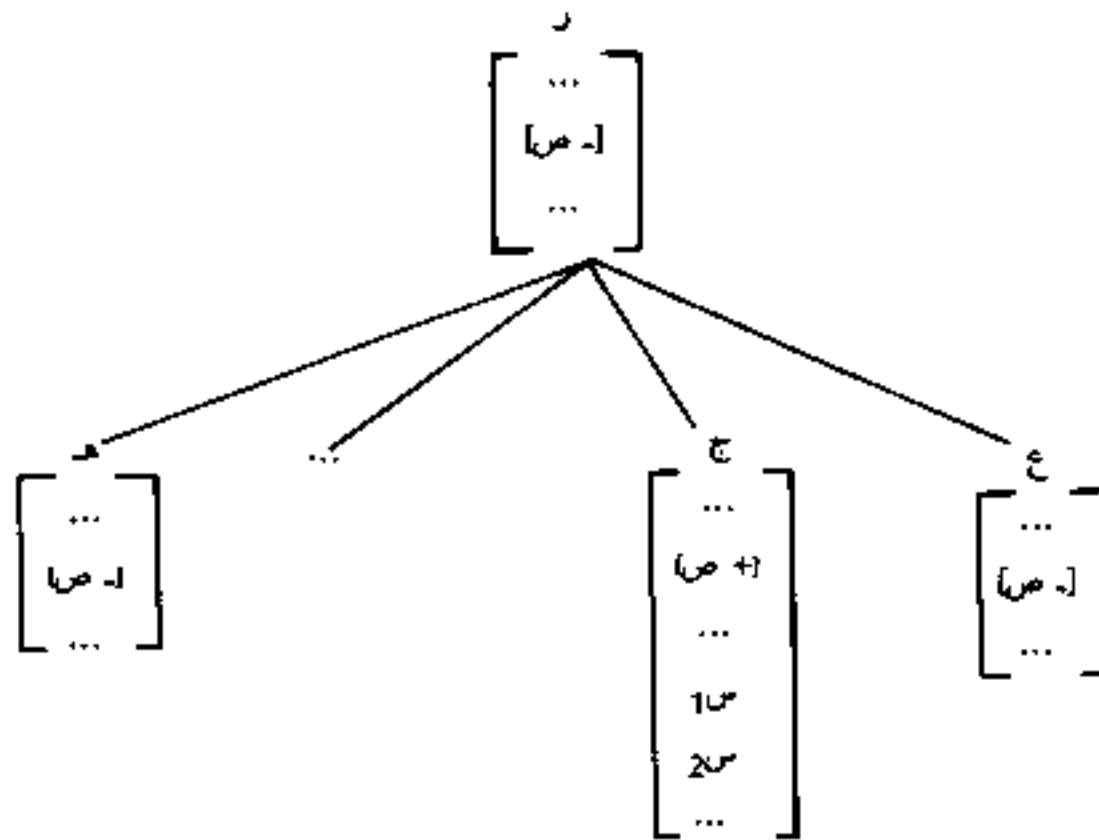
والعلاقة التي نهمنا هنا، هي العلاقة الثانية (ب)، التي يمكن أن نشق منها علاقة فرعية تربط بين الكيان وسمة واحدة (أو مركبة) مخصصة للحقل الذي ينتظم هذا الكيان، وبذلك يكون الأمر متعلقاً بسمة واحدة (أو مركبة) تلعب دوراً أساسياً في تمييز الحقل المعبر، من أي حقل (مستعل) يتضمنه، أو من أي حقل آخر لا يتلامم معه ويتضمنه حقل من الحقول المستمالية على الحقل المعبر.<sup>(58)</sup> ويمكننا أن نصوغ هذه العلاقة في مبدأ مشابهة، كالتالي :

## مبدأ مشابهة 2

تكون س دالة على ص، إذا كانت س عنصراً في الحقل ج المتضمن في الحقل د، وكانت ص سمة في ج. تميزه من د، أو من أي حقل آخر غير متلائم مع ج ومتضمن في د.

(58) وانظر نوريك (1981) ص : 37.

ويمكن توضيح هذا المبدأ أكثر، على الصورة التالية :



إن مبدأ المشابهة 2 يعبر إذن عن العلاقات التي نتعرفها بين عنصر خاص في حقل معين، وبين سمة من سماته البارزة، فهو الذي يعالج مثلاً بين القنفذ وبين سمة مثل [شائك]، لأن إحدى السمات البارزة المميزة للقنفذ، من أية مجموعة أخرى من الحيوانات داخل الحقل العام للقواضم، أنها «قواضم شائكة». ومن الأمثلة الدالة على مجمة سمة [شائك] باعتبارها سمة بارزة مميزة، في القراءة المعجمية للقنفذ في اللغة العربية، المثل القائل :

(37) ليس في القنفاذ أملس

فالمبدأ 2 ينطبق إذن في هذه الحالات ومثيلاتها، كأن نتعمل كلمة مثل «ثعلبه» أو «جبل» بصند كيان معين، بقصد أن نسد إليه سمات مثل [ماكر] أو [ضخم] على التوالي. ويجب ألا يدعوا كون المكر يمثل خاصية مرتبطة بالثعالب على أساس معايير ثقافية، بينما تعتبر الضخامة جزءاً من أي تعريف للجبال، إلى اللبس. وذلك لأننا رأينا سابقاً أن العبرة ليست بالخصائص «الواقعية» للأشياء، ولكن بخصائصها التصورية. إذ ليست أشياء «العالم الواقعي» هي الحاسمة في تحديد العلاقات المحفزة بين الدلائل، بل النماذج الإدراكية والمعرفية كما ينتظمها النسق التصوري.

إن عمومية مبدأ المشابهة 2، وإنتاجيته، تظهران إذن في كوننا قادرين باستمرار، وضمن أنساق تصورية فرعية مختلفة من بينها نسق اللفظة الطبيعية، على أن نربط خصائص معينة بكيانات معينة، وذلك عن طريق إسناد عناصر تمتلك هذه الخصائص باعتبارها سمات بارزة مميزة، إلى الكيانات المذكورة.

وينسحب هذا على ميلنا إلى تشخيص محمولات عامة مثل : الشجاعة والجمال والنبوغ الرياضي والنحوي... الخ، في أشخاص أو حيوانات أو كيانات خاصة مثل : الأسد والقمر وإينشتين وسبويه، على التوالي.

وكلها أمثلة تبين من جهة أخرى، نسقية مبدأ المشابهة 2، والتي تتجلى، بالنسبة لأنساق اللغات الطبيعية، في معجزة استعارات قائمة على هذا المبدأ. كما يستجيب المبدأ 2 كذلك لمقياس صحة الاستنتاج، إذ أن أي كيان يمكنه أن يدل (استنتاجياً) على سماته الخاصة التي تميزه عن الكيانات الأخرى.

فوجود القنافذ مثلاً يعني وجود حيوانات شائكة. لكن هذا المبدأ، مثله في ذلك مثل مبدأ المشابهة 1، لا يقبل الاستنتاج الثنائي، إذ لا يمكننا أن نستنتج بالضرورة وجود القنافذ انطلاقاً من وجود كيانات شائكة. وبذلك تكون العلاقة الاستنتاجية هنا أيضاً، أحادية الاتجاه :

كيان ← شائكة

## 2.2 - مبادئ المجاورة التصورية

سبق أن أشرنا إلى أن هناك علاقات تصورية تلعب دوراً رئيسياً في بنية النسق التصوري، تقوم على المجاورة. وحددنا علاقات المجاورة بناء على اعتبارات إدراكية وتأويلية بالدرجة الأولى، وثيقة الصلة بقواعد الاستنتاج. إذ يجب أن تعكس مبادئ المجاورة القواعد العامة للاستنتاج الصحيح، باعتبار هذا الأخير «المصدر الأقوى للربط عن طريق المجاورة في مجال الإدراك والتأويل».<sup>(59)</sup>

ونحاول هنا أن نخصص بعض المبادئ المحددة لعلاقات المجاورة، والتي تمتلك نوعاً من الاطراد يسمح بإدماجها في النسق التصوري.



## 1.2.2 - علاقة السبب بالمسبب

قد يكون المبدأ الذي يعالِق بين السبب والمسبب أهم مبدأ تصوري قائم على المجاورة. فالسببية «من التصورات التي يستعملها الناس باستمرار لتنظيم واقعهم الفيزيائي والثقافي»<sup>(60)</sup> إننا نستنتج بكيفية مطردة الأسباب من الميِّبات، والمسببات من الأسباب، فنستنتج إمكان نزول المطر، من الحسب السوداء، ونستنتج وجود النار، من تصاعد الدخان... الخ.

ونظراً لشمولية علاقة السبب بالمسبب، قد نجد بعض الصعوبة في التمييز بين هذه العلاقة، وبعض العلاقات الأخرى الوثيقة الصلة بها. ونجد بالفعل أن بعض من تناولوا الموضوع يصوغون علاقة السبب بالمسبب بكيفية عامة تندرج فيها علاقات مثل : منتج - منتج (مؤلف - كتاب)، أداة - منتج (آلة تصوير - صورة)... الخ.<sup>(61)</sup>

ورغم أنه يمكن أن نعتبر هنا الفهم مشروعاً، إذا نحن تصورناه على مستوى معين من التجريد موافق للميل النفسي لدى المتكلمين إلى ضم بعض العمليات والعلاقات إلى بعضها وقياس بعضها على بعض - فيكون المنتج لشيء ما، بمثابة سبب في وجود هذا الشيء، وتكون الطريقة أو الأداة المستلزمة في إنتاج شيء، بمثابة سبب، ولو غير مباشر، في وجود هذا الشيء - فإننا نحتاج مع ذلك إلى تخصيص علاقة السببية لرصد ترابطات متعلقة بحالات خاصة مثل استعمال المؤلف للإحالة على الكتاب، التي يصعب أن نورد بصدها علاقة السبب بالمسبب في صيغتها العامة. وهذا يرتبط بحاجتنا، في وصف العلاقات الدلالية في اللغات الطبيعية، إلى قواعد تنطبق على طبقات (أو حقول) خاصة من الوحدات المعجمية، أو على كل الوحدات التي تميزها سمة (أو مجموعة سمات) معينة. ولذلك فإن صياغة مثل هذه القواعد يتطلب إقامة تمييزات دقيقة نسبياً، بالنسبة للمبادئ التي تقوم عليها العلاقات المحفزة. فالقاعدة التي تصف مثلاً الترابط بين اسم يحيل على شخص يشتغل في صنع شيء معين، وبين اسم يحيل على الشيء المصنوع نفسه، يجب أن تقيد بكيفية تحدد انطباقها فقط على الوحدات المتضمنة لسمة مثل [إنسان] أو [حي] بالنسبة للمنتج. أم المبدأ العام الذي يعالِق بين السبب والمسبب فلا يحتاج إلى ذلك، ويجب ألا يقيد بهذه الكيفية.

60 ليكوف وجونون (1980) ص : 69.

61 انظر نوريك (1981) ص : 41.

يبدو أن المناسب إذن أن نعالج مبادئ المجاورة المماثلة للمبدأ الذي يصف العلاقة بين المنتج والمنتج، بكيفية منفصلة عن المبدأ السببي العام، وإن كانت في النهاية متعلقة معه. ويمكننا أن نصوغ مبدأ المجاورة الذي يعالج بين السبب والمسبب بصفة عامة كالتالي: (62)

### مبدأ مجاورة 1

تحليل س على ص، إذا كانت س تصور سبباً ل ص.

إن بعض ما أسلفناه، يسمح لنا بأن نستنتج مدى عمومية هذا المبدأ، وعمله داخل أنساق تصويرية فرعية متنوعة. فهو يحدد علاقات كالتالي تجمع بين تصوري النار والحرارة، بين التعلم والمعرفة، بين القتل والموت، بين افتراض الجاذبية وملاحظة سقوط الأشياء... الخ، وقيم، على مستوى الأنساق الدلالية للغات الطبيعية علاقات من بينها العلاقات بين التأويلات السياقية لوحداث متعددة الدلالة، مثل : «مفاجأة»، التي قد تعني «الحالة الذهنية باعتبارها مسبباً، أو الفعل (أو الشيء) المتسبب فيها.. الخ.

إن أمثلة كهذه تبين كذلك نسقية المبدأ وإنتاجيته، فدانسق التصوري متحفز باستمرار لاكتشاف الأسباب [...] ومختلف الأجهزة المعجمية والصرفية [...] التي تقدمها (اللفة) للإحالة على العلاقات السببية [...] ليست إلا مؤشرات سطحية للنواة التصويرية التي يقوم عليها فهمنا للعلاقات السببية. (63)

كما أن الأمثلة السابقة توضح أيضاً استجابة مبدأ المجاورة 1 لشرط صحة الاستنتاج، وهو استنتاج ثنائي : من السبب إلى المسبب، ومن المسبب إلى السبب. وتعتبر إمكانية الاستنتاج الثنائي هذه، خاصة تميز علاقات المجاورة التصويرية عموماً كما سنرى، من خصائص علاقات المشابهة السابقة. ويمكن اعتبارها خاصة مميزة بين مبادئ النسقين المختلفين. وبذلك تكون علاقة الاستنتاج الثنائي التي يقوم عليها مبدأ المجاورة 1 كالتالي :

سبباً ←=====→ مسبب

(62) يشير فعل «الإحالة»، في صياغة مبادئ المجاورة، إلى ما يميز هذه المبادئ عن مبادئ المشابهة. وقد أوضحنا ذلك في الفقرة 2.1 من القسم 1، أما عبارة : «تصوره»، فتشير إلى ما أسلفناه بمدد الطبيعة التصويرية للعلاقات التي تقوم عليها المبادئ. ولم نخرج إلى ذلك في صياغة مبادئ المشابهة، فما كانت هذه الأخيرة تصاغ اهتماماً على السمات والحقول، فإتباعاً لهم طبعاً التصورات عوض الأشياء «كما هي». وانظر نوريك (1981) من : 42.

(63) ميلر وجونسون (1976) من : 472.

## 2.2.2 - علاقة المنتج بالمنتج

وهو مبدأ يقيم علاقة إحصائية تصويرية بين المنتوجات ومنتجها. وقد أشرنا سابقاً إلى إمكانية إدراج هذا المبدأ في المبدأ السببي العام، ولكننا نحتفظ بالتمييز بينهما لاجرائيته في النظرية الدلالية التي نتناول مبادئها في الفصل الموالي، على أساس المبادئ التصويرية التي نحن بصدد بعض خصائصها التي تهتمنا مباشرة.

نعتبر إذن أن هذا المبدأ مشتق من المبدأ السببي العام، ونصوغه كالتالي :

## مبدأ مجاورة 1 أ

تحيل س على ص، إذا كانت س تصور منتجاً لـ ص.

وهو مبدأ يرصد علاقات كالتالي تقيّمها بين الكتاب ومؤلفه، بين اللوحة والرسام، بين الخمر وصانعها... الخ. وتتجلى نسقياً هذا المبدأ مثلاً، بالنسبة لللغات الطبيعية، في العلاقات الصرفية - الدلالية المعقدة بين عناصر أزواج مثل : كاتب - كتاب، رواية - روائي، خبز - خباز، نسيج - ناسج... الخ. وهي أمثلة تبين كذلك صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يقوم عليها مبدأ المجاورة 1 أ :

منتج ←----- منتج

## 3.2.2 - علاقة المصدر الطبيعي بالنتاج الطبيعي

هناك مبدأ ثان له علاقة بالمبدأ السببي العام، يعالقي بين أي نتاج طبيعي ومصدره الطبيعي. والمقصود بالنتاج الطبيعي، كل ما يصدر عن النبات والحيوان والكائنات عموماً من أشياء، كصدور الثمار عن النبات، أو بعض المواد عن الحيوان... الخ. وكما أن المنتج يمكن أن يحيل على منتجه، فإن هذه النتاجات يمكنها أن تحيل على مصادرها الطبيعية. فنكون بصدد علاقة نفترض قيامها على مبدأ المجاورة 1 ب التالي :

## مبدأ مجاورة 1 ب

تحيل س على ص، إذا كانت س تصور نتاجاً طبيعياً لـ ص.

وهو مبدأ يعالقي بين الولد والوالد، بين البيضة والدجاجة، بين الثمر والنخلة، بين العنب والكروم... الخ.

وتتجلى نسقياً هذا المبدأ مثلاً، على مستوى الوحدات المعجمية في اللغات الطبيعية، في حالة الوحدات الملتبسة دلاليًا، والتي تنل في نفس الوقت على النتاج الطبيعي ومصدره

الطبيعي،<sup>(64)</sup> مثل : طماطم «للشجرة»، و «للنبات»، والغنم «للحجم» و «للحيوان»، والزيتون «للشماره» و «للشجرة»... الخ.

وهي أمثلة يمكن أن نستنبط منها استجابة العلاقة لصحة الاستنتاج الثنائي :

نتاج طبيعي ←————→ مصدر طبيعي

#### 4.2.2 . علاقة الأداة بالمنتوج

رأينا بصيد مبدأ المجاورة 1 أ، أن المنتج يمكنه أن يحيل على منتج، ونرى هنا إمكانية إحالته على الأداة التي يستلزمها إنتاجه بكيفية رئيسية. فالعلاقة الإحالية التي تربط بين الصورة وآلة التصوير، بين الخمر وآلة تصفيته، تتطلب افتراض مبدأ مجاورة نصوغه كالتالي :

#### مبدأ مجاورة 1 ج

تحيل من على من، إذ كانت من تتصور منتجاً، و من أداة يستلزمها بكيفية رئيسية إنتاج من.

إن الكيفيات، مثلما تحيل على منتجها من البشر، يمكنها أيضاً أن تحيل على الأدوات (أو الآلات) التي يستلزمها إنتاجها. فكما يوحى النسيج بالنسج، يوحى أيضاً بالنول... الخ. وعموماً فإن مجال انطباق مبدأ المجاورة 1 ج مجال واسع، إذ بالإضافة إلى انطباقه على العلاقات بين المنتجات المصنعة وآلات إنتاجها، ينطبق على العلاقات بين الإنتاج الفنية، وما يعتمد الفنانون من أدوات، وعلى العلاقات بين الإبداعات والنظريات العلمية، والفرضيات والمسلمات والإجراءات الضرورية لبلورتها.

وتتجلى نسقية هذا المبدأ مثلاً، بالنسبة لصرف اللغات الطبيعية، في معجزة بعض التماثلات الصرفية بين أسماء الأشياء وأسماء الآلات المستعملة في إنتاجها، كعلاقة الطاحونة بالطحين... الخ.

وتستجيب العلاقة بين الأداة والمنتج، مثل سابقتها من علاقات المجاورة، لشرط صحة الاستنتاج الثنائي :

منتج ←————→ أداة

(64) وانظر تورريك (1981) من ص : 46 - 47.

## 5.2.2 - علاقة الموضوع بالفعل

يدخل هذا المبدأ، إلى جانب مبادئ أخرى تالية، في مجموعة أخرى من العلاقات التصورية تهم علاقات المجاورة القائمة بين الأفعال (acts) وموضوعاتها (objects) ومنفذيها (agents) والأدوات الرئيسية المستخدمة في إنجازها. والمبدأ الذي نحن بصدده يهم العلاقة بين الفعل وموضوع إنجاز هذا الفعل.

فإذا كان مبدأ المجاورة 1 أ سابقاً يعالِق مثلاً بين «الكاتب» باعتباره منتجاً، و«الكتاب» باعتباره منتجاً، فإن مبدأ المجاورة 2 يعالِق بين «الكتابة» باعتبارها فعلاً، و«الكتاب» باعتباره موضوعاً متميزاً يتخذ لإنجاز الفعل. ويمكن صياغة هذا المبدأ كالتالي :

## مبدأ مجاورة 2

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلاً، و ص موضوعاً لإنجاز س.  
إن هذا المبدأ ينطبق لإقامة علاقات بين ما تتصوره فعلاً، وما تتصوره موضوعاً لإنجاز الفعل، وهي علاقات استثنائية ثنائية، إذ مثلما يحيل فعل الشرب على الشراب (أو المشروب)، ويحيل فعل الأكل على المواد الغذائية، فإن العكس صحيح كذلك.<sup>(65)</sup>  
وتظهر نغية مبدأ المجاورة 2 مثلاً، في معجزة اللغات الطبيعية لمثل هذه العلاقات، فنجد وحدات ملتبسة الدلالة، يمكنها أن تدل على الفعل أو على موضوع إنجازها، مثل : «أكل» لفعل الأكل أو للمواد الغذائية، و«رسم» لفعل الرسم وللمرسوم، و«بناء» لفعل البناء وللمبنى... الخ.

وبناء على ذلك تكون العلاقة التي يقيمها مبدأ المجاورة 2 علاقة استنتاج ثنائي :

فعل  $\longleftrightarrow$  موضوع

## 6.2.2 - علاقة الأداة بالفعل

مثلما يمكن أن تقوم الأفعال مقام طبقة الكيانات التي تتخذ موضوعات لإنجازها، يمكن للأفعال كذلك أن تقوم مقام الكيانات التي تتخذ أدوات لإنجازها، كفعل الطرق بالنسبة لأداته المطرقة، أو فعل القص بالنسبة لأداته المقص... الخ.

وواضح أن هذا النوع من علاقات المجاورة يتميز عن العلاقات التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 1 ج سابقاً، والرابطة بين الأداة والمنتج، كعلاقة الطاحونة (الأداة) بالطحين (المنتج).

فالعلاقة الواردة بالنسبة لمبدأ المجاورة 2 أ الذي نحن بصدد، هي الرابطة، في المثال الأخير، بين الطماخونة (الأداة) وفعل الطحن نفسه. ويمكننا أن نصوغ هذا المبدأ كالتالي :

**مبدأ مجاورة 2 أ**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلاً، و ص أداة لإنجاز س.  
وتنطبق العلاقات التي يعبر عنها هذا المبدأ في مجالات متنوعة داخل النسق التصوري الذي يحتاج باستمرار إلى إقامة ترابطات تصورية بين الأفعال وأدوات إنجازها. ولذلك يمكننا أن نتمثل أدوات مثل الحبال والأقلام والكؤوس والساكين والفرضيات، للإحالة على أفعال الربط والكتابة والشرب والقطع والتنظير على التوالي.  
وتتجلى إنتاجية مبدأ المجاورة 2 أ، ونسبته في تعابير مثل :

(38) كان زيد يناضل بقلمه

(39) السيف أصدق أبناء من الكتب

حيث يحيل القلم والسيف، باعتبارهما أداتين، على فعلي الكتابة والقتال. كما تظهر نسقية المبدأ المذكور في معجزة التماثلات الصرفية بين الأفعال وما يتلزمه إنجازها من أدوات، مثل : عاين - عين، ساف - سيف، رأس - رأس، فتح - مفتاح... الخ.  
وكلها أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الشائني<sup>(66)</sup> في العلاقة الرابطة بين الأداة والفعل :

فعل ← ..... أداة

#### 7.2.2 - علاقة المنفذ بالفعل

وهو مبدأ ينطبق كلما أمكن أن نحيل بفعل معين على الكيان المسؤول (تصورياً) عن تنفيذ هذا الفعل. وتمكن صياغته كالتالي :

#### مبدأ مجاورة 2 ب

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلاً، و ص منفذا ل س.  
ويبدو أن قيام العلاقة التي يعبر عنها هذا المبدأ، على مستوى النسق التصوري عموماً، يكاد لا يحتاج إلى استدلال، فنحن نربط باستمرار أسماء المنفذين بما يمارسونه من أفعال : فالملاكم من يمارس الملاكمة، والطباخ من يمارس الطبخ، والكاتب من يمارس الكتابة، والمنظر من يمارس التنظير... الخ.

(66) من الأمثلة التي يوردها نوريك (1987) ص : 51، على صحة الاستنتاج في هذا السياق أن يكتشف عالم الأشار أداة لفعل شيء معين، في تقبياته بصدد حضارة ما، فيسند إلى أهل هذه الحضارة الأفعال التي يتلزم إنجازها وجود تلك الأداة.

وتتضح نسقية هذه العلاقات التصورية أكثر في الترابطات الدلالية - الصرفية في معاجم اللغات الطبيعية، حيث نجد أزواجاً من الترابطات المعجمية بين المتفذين والأفعال، مثل :  
تسابق - متسابق، درس - مدرس، نهض - ناهض، ضرب - ضارب... الخ.  
وهي أمثلة تستنبط منها كذلك صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 2 ب :

فعل  $\longleftrightarrow$  منفذ

### 8.2.2 - علاقة المنفذ بالأداة

ويتعلق الأمر بالعلاقة بين المنفذ وبين الأداة المتميزة التي يستخدمها المنفذ في إنجاز الفعل، كملاقة المحارب بالسلاح، وعلاقة الكاتب بالقلم، والمسافر بوسيلة السفر... الخ. وهي علاقة تقوم على مبدأ مجاورة 2 ج نصوغه كالتالي :

#### مبدأ مجاورة 2 ج

تحيل س على ص، إذا كانت س تصور منفذا لـ ف، و ص أداة س في تنفيذ ف.  
بالإضافة إلى عمومية انطباق هذا المبدأ لإنتاج علاقات تصورية من النوع المذكور، ضمن أنماق تصورية فرعية مختلفة، فإن نسقيته تظهر كذلك في معجم اللغات الطبيعية لبعض التعالقات الدلالية - الصرفية بين الوحدات الدالة على منفعني أفعال معينة، والوحدات الدالة على أدوات تنفيذ هذه الأفعال، مثل : سيف - سيفه، راقن - راقنة، قاص - مقص... الخ.

كما تتجلى إنتاجية مبدأ المجاورة 2 ج في تعابير نحيل فيها بالأدوات على المنفذين، مثل :

(40) تَدْخُلُ الكمانُ في المقطع الأخير من الأغنية.

(41) كان عمرو قلمًا جادا.

حيث يحيل الكمان على «عازف الكمان»، ويحيل القلم على «الكاتب»، وهي أمثلة تشير، بالإضافة إلى ما سبق، إلى صحة الاستنتاج الثنائي<sup>(67)</sup> في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 2 ج :

منفذ  $\longleftrightarrow$  أداة

## 9.2.2 . علاقة الجزء بالكل

يتعلق هنا المبدأ بنوع آخر من علاقات المجاورة، تربط بين الجزء والكل كملاقة الشراع بالسفينة، والنصل بالرمح، والعضو بالجسد ككل... الخ. وهي علاقات منبثقة - يقول ليكوف وجونسون (1980) - عن تجاربنا مع الكيفية التي ترتبط بها الأجزاء عموماً بالكل، في نسقنا التصوري. (68) فنستنج الكل من الجزء، والجزء من الكل على أساس تجربتنا التصورية مع تجاورهما.

وهو استنتاج قد يبلغ من الاطراد حداً يمكن أن يكون معه هنا «الإجراء المتمثل في تسمية الكل عن طريق جزء من أجزائه [...] من الكلّيات اللغوية». (69)

ويمكن صياغة مبدأ المجاورة 3 الذي تقوم عليه مثل هذه العلاقات، كالتالي :  
مبدأ مجاورة 3 :

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور جزءاً من ص.

وما دامت العلاقة التي يعبر عنها هذا المبدأ، تجعل الكلمة محيلة على كيانهين مختلفين لكنهما متجاورين، كإحالة الشراع على «الشراع» وحده أو على «السفينة» كلها، فإن مبدأ المجاورة 3، يعتبر - كسابقه - منتجاً للتعدد الدلالي، كما تعتبر العلاقة التي يعبر عنها، علاقة استنتاج ثنائي :

كل «-----» جزء

ومثلما نجد العلاقة بين الجزء والكل تربط بين كيانات كالتالي ذكرناها، فإننا نجد هنا أيضاً تنطبق في الحالات التي نمر فيها عن أفعال أو عمليات مركبة ببعض الأجزاء الرئيسية فيها. ولذلك نفترض مبدأ فرعياً مشتقاً من مبدأ المجاورة 3، يعالق بين الأفعال المركبة، والأفعال البسيطة التي تعتبر أجزاء من الأولى :

## 10.2.2 . علاقة الفعل البسيط بالفعل المركب

وهو مبدأ يعالق إذن بين فعل (أو عملية) مركب، وفعل بسيط يعتبر رئيسياً بالنسبة لإنجاز الفعل الأول. ففعل الطبخ مثلاً، لا ينحصر في «الطبخ» بمعناه البسيط، أي «الإنضاج بمرق ونحوه» (المعجم الوسيط : II ص : 555)، ولكنه مركب من أفعال أخرى كالفسل والقطع فهإيقاد النار وملء الأواني وإعداد المواد... الخ. ولكن بما أن فعل الطبخ بمعناه

(68) ليكوف وجونسون (1980) ص : 40.

(69) افانس وآخرون (1980) ص : 188.



البيسط يعتبر أساساً للفئة المذكورة من الأفعال، فإنه يستعمل للإحالة عليها. وتصدق نفس الملاحظات على الأفعال الأخرى، مثل أكل، واغتسل، وخاط... الخ.

فمبدأ المجاورة 3 أ يعالق بين فعل الخياطة في معناه البسيط، باعتباره فعلاً رئيسياً، وبين نفس الفعل في معناه المركب من فئة أفعال كالقياس والقطع والخياطة... الخ، تنتهي بإنتاج اللباس باختياره عملية كلية.

يمكننا إذن أن نعتبر الأفعال الجزئية والكلية محيلة على بعضها البعض بموجب مبدأ المجاورة 3 أ التالي :

مبدأ مجاورة 3 أ

تحويل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلاً مركباً، و ص فعلاً بسيطاً رئيسياً في إنجاز س.

وهو مبدأ ينطبق، كما رأينا، في مجالات مختلفة،<sup>(70)</sup> من بينها الأنساق الدلالية في اللغات الطبيعية. ويتجلى ذلك في معجزة علاقات التعمد الدلالي بين القراءات البسيطة والمركبة للأفعال، والمتعلقة بنسخة انطباق المبدأ المذكور الذي تظهر إنتاجيته كلما أسندنا إلى عملية جديدة اسم فعل رئيسي من الأفعال التي تحقق إنجازها. وبناء على ما سبق كذلك، تكون العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 3 أ، علاقة استنتاج ثنائي :

فعل مركب ←————→ فعل بسيط

#### 11.2.2 - علاقة الوعاء بالمحتوى

هناك فئة أخرى من المبادئ التصورية، تقوم على علاقة المجاورة بين الوعاء والمحتوى. إذ نحتاج إلى مبدأ يثنياً بكون كأس الشاي يمكن أن يحيل على الشاي، وزجاجة الخمر يمكن أن تحيل على الخمر... الخ، حتى لو كانت هذه الأوعية أحياناً فارغة من محتوياتها. فنحن نشتمل زجاجة اللتر من الخمر دليلاً على الخمر أو دليلاً على المقنار ( : «لتر واحد»)، وفي العاليتين فإن الوعاء يقوم مقام المحتوى، مرة باعتباره مادة فيزيائية، ومرة باعتباره كمية معينة. ويمكن صياغة مبدأ المجاورة 4 المسؤول عن إقامة مثل هذه العلاقات بين الوعاء والمحتوى كالتالي :

(70) من الأمثلة التي يوردها نوريك (1981) بسند انطباق هذا المبدأ في مجالات الإدراك، مثل الأطفال الذين يتصورون إدارة المقود باليدين فعلاً رئيسياً في عملية السياقة، ولذلك فهم لا يطلبون إلا متوداً صغيراً «لإنجاز» فعل السياقة ككل. ص : 55.

#### مبدأ مجاورة 4

تحيل س على ص، إذا كانت س تصور وعاء ل ص.

وتتجلى إنتاجية هذا المبدأ ونسقيته في أنساق تصويرية فرعية مختلفة، منها نسق اللغة الطبيعية حيث ينطبق المبدأ المذكور في تأويلنا لجمال مثل : (42 أ) و (43 أ) بمعنى (42 ب) و (43 ب) على التوالي :

(42 أ) فاض النهر

(42 ب) فاض ماء النهر

(43 أ) شربت الكأس

(43 ب) شربت محتوى الكأس

فجمال مثل (42 أ) و (43 أ) تحير شاذة في تأويلها «الحقيقي»، ما دام المصعب لا يفيض ولا يشرب، ولذلك نحتاج إلى مبدأ مثل مبدأ المجاورة 4 للتنبؤ بتأويلها.

كما تظهر نسقية المبدأ أيضا في معجزة قراءة بعض التعابير المجازية المسكوكة مثل :

(44) حوته كتخنز شواري

بمعنى :

(45) حوته كتخنز الحوت لا خر (في الشواري)

والتي يمكن أن تقابلها في لغات أخرى كالإنجليزية، تمايير مثل :

One bad apple spoils the barrel (46)

وفي معجزة علاقة التمدد الدلالي بين قرامات وحدات مثل : ملعقة، كأس، زجاجة... الخ، التي يمكنها أن تعني الوعاء نفسه، أو المحتوى في صورة مقدار كمي.<sup>(71)</sup> وكلها أمثلة تشير كذلك إلى أن العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 4 علاقة استنتاج ثنائي :

وعاء ←————→ محتوى

#### 12.2.2 - علاقة العال بالمحل

نفترض أن علاقة الوعاء بالمحتوى - وهي أساساً علاقة مجاورة فضائية - تتسع لتتطرق على كيانات أعم في إطار علاقات فضائية أوسع. وبذلك يمكننا أن نشق منها مبدأ تصويريا فرعيا يعالق بين المحل والعال. أما المحل فيشمل كل الفضاءات الممتدة جغرافيا وسياسيا

(71) يلاحظ نوريك (1981) ص 58 - 59، بعدد علاقة التمدد الدلالي في مثال الوحدات المشار إليها، أن العلاقة التصويرية الواردة قائمة بين وظيفتين متبايزتين للشيء، تصعان في نسقين مختلفين : نسق المواد باعتبارها مفادير ومحتويات، ونسق الأشياء باعتبارها أوعية، وليست بين الشيء من حيث هو كذلك، وبينه هو نفسه من وجهة نظر أخرى.

كالبلدان والمدن والمعاصم السياسية ومقرات المؤسسات... الخ. وأما الحال فيشمل الأفراد والجماعات الحالة بهذه الفضاءات كسكان المدن والبلدان وحكام المعاصم ومسؤولي المؤسسات... الخ. فمبدأ المجاورة 4 أ يعالق إذن بين محلات مثل : مدينة، قصر البلدية، برلمان، المغرب، الكرملين، وبين الأفراد والجماعات الحالة بهذه المحلات : سكان المدينة، مسؤولو البلدية، نواب البرلمان، سكان المغرب، حكومة الاتحاد السوفياتي، على التوالي. والإجراء الكامن خلف إدماج مثل هذه العلاقات المختلفة ضمن علاقة واحدة، هو صياغة مبدأ تصوري علاقي واحد، عوض مبادئ متعددة متعاقبة كما نجد عند ليكوف وجونسون (1980) مثلاً: (72)

وتمكن صياغة المبدأ المذكور كالتالي :

#### مبدأ مجاورة 4 أ

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور محلاً ل ص.  
ويبدو أن الأمثلة السابقة تكفي لإبراز نسقية هذا المبدأ وإنتاجيته، بالإضافة إلى معجزة مثل هذه العلاقات في اللغات الطبيعية، كما تظهر في الترابطات الصرفية - الدلالية مثل :  
مغرب - مغربي - مغاربة، ريف - ريفي... الخ.  
وهي أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 4 أ :

محل ←----- حال

#### 13.2.2 - علاقة المالك بالملكية

وهو مبدأ يعالق بين المالكين وملكياتهم. ويكون المالك فرداً أو جماعة، وتؤول الملكية، بشكل موسع، على أنها لا تشمل فقط الأشياء الفيزيائية المنفصلة، وإنما أيضاً كيانات مثل الذاكرة الجيدة والجمال والوظيفة أو المنصب والشهادة العلمية... الخ.  
وتمكن صياغة هذا المبدأ كالتالي :

#### مبدأ مجاورة 5

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور ملكية ل ص.

(72) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 38.

وتتجلى عمومية هذا المبدأ أو نسقيته، في انطباقه لإنتاج علاقات ملكية بين كيانات تنتمي إلى مجالات تصورية مختلفة، كالعلاقة بين الجماعات البشرية وعاداتها ولغاتها، أو بين الأفراد وممتلكاتهم... الخ. ولذلك يمكن للملكية أن تحيل على مالكة، في تعابير مثل :

(47) وصلت سيارة زيد

بمعنى :

(48) وصل زيد

أو مثل :

(49) تزوج عمرو ثروة هائلة

بمعنى :

(50) تزوج عمرو امرأة تملك ثروة هائلة

ولذلك نجد أيضاً بعض التعالقات الصرفية - الدلالية في معاجم اللغات الطبيعية، بين المالك والملكية، في أزواج مثل : ثروة - ثري، عقل - عاقل... الخ. وهي أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 5 :

مالك  $\longleftrightarrow$  ملكية

وتلحق بهذا المبدأ، في عموميته، مجموعة العلاقات التي تربط بين الأشخاص والوظائف أو الأدوار التي يملكونها داخل جماعة معينة. فينطبق المبدأ المذكور ليعالق مثلاً بين وظيفة الرئيس أو الوزير أو المحاسب، وبين الأفراد الذين يملكون هذه الوظائف، أو ليعالق بين الأشخاص، والشهادات أو المراتب العلمية التي حصلوها... الخ. ولذلك فنحن نحيل على الأشخاص سواء بأسمائهم، أو بشهاداتهم ومناصبهم ووظائفهم... بل إن الأطفال مثلاً يتعرفون على وظائف الأشخاص - مثل الأم، الأب، الجد... الخ - قبل التعرف على أسمائهم الشخصية. (73)

ومن العلاقات التي يقيّمها مبدأ المجاورة 5 كذلك، علاقة الفرد بلباسه المميز. ذلك أن اللباس - باعتباره ملكية - يمكنه أن يصاغ بكيفية خاصة تميز لا بيه من الأفراد والجماعات، عن غيرهم. وتلك الحال مثلاً عندما نحيل بشكل اللباس على الجندي أو النادل أو الشرطي أو الممرض أو البهلوان... الخ.



## الفصل الخامس

### مبادئ علاقة دلالية

«يجب أن نوسع نظريتنا للفهم الحقيقي حتى تكون قوية بما فيه الكفاية لرصد الفهم المجازي».

ج.أ. ميلر (1979)، ص : 247

#### 1 . المبادئ العلاقية الدلالية

اعتبرنا في الفصل السابق أن المبادئ العلاقية الدلالية التي تم رصد العلاقات الدلالية في اللغات الطبيعية، مشتقة من مبادئ أعم تعمل على بنية النسق التصوري، أي أن النظرية الدلالية - بما تتضمنه من مبادئ علاقة دلالية - جزء فقط من النظرية العامة لبنية التصورية، وقواعد سلامة الدلالة مجموعة فرعية لقواعد سلامة التصورات.<sup>(1)</sup>

كما أشرنا إلى أن الاختلاف الأساسي الوارد بالنسبة إلينا هنا، يكمن في أن المبادئ التصورية تم أنساق الدلائل عموماً، بينما خصائص المبادئ<sup>(2)</sup> راجعة مباشرة إلى تحديدها بالنسبة لعناصر المستوى الدلالي في الوصف اللغوي، أي تنتمي إلى النظرية الدلالية في حد ذاتها.

فالمبادئ، بكمية أدق، تعمل على رصد العلاقات الدلالية المطردة داخل المعجم، وتخصص القراءات المتعددة للوحدات التي لولا هذه المبادئ لصنفت في المعجم في مداخل

1 . العائلي الفهري (1985)، 198/2، و جاكسون (1978) ص : 203.

2 . نختصر في ما يلي «المبادئ العلاقية الدلالية» في : «المبادئ بالنسبة للمجموع، وفي «المبادئ بالنسبة للمفرد».

منفصلة لا رابط بينها.<sup>(3)</sup> كما ترصد العلاقات بين المداخل المعجمية والتواردات السياقية بكيفية تمكنها من وصف العلاقات الاستعارية والكنائية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية المولدة للوحدات.

وبما أن المبادئ مشتقة إذن من المبادئ التصورية، فإنها تملك كل الخصائص الرئيسية التي تملكها هذه الأخيرة، وتعبّر أيضاً، من وجهة نظر نفسية، عن ميل الشكلمين إلى تعرف الترابطات بين بعض الكيانات الدلالية.

فالمبادئ قائمة أيضاً على الاستنتاج، إذ كما يمكننا أن نقيم علاقة استنتاجية بين تصوري «النار» و«الدخان»، أو بين تصوري «السيف» و«السياف» على أساس المبدأين التصوريين : سبب - مسبب، و : أداة - منفذ، على التوالي، يمكننا أن نعالق استنتاجياً كذلك بين المدخل المعجمي للنار والمدخل المعجمي للدخان على أساس مبدأ كئائي : سبب - مسبب، أو بين المدخل المعجمي للسيف والمدخل المعجمي للسياف عن طريق مبدأ كئائي : أداة - منفذ.

كما أن المبادئ قابلة كذلك للاستعمال المنتج، وتمتلك خاصية النسيجية التي ترتبط هنا بالمعجمية، أي أن المبادئ - كما سنرى - برصدها للترابطات النسيجية في المعجم يمكنها أن تتنبأ بمعجمية ترابطات مولدة. فالمشكل يفهم المعاني المولدة (المنقولة أو الموسعة) للوحدات المعجمية الموجودة مسبقاً في معجمه الذهني، على أساس مثل هذه المبادئ العامة.<sup>(4)</sup>

وتنقسم المبادئ إلى مبادئ استعارية مشتقة من مبادئ المشابهة التصورية، وأخرى كئائية مشتقة من مبادئ المجاورة التصورية، بالمعنى الذي حددناه للمشابهة والمجاورة في الفصل السابق.

أما صياغة هذه المبادئ، فتتخذ عموماً الصورة التي صيغت بها المبادئ التصورية، باستثناء التغييرات الضرورية الناتجة عن حصر مجال انطباق المبادئ في القراءات الدلالية. فإذا أخذنا مبدأ تصورياً مثل الذي يعالق بين السبب والمسبب، أمكننا أن نصوغ المبدأ الكئائي المشتق منه، مع تخصيص س و ص باعتبارهما قراءتين دلالتين، وتخصيص العلاقة الدلالية بينهما، والتي ستكون في هذه الحالة علاقة كئائية :

(3) انظر في ذلك الفصل الموالي.

(4) نعود إلى المعجمية عند حديثنا عن علاقة المبادئ بالمعجم وبالقواعد العرفية المعجمية، في الفصل الموالي.

**مبعد كنائي :**

هناك علاقة كنائية بين القراءة الدلالية س والقراءة الدلالية ص، إذا كانت س و ص تخصصان سببا ومسببه على التوالي.  
وقبل أن نحدد موقع المبادئ الكنائية والاستعارية داخل النظرية الدلالية، وعلاقتها بالمكون الدلالي (قواعد الاسقاط أساسا) للنحو، يجدر بنا أولا أن نثبتها مثلين لانطباقها على المعطيات الواردة.

**1.1 - المبادئ العلاقة الدلالية الاستعارية****1.1.1 - المبدأ الاستعاري 1**

وهو مشتق من مبدأ المشابهة 1 الذي يعالق بين الكيان والنموذج. ويقوم علاقة استعارية بين تمثيلين دلاليين يختلفان في سمة رئيسية (بسيطة أو مركبة). ويمكن صياغته كالتالي :

**مبعد استعاري 1 :**

هناك علاقة استعارية بين س و ص، إذا كانت س مخصصة بالسما م 1، م 2، ... م ن، و ص بالسما م 1، م 2، ... م ل، وتم حذف م ن من س عن طريق تحويل دلالي.  
ويمكن صياغة التحويل الدلالي المذكور كالتالي: (5)

**تحويل دلالي 1 :**

تُحذف السمة م ن من س في الحقل أ، إذا كانت م ن تميزاً من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب لا يتلاءم مع أ.

يرصد المبدأ الاستعاري 1، إلى جانب التحويل الدلالي 1، معطيات نوعية للتوليد الدلالي. وهو يختلف عن القواعد الاستعارية عند ليتش (1981) التي رأيناها في الفصل الثالث، في كونه مشتقا بكيفية واضحة من مبدأ تصوري أعم، وينتمي إلى النظرية الدلالية لا إلى القواعد المعجمية.

فإذا أخذنا محمولات مثل : ضحك، ردد، نادى، وافترضنا تصنيفها دلاليا في المعجم إلى جانب المحمولات التي تصف أفعالا إنسانية، مثل :

(1) ضحك عمرو

(2) ردد زيد الجملة

(3) نادى هند زيدا

(5) تشير س و ص إلى تمثيلات دلالية تتجلى في مجموعة من السما م 1، م 2، ... م ن، وتشير أ، ب، ج إلى حقول دلالية. وانظر نوريك (1981) ص : 80.



أمكن أن نفترض تفضن القراءات الدلالية لمثل هذه المحمولات، سمة مثل [+ إنسان].  
لكن معطيات مثل :

(4) ضحك الثلال

(5) رددت الشجرة الحكاية

(6) نادى الذكرى زينا

تتطلب تأويلات سياقية «غير إنسانية» للمحمولات الثلاثة. وما دمتا نفترض في النظرية الدلالية قدرتها على رصد مثل هذه التوسعات الدلالية، فإن إغناءها بالمبعد الاستعاري 1 يمكنها من ذلك. ففي حالة تأويل (4) - (6) ينطبق التحويل الدلالي 1 على السمة [+ إنسان] في التمثيلات الدلالية لضحك وردد ونادى، وذلك ما دامت هذه السمة، كما يشير التحويل الدلالي 1، تميز هذه المحمولات «الإنسانية» من محمولات مثل : عوى، حمحم، نهق، نبح... الخ، التي تتضمن تمثيلاتها الدلالية السمة [- إنسان]. في حين يتكفل المبعد الاستعاري 1 بإقامة العلاقات الاستعارية بين التأويلات السياقية لضحك وردد ونادى، وقراءاتها المعجمية. ولناخذ مثالا آخر. فالفعل قرأ يعبر، في قراءته المعجمية، عن عملية ذهنية تستلزم تأويل دلائل لغوية مرئية. لكنه يستعمل في سياقات مثل :

(7) قرأ زيد وجه هند (فأحسن بالمأساة)

وهو استعمال يتبأ به المبعد الاستعاري 1. فالتحويل الدلالي 1 ينطبق في هذه الحالة على السمة [+ لغوي] في التمثيل الدلالي للفعل، ما دامت هذه السمة تميز قرأ وأفعال أخرى مثل : تلا، وراجع... الخ، من أفعال أخرى تعبر أيضا عن عمليات ذهنية لكنها لا تستلزم دلائل لغوية مرئية مثل : فكر، تذكر، خمن... ويضمن المبعد الاستعاري 1، وصف التأويل السياقي المولد، عن طريق إبراز علاقته الاستعارية بالقراءة الدلالية المعجمية. وفي حالة أخرى، كتوسع نفس الفعل للدلالة على القراءة عن طريق اللمس (قراءة براى)، في مثل :

(8) قرأ عمرو النص بيده اليسرى.

فإن التحويل الدلالي 1 ينطبق ليس على السمة [+ لغوي]، ولكن على السمة [+ مرئي]. ويبدو أن المثال الأخير خاصة، يشير إلى معجزة التأويل المولد الناتج عن انطباق المبعد الاستعاري 1، ذلك أننا نتحدث عن «قراءة براى» دون أن نحس باستعارية هذا التعبير. وهكذا ينطبق المبعد الاستعاري 1 بكيفية منتجة لتوليد تراكيب دلالية مختلفة باختلاف السمة الدلالية الواردة التي ينطبق عليها التحويل الدلالي 1 في القراءة المعجمية

للمحمول. فينطبق على السمة [- إنسان] في قراءة : نبح، لتوليد تراكيب مثل :

- (9) نبح الأستاذ ساعتين دون جدوى
- وعلى السمة [+ حي] في قراءة : رقص، لتوليد (10) و (11) :
- (10) ترقص شقائق النعمان مع الأطفال (في الحقول)
- (11) ترقص سفن الصيد في الميناء
- وعلى السمة [+ سائل] في قراءة تي : سال، وماج، لتوليد (12) و (13) :
- (12) تسيل شقائق النعمان على خدود الأطفال
- (13) ماجت الجماهير بعنف
- وعلى السمة [+ محسوس] لتوليد تراكيب دلالية متعددة مثل :
- (14) هضمت أسماء الدرس بشكل ممتاز
- (15) أحمد أسرط هذا الفكرة
- (16) عالج عمرو الأزمة الثقافية
- (17) طهر زيد الوضع السيء
- (18) لوئت النظريات الخاطئة فكر زيد
- (19) ذاقته هند الكتاب
- (20) قضى الكتاب الضخم على عمرو
- (21) نسجتنا الاتفاق
- (22) نبذ القوم الأمر
- (23) بنى زيد نظرية

تبين هذه الأمثلة إنتاجية المبعد الاستعاري 1، والمجال الواسع لا نظياقه كلما أسقطنا بعض خصائص الكيانات على خصائص نماذجها، كإسقاط خصائص المحسوس على خصائص المجرد، وإسقاط خصائص الحي على خصائص غير الحي، وإسقاط خصائص الإنسان على خصائص غيره...

ولذلك فإن أية نظرية دلالية كافية يجب أن تتضمن المبعد الاستعاري 1 أو ما يوازيه،<sup>(6)</sup> قصد رصد مثل هذه الإسقاطات، أو التوسعات الدلالية، عوض وصفها بالانحراف أو الشذوذ واعتبارها خارج مجال النظرية الدلالية.

(6) نظير توربك (1981) ص : 87.

## 2.1.1 - المبعد الاستعاري 2

وهو مشتق من مبدأ المشابهة 2، ويربط بين عنصر في حقل معين، وسمة (بسيطة أو مركبة) تلعب دوراً رئيسياً في تخصيص هذا الحقل.

وبما أننا نفترض أن كل مدخل معجمي يتضمن تخصيصاً للسمات، وتخصيصاً للحقل المعجمي الذي ينتمي إليه، يمكننا أن نصوغ المبدأ المذكور كالتالي :

## مبعد استعاري 2

هناك علاقة استعارية بين م و ص، إذا كانت م مخصصة بالسمات م1، م2،... م ن التي تحدد انتماءها إلى أ، وكانت ص السمة م م التي تميزاً من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب ولا يتلاءم مع أ.

إن هناك علاقة بين هذا المبعد الاستعاري 2، والمبعد الاستعاري 1. فبينما يعالِق هذا الأخير بين تمثيلين دلاليين يختلفان في سمة رئيسية، فإن المبعد الاستعاري 2، يعالِق بين تمثيلين دلاليين يشتركان في سمة رئيسية.

ويمكن إبراز هذه العلاقة بصياغة المبعد الاستعاري 2، بكيفية تجعله ينطبق فقط عندما يتم حذف كل السمات عن طريق تحويل دلالي، باستثناء السمة الرئيسية المشتركة. وبذلك فإننا نحتاج إلى تحويل دلالي 2، يحذف كل السمات باستثناء واحدة، بموازاة التحويل الدلالي 1 الذي لا يحذف إلا السمة الرئيسية موضوع الاختلاف بين تمثيلين دلاليين متعالقين استعارياً.

والملاحظ أن المبعد الاستعاري 2، كما صيغ أعلاه، قابل للقراءة العكسية، أي يمكن عكسه لجعله يعالِق بين السمة م س، و م باعتبارها عنصراً في الحقل أ. ومثال ذلك أن سمة مثل [شائك] تكفي لتمييز طبقة القنفاذ (أي : أ) عن طبقات القواضم الأخرى (أي : ب، ج... الخ)، تبعا للتصنيف الذي تعكسه لغة طبيعية معينة في هذا المجال. كما أن سمة مثل [أنثى] تكفي لإبراز طبقة الأمهات، وتمييزها من طبقة الآباء، عندما تتوفر سمة [والدة]، وأن سمة مثل [سائل] تخصص طبقة المواد السائلة وتمييزها من باقي المواد الغازية والصلبة الأخرى.

ولذلك يمكننا أن نعيد صياغة المبعد الاستعاري 2، مع تخصيص التحويل الدلالي المرتبط به، كالتالي :

## مبعد استعاري 2

هناك علاقة استعارية بين س و ص، إذا كانت س السمة م س المشفنة في تخصيص ص : م1، م2، ... م ن، حيث تحذف السمات الأخرى عن طريق تحويل دلالي. ويمكن صياغة التحويل الدلالي المذكور كالتالي :

## تحويل دلالي 2

تحذف السمات من س في الحقل أ، باستثناء السمة م ن، إذا كانت م ن تميزاً من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب ولا يتلام مع أ. إن العلاقة التي يعبر عنها المبعد الاستعاري 2 إذن، تربط بين الورد السياقي لوحدة معينة، حيث تلعب سمة رئيسية من سماتها دوراً أساسياً في «مساهمتها الدلالية (في السياق)، وبين القراءة المعجمية للوحدة المذكورة. فيعمل التحويل الدلالي 2 على وصف التوسع الدلالي للقراءة المعجمية لهذه الوحدة، عن طريق إبراز السمة الواردة سياقياً.<sup>(7)</sup> هكذا ينطبق التحويل الدلالي 2 على القراءات المعجمية لوحدات مثل : أسد، ثعلب، ذئب، لإبراز السمات : [شجاع] و [ماكراً] و [محتال] على التوالي، في :

(24) رأيت أسداً في الحمام

(25) كلمني ثعلب في بهو الفندق

(26) أعرف ذئباً في إدارة الكلية

وذلك ما دامت هذه السمات تميز الأسود والثعالب والذئاب من أية طبقة أخرى من الحيوانات التي نند إلىها خصائص مخالفة. ثم يتكفل المبعد الاستعاري 2 بإقامة العلاقة الاستعارية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية للوحدات المذكورة.

كذلك الأمر بالنسبة لإبراز سمات مثل : [جميل] و [ضخم] و [بليد]، بالنسبة

للوحدات : قمر وجبل وحمار، على التوالي، في :

(27) تزوج زيد قمرًا

(28) صار عمرو جبلاً في الشارع

(29) نجح حمار في الانتخابات

أو لإبراز سمة مثل : [طويل]، بالنسبة لوحدة مثل : نخلة، في :

(30) زيد نخلة

(7) نفسه ص ص : 83 - 85.

ومن ثمة تظهر نسقية المبعد الاستعماري 2 وإنتاجيته في توليد فئة واسعة من الاستعارات - نجد الكثير منها ممعجا مسكوكا - تقوم عموما على ربط عناصر تمتلك - في تصورنا - بعض الخصائص التي نعتبرها سمات مميزة لها، بكيانات معينة، قصد إسناد تلك الخصائص إلى هذه الكيانات. وذلك كربط الورد بالخدود، والبحر بالجواد، والنجس بالعيون، والقمر بالجميل، واللؤلؤ بالدموع، والفأر بالجبان، والأسد بالشجاع... الخ.

## 2.1 - المبادئ العلاقية الدلالية الكنائية

### 1.2.1 - المبعد الكنائي 1

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 1. ويعالق بين القراءات الدلالية التي تخصص السبب، والقراءات الدلالية التي تخصص المسبب. وتمكن صياغته كالتالي :

#### مبدأ كنائي 1

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان سببا ومسببه على

التوالي.

ان جملا مثل :

(31) أمطرت السماء نباتا

(32) تنضح أرض الخليج بالعملة الصعبة

تعتبر في نظرية مثل نظرية كاتز (1972)، أمثلة للجمل الشاذة. وذلك تبعا لكون الوجدتين : نبات وعملة، تتضمنان سمة مثل [- سائل]، بينما يتطلب الفعلان : أمطر ونضح، مفعولات تتضمن سمة مثل [+ سائل].

وهنا نقص واضح في النظرية المذكورة، ما دام المتكلمون ينتجون مثل هذه الجمل ويفهمونها باعتبارها جملا سليمة.

أما في نظرية معناة بمبادئ علاقية دلالية يمكن أن ترصد المعطيات المذكورة، فإن (31) و (32) لن تعتبر شاذتين. ذلك أن النظرية تتضمن مبدا كنائيا ينطبق على الوحدات التي تتضمن سمات متعارضة، فيصح بذلك لقواعد الإسقاط بأن تنطبق من جديد بشكل سليم.

فالمبعد الكنائي 1 أعلاه، ينطبق في مثل هذه الحالات ليعالق بين التمثيلات الدلالية المخصصة للسبب، والتمثيلات الدلالية المخصصة للمسبب. فمن طريقه يتم التعالق بين النبات (أي ص المسبب) المتضمن للسمة [- سائل] وبين تمثيل دلالي يخص سبب ص (أي س السبب) ويستلزم السمة [+ سائل] مثل : مطر. وبذلك يمكن الوصول إلى قراءة

سليمة للجملة (31)، موافقة لقراءة مثل :

(31) أمطرت السماء مطرا تسبب في ظهور النبات

فالعلاقة التي يقيمها المبعد الكنتائي 1، تسمح إذن بربط ص (المسبب) بأي تمثيل دلالي من يخصص شيئا تتصور أنه سبب في ص.

ومن ثمة أيضا يمكن تأويل (32) على أساس العلاقة الكنتائية التي يقيمها المبعد الكنتائي 1 بين العملة الصعبة، باعتبارها مسببا، وبين البترول باعتباره سببا. ويمكن تأويل (33) و (34) استنادا إلى نفس المبعد الكنتائي<sup>(8)</sup> الذي يعالق بين الشفاء (المسبب) والدواء (السبب) في (33)، وبين القوة (المسببة) والسلاح (السبب) في (34) :

(33) تناولت كأس الشفاء

(34) أعدوا لهم القوة

كما يعالق بين النار (المسببة) والحرام (السبب) في :

(35) أكل في بطنه ناراً

وبين المطر (السبب) والنبات (المسبب) في :

(36) رعى الجواد المطر

ومن الأمثلة الإضافية التي يوردها نوريك (1981) للدلالة على إنتاجية المبعد

الكنتائي 1، تعابير مثل :

(37) أفرغ زيد الكأس

بمعنى : شربه، للتعبير عن السبب بالمسبب، ومثل :

(38) أكتب الاستدعاءات

بمعنى :

(38) أ استدع الضيوف

لتعبير عن المسبب بالسبب.<sup>(9)</sup>

كما تتجلى إنتاجية المبعد الكنتائي 1 في انطباقه لإقامة علاقات بين التأويلات

السياقية لوحدات متعددة الدلالة، مثل : الضوء، في :

(39) أشعل زيد الضوء

(8) الأمثلة من (31) إلى (36) توردتها كتب البلاغة في أبواب «البيان» ضمن «المجاز المرسل». انظر مثلا : علوم البلاغة للمرازي ص : 258.

(9) انظر نوريك (1981) ص : 87.

التي تؤول على الضوء 1 : «الطاقة المرئية» (المسبب)، أو على الضوء 2 : «المصباح  
منبع الضوء» (السبب). أو مثل : المفاجأة، في :  
(40) أدهشتني المفاجأة  
التي تؤول على المفاجأة 1 : «الحالة الذهنية» (المسبب)، أو على المفاجأة 2 : «الفعل  
أو الشيء» المتسبب في المفاجأة 1.  
وتظهر نسقية المبعد الكنائي 1 كذلك في تحديده لترابطات دلالية بين وحدات  
معجمية غير متعلقة صرفياً، مثل الترابطات السببية التالية :

أخذ	-	امتلك
تعلم	-	عرف
قتل	-	مات
...		

إذ تصور أفعالاً مثل الأخذ والتعلم والقتل، مسببة لحالات الامتلاك والمعرفة والموت  
على التوالي.

#### 2.2.1 - المبعد الكنائي 1 أ

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 1 أ، ومتفرع عن المبعد الكنائي 1، باعتبار أن العلاقة  
التي يقيمها المبعد الكنائي 1 أ بين القراءات الدلالية المخصصة للمنتوج والقراءات الدلالية  
المخصصة للمنتج، علاقة متفرعة عن علاقة سببية أعم يعبر عنها المبعد الكنائي 1 أعلاه. فقد  
رأينا، في الفصل السابق، أنه يمكننا، على مستوى أعلى من التجريد، أن نتصور منتج شيء ما  
بمثابة سبب في وجود هذا الشيء.

ويمكننا أن نصوغ المبعد الكنائي 1 أ، كالتالي :

#### مبعد كنائي 1 أ

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان منتوجاً ومنتجاً على  
التوالي.

إننا نحتاج إلى مبدأ كهذا لرصد تأويل بنيات يبدو أنها تخلق مشكلاً لأية نظرية دلالية  
لا تتضمن ما يوازيه. فبالنسبة لنظرية دلالية مثل هذه الأخيرة، تعتبر البنيات (41) و (42)

و (43) بنيات منحرفة من حيث خرقها لبعض القيود الانتقائية التي تفرضها الأفعال فيها على مفعولاتها :

(41) قرأت سيويه

(42) درست ابن هشام

(43) حفظ عمرو السكاكي

فالأفعال الثلاثة : قرأ ودرس وحفظ، تشترك - في هذه السياقات - في فرض قيد انتقائي على مفعولاتها يستلزم تضمن هذه الأخيرة لسمات مثل [-حي] و [+لغوي]، في حين أن سيويه وابن هشام والسكاكي أعلام تتضمن الـمة [+إنسانا] (والـمة الحشوية [+حي]). وبذلك لن تحظى البنيات المذكورة بتأويلات دلالية في مثل النظرية المقصودة. أما النظرية الدلالية المغناة بمبادئ مثل المبعد الكنائي 1 أ، فإنها تتنبأ بتأويل هذه البنيات. فينطبق المبعد الكنائي 1 أ عندما يفرق انطباق قواعد الإسقاط، لبعاليق بين التمثيلات الدلالية المخصصة للمنتوج، والتمثيلات الدلالية المخصصة للمنتج، أي بين ص (سيويه) المتضمن لسمات مثل [+إنسانا]، وبين التمثيل الدلالي س المخصص لمنتوج ص (الكتاب)، والمتضمن لسمات مثل [-حي] و [+لغوي]. فالمبعد الكنائي 1 أ يعمل إذن على ربط ص (المنتج) بالتمثيل الدلالي س الذي يعين كيانا تُتصور أنه منتج ص، وبذلك يسمح لقواعد الإسقاط بالانطباق بصورة سليمة، للوصول إلى قراءة للجمل (41) موافقة لقراءة مثل (41 أ) :

(41 أ) قرأت كتاب سيويه

ويوصلنا نفس التحليل إلى تحليل (42) و (43) بصورة مماثلة.

كما يتنبأ المبعد الكنائي 1 أ بالقراءة الكنائية لتعابير مثل :

(44) تحتاج الرواية إلى خيال واسع

بمعنى :

(44 أ) يحتاج الروائي إلى خيال واسع

إن المبعد الكنائي 1 أ ينطبق إذن كلما استخدمنا كيانا للإحالة على كيان آخر مرتبط به عن طريق علاقة المنتج بالمنتوج.<sup>(10)</sup> ومن ثمة تظهر إنتاجيته في توليد بنيات كنائية

(10) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص ص : 35 - 40.



يحيل فيها المنتج على المنتج، كإحالة الرسام على اللوحة، في مثل :

(45) اشترى زيد بيكاسو بئمن خيالي

وإحالة منتج الخمر على منتوجه، في مثل :

(46) يشرب عمرو جوني والكر

وإحالة منتج السجائر على منتوجه، في مثل :

(47) لم يدخن زيد دنهيل منذ مدة طويلة

وإحالة صانع السيارة على منتوجه، في مثل :

(48) تفضل هند شراء بوجو

وتظهر نسقية المبعد الكنائي 1 أ، بالإضافة إلى ما سبق، في إقامته لعلاقات دلالية

معجمية بين وحدات غير متعاقبة صرفياً مثل :

مؤلف	-	كتاب
نجار	-	طاولة
رسام	-	لوحة
...		

وبين وحدات متعاقبة صرفياً، مثل :

مسرحي	-	مسرحية
مؤلف	-	مؤلف
روائي	-	رواية
...		

### 3.2.1 - المبعد الكنائي 1 ب

وهو مبدأ مشتق من مبدأ المجاورة 1 ب، ومتفرع أيضاً عن المبعد الكنائي 1 أ، ويقوم علاقة كنائية بين تمثيلات دلالية مخصصة للكيانات الطبيعية، وتمثيلات دلالية مخصصة لمصادرها الطبيعية، وتمكن صياغته كالتالي :

مبعد كنائي 1 ب

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان نتاجاً طبيعياً ومصدره الطبيعي على التوالي.

وتظهر نسقية هذه العلاقة الكنائية في معجم اللغة العربية، في وجود وحدات ملتبة دلالياً، يمكنها أن تدل على الشيء نفسه أو على مصدره الطبيعي. فالطماطم تدل على «الشمرة» (أي التناج) في مثل :

(49) أكلت طماطم طرية

أو على «النبات» (أي المصدر الطبيعي) في مثل :

(50) أزهرت الطماطم

والغنم يدل على «اللحم»، في مثل :

(51) تناول زيد غنما

أو على «الحيوان»، في مثل :

(52) كان عمرو يرعى الغنم

والزيتونة تدل على «الشمرة»، في مثل :

(53) لم يبق في الصحن إلا زيتونة واحدة

أو على «الشجرة»، في مثل :

(54) حطمت العاصفة زيتونة زيد

ومثل ذلك وحدات كثيرة كالقطن والدجاج والموز... الخ.

وتتجلى إنتاجية السبع الكنائي 1 ب في انطباقه لتأويل بنيات كنائية يحيل فيها

التناج على مصدره الطبيعي، مثل :

(55) إني أراني أعصر خمراً

حيث يحيل الخمر على «العنب». ومثل :

(56) لزيد تسعة هكتارات من السكر

حيث يحيل السكر على «الشمندر» أو «قصب السكر». ومثل.

(57) في حظيرة عمرو مئات اللترات من الحليب

حيث يحيل الحليب على «البقر». ومثل :

(58) في السهول أطنان من الحبوب

حيث تحيل الحبوب على مصدرها النباتي. ومثل :

(59) غرست شجراً

حيث يحيل الشجر على «البدور»<sup>(11)</sup>.

كما نجد بنيات يحيل فيها المصدر الطبيعي على النتائج الطبيعي، مثل :

(60) شربت جوزاً وشربت هند تفاحاً

حيث يحيل الجوز والتفاح على «العصير» المستخلص منهما<sup>(12)</sup>.

وبذلك يتضح أن تأويل مثل هذه التراكيب يستلزم تضم النظرية الدلالية لمبدأ مثل المبعد الكنائي 1 ب، حتى لا تعتبر هذه التراكيب الدلالية، التي يدعها المتكلمون ويؤولونها بكيفية تلقائية، تراكيب شاذة دلالية.

#### 4.2.1 - المبعد الكنائي 1 ج

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 1 ج، ومترفع كذلك عن المبعد الكنائي 1. وهو يقيم علاقة كنائية بين تمثيل دلالي يخصص المنتج، وتمثيل دلالي يخصص الأداة التي يستلزمها إنتاجه بكيفية رئيسية. ويمكن صياغته كالتالي :

#### مبعد كنائي 1 ج

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخصص منتجاً، و ص أداة رئيسية في إنتاج س.

بالإضافة إلى الترابطات الدلالية التي يقيمها هذا المبعد الكنائي بين وحدات غير متعاقبة صرفياً، مثل :

نول	-	نسيج
فرشة	-	لوحة
قلم	-	كتاب
...		

(11) يملك بعض القدماء مثل هذه المحطات في باب «اعتبار ما سيكون». انظر مثلاً : المراغي ص : 260. في حين يملكها البعض الآخر في باب «السبيبة». انظر مثلاً الرازي، عن السيوطي في «المزهر» : 359/1.

(12) وتلك أمثلة مثل (60). عند القدماء، في باب «اعتبار ما كان». انظر المراغي مثلاً ص : 260. كما أن هذا الأخير يملك مثل :

(أ) دخلت الشير من الكوة.

حيث تحيل الشمس على «الضوء» الصادر عنها، في باب «العزومية». انظر المراغي ص : 259.

فإن نسقته تجلّى في أزواج من الوحدات المتعاقبة صرفياً والدالة على الأدوات ومنتوجاتها، مثل :

(آلة) راقنة	-	(بحث) مرقون
طاحونة	-	طحين
عصارة	-	عصير
...		

كما تجلّى في بعض الوحدات الملتبسة دلاليًا، والتي يمكن أن تدل على الأداة أو على المنتوج، كما في اللسان، التي تدل على «العضو» أو على «اللغة» التي تنتج عن استخدامه.

وتظهر إنتاجية السبع الكنائي 1 ج في انطباقه لتوليد بنيات كنائية، مثل :

(61) يفضل زيد القلم على الكمان

حيث يحيل القلم على «الكتاب»، والكمان على «الموسيقى».

ومثل :

(62) تعتقد هند أن الكاميرا أغنى من الفرشة

حيث تحيل الكاميرا على «الصورة»، والفرشة على «اللوح». ومن ذلك أيضا ما يدعوه

بعض القدماء «بالآلية»<sup>(13)</sup> ويمثلون له بمثل :

(63) يتكلم زيد خمسة ألسن

(64) (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه)

حيث يحيل اللسان (الأداة) على المنتوج (اللغة).

#### 5.2.7 - السبع الكنائي 2

هناك فئة أخرى من المياعد الكنائية تشترك في كونها تخصص ترابطات بين العناصر التي تدخل في إنجاز الأفعال (acts)، فتربط بين التمثيلات الدلالية المخصصة للأفعال والتمثيلات الدلالية المخصصة لموضوعاتها (objects) ومنفذيها (agents) والأدوات الرئيسية المستخدمة في إنجازها.

11.3 انظر مثلا المراغي ص 260 - 261، المعطى (64) : سورة ابراهيم 4.

وبذلك تكون بصدد مبادئ كنائية أربعة تخصص علاقات الفعل بالموضوع، والفعل بالأداة، والفعل بالمنفذ، والمنفذ بالأداة. ويمكننا أن نلاحظ أن الإمكانيات العلاقية الأخرى، كعلاقة المنفذ بالموضوع وعلاقة الأداة بالموضوع، تدخل في علاقة السببية، وقد حددناها سابقاً باعتبارها علاقات بين المنتج والمنتوج، وبين الأداة والمنتوج على التوالي.

إن المبدأ الكنائي 2 مشتق من مبدأ المجاورة 2، ويعالق بين التمثيل الدلالي المخصص للفعل، والتمثيل الدلالي المخصص للموضوع، ويمكن صياغته كالتالي:

### مبدأ كنائي 2

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان فعلاً وموضوعه على التوالي.

وتتجلى إنتاجية هذا المبدأ الكنائي في سلاسل كاملة من الترابطات المعجمية، على رأسها الترابطات القائمة بين وحدات متعاقبة صرفياً، مثل :

كتب	-	كتابة
لبس	-	لباس
خبز	-	خبز
دخن	-	دخان (سجائر)
شرب	-	شراب
أكل	-	أكل
...		

كما تتضح نسقته في وجود وحدات معجمية يمكنها أن تدل على الفعل نفسه أو على موضوع إنجاز الفعل. ذلك مثال وحدات مثل : أكل، التي تدل على فعل الأكل، في مثل :

(65) حان موعد الأكل

أو على موضوع الفعل من المواد الغذائية، في مثل :

(66) لم أذق أكلاً لذيذاً كهنا

ومثل : رسم : التي تدل على فعل الرسم، في مثل :

(67) بعض الفنانين يفضلون الرسم صباحاً

أو على المرسوم، في مثل :

(68) هذا الرسم جميل بخطوطه المائلة

ومن ذلك أيضا ما يورده القدماء في باب «إطلاق المصدر على اسم المفعول»، (14)

مثل :

(69) ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه﴾

حيث يحيل العلم على «المعلوم». أو في باب «إطلاق اسم المفعول على المصدر»، (15)

مثل :

(70) (بأيكم المفتون)

حيث يحيل المفتون على «الفتنة».

### 6.2.1 - المبعد الكنائي 2 أ

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 أ، ومتفرع عن المبعد الكنائي 2، ويمالق بين التمثيل

الدلالي المخصص للفعل، والتمثيل الدلالي المخصص للأداة التي يتطلبها إنجاز الفعل، وتمكن

صيغته كالتالي :

### مبعد كنائي 2 أ

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخصص فعلاً و ص الأداة التي

يتلزمها إنجاز س.

وتتجلى نسقية المبعد الكنائي 2 أ، في الترابطات المعجمية التي نجدها بين وحدات

متعاقبة صرفياً، تدل على الفعل وعلى أداة إنجازه، مثل :

طرّق	-	مطرقة
طحن	-	طاحونة
قص	-	مقص
عابن	-	عين
صفى	-	مصفاة
ساف	-	سيف

[14] نفسه ص : 262. المعطى (69) : سورة البقرة 255.

[15] نفسه ن. ص. المعطى (70) : سورة القلم 5.

فتح	-	مفتاح
رأس	-	رأس
معا	-	محاة
...		

بالإضافة إلى الترابطات المعجمية بين وحدات غير متعاقبة صرفياً، مثل :

ركل	-	رجل
لكم	-	يد

وهي ترابطات تنتمي إلى البنية التصورية لمثل هذه الأفعال، كما يعبر عن ذلك عدم

إمكان (71) و (72) :

(71) \* ركله بيده

(72) \* لكمه برجله

وتظهر إنتاجية المبعد الكنائي 2 أ في انطباقه لتوليد بنيات كنائية نحيل فيها على

الفعل بالأداة المتميزة التي يتطلبها إنجاز هذا الفعل. فنقول مثلاً :

(73) أتعب الكمان زيناً لأنه أصعب من الطبل

فنجيل على فعل العزف بأداته، وعلى فعل الثقر بأداته أيضاً. ونقول :

(74) البندقية أنجع من القلم

للدلالة على أن فعل النضال المسلح أنجع من فعل النضال الفكري. ونقول :

(75) قضى السوط على السجين

للدلالة على فعل الجلد بأداته.

وكلها معطيات يتطلب رصدها إغناء النظرية الدلالية ببدء علاقي دلالي مثل المبعد

الكنائي 2 أ.

#### 7.2.1 - المبعد الكنائي 2 ب

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 ب، ومتفرع أيضاً عن المبعد الكنائي 2، ويقيم علاقة

بين تمثيلات دلالية تخصص الفعل، وتمثيلات دلالية تخصص منفذ الفعل.

وقد لا تغلو لفة طبيعية من أزواج من الوحدات المتعاقبة صرفيا، والدالة على أفعال ومنفذين، مثل :

ملاك	-	لاكم
طباخ	-	طبخ
حلاق	-	حلق
سجان	-	سجن
نجار	-	نجر
		...

وتمكن صياغة هذا المبدأ الكنائسي كالتالي :

#### مبدأ كنائي 2 ب

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان فعلا ومنفذه على التوالي.

وتجلى إنتاجية المبدأ الكنائي 2 ب، في انطباقه لتوليد بنيات كنائية يحيل فيها المنفذ على الفعل، مثل :

(76) يحتاج الملاك إلى استعداد بدني خاص

(77) يحتاج الطباخ إلى نار

للدلالة على أن فعل الملاكمة يتطلب استعدادا خاصا، وعلى أن فعل الطبخ يتطلب توفر النار.

ومن ذلك أيضا ما يورده القدعاء في باب «إطلاق اسم الفاعل على المصدر»، (16) مثل :

(78) ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كاذِبَةٌ﴾

أي : «تكذيب».

كما أن الفعل يمكن أن يحيل على المنفذ في مثل :

(79) ووجه الهجوم بدفاع مستميت

(16) نفسه، ن. ص. المعطى (78) - سورة الواقعة 2.



حيث يدل فعل الهجوم وفعل الدفاع على المهاجمين والمدافعين على التوالي. ومثل :  
 (80) عمل التأليف الجاد على تنوير العقول  
 حيث يدل فعل التأليف على المؤلفين.  
 8.2.1 - المبعد الكنائي 2 ج

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 ج. ويتعلق هذا المبعد الكنائي الرابع، ضمن المبعاد الكنائية التي تخصص العلاقات بين العناصر المتدخلة في إنجاز الأفعال، بإقامة ترابط بين التمثيل الدلالي المخصص للمنفذ، والتمثيل الدلالي المخصص للأداة المتميزة المستخدمة في إنجاز الفعل، كالتربط بين المحارب والسلاح، والكاتب والقلم... الخ. وتمكن صياغة هذا المبعد الكنائي كالتالي :

#### مبعد كنائي 2 ج

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخصص منفذ ف، و ص الأداة التي يستخدمها س في تنفيذ ف.  
 وتظهر نسقية المبعد الكنائي 2 ج، في إقامته ترابطات دلالية بين وحدات متعاقبة صرفياً، مثل الأزواج التالية :

سيف	-	سياف
طبال	-	طبال
نابل	-	نابل
حابل	-	حابل
		...

وفي بعض الوحدات مثل : راقنة، التي يمكنها أن تدل على المنفذ، في مثل :  
 (81) تأخرت الراقنة عن موعد العمل  
 أو على الأداة (أو الآلة)، في مثل :  
 (82) اشترى زيد راقنة كهربائية

وتتجلى إنتاجية المبعد الكنائي 2 ج، في انطباقه لتوليد بنيات كنائية نحيل فيها بالأداة على المنفذ،<sup>(17)</sup> مثل :

(83) قرأت لـقلم بارع

(84) يتصدر القانون والعود الجوقة

(85) شدا الناي الليل كله

فـنحـيل بالقلم على «الكاتب» في (83)، وبالقانون والعود والناي على «المازفين» بهذه الآلات في (84) و (85).

### 9.2.1 - المبعد الكنائي 3

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 3، ويمالق بين التمثيل الدلالي المخصص لأي جزء من أجزاء كيان معين، والتمثيل الدلالي المخصص لهذا الكيان باعتباره كلاً. وتمكن صياغة هذا المبعد الكنائي كالتالي :

#### مبعد كنائي 3

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخصص جزءاً من الكل ص. ويمكن هنا المبعد الكنائي من رصد ترابطات كنائية نحيل فيها بالجزء على الكل، كإطلاق الشراع على السفينة، والنصل على الرمح، والرقبة على الإنسان، والعين على الجاسوس... الخ، أو بالكل على الجزء، كإطلاق الأصابع على رؤوس الأنامل،<sup>(18)</sup> في مثل :

(86) ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾

كما تظهر إنتاجية المبعد الكنائي 3، في توليد تعابير مثل :

(87) اشترى زيد عجلة

حيث تدل المجلة على «الدراجة». ومثل :

(88) أعرف في الجامعة رؤوساً فارخة

حيث تدل الرؤوس على «أشخاص» جاهلين. ومثل :

(89) كثرت الأيدي العاطلة

حيث تدل الأيدي على «الأشخاص» العاطلين... الخ.<sup>(19)</sup>

17 وانظر لـكوف وجونسون (1980) ص : 38.

18 انظر شـرايـح ص : 259. المـعـطى (86) : سورة البقرة 19.

19 وانظر لـكوف وجونسون (1980) ص ص : 36 - 38.

## 10.2.1 - المبعد الكنائي 3 أ

إن المبعد الكنائي 3 يعالق إذن بين كيانات يعتبر بعضها جزءاً من البعض الآخر. لكن علاقة الجزء بالكل تنطبق أيضاً - على مستوى أعلى من التجريد - لتعالق بين أفعال (أو عمليات) مركبة، وبعض الأفعال (أو العمليات) البسيطة التي تعتبر أجزاء رئيسية في إنجاز هذه الأفعال المركبة. وذلك مثل العلاقة بين فعل الأكل، والأفعال البسيطة التي يتلزمها إنجازه كالمضغ والبلع... الخ.

ولذلك نحتاج، لرصد مثل هذه الترابطات، إلى مبعد كنائي متفرع عن المبعد الكنائي 3، نصوغه كالتالي :

## مبعد كنائي 3 أ

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخصص فعلاً بسيطاً رئيسياً في إنجاز الفعل المركب ص.

فالمبعد الكنائي 3 أ يعالق بين التمثيلات الدلالية لوحداث تصف أفعالاً (أو عمليات) مركبة، والتمثيلات الدلالية لوحداث تصف الأفعال (أو العمليات) البسيطة التي تعتبر رئيسية في تحقيقها. فالفعل : طبخ، الذي يدل في معناه البسيط على «الإنضاج بمرق ونحوه»<sup>(90)</sup> يتبع للدلالة المركبة على مجمل الأفعال (أو العمليات) التي يتلزمها تحقيقه كالغسل والقطع وإيقاد النار وملء الأواني وإعداد المواد... الخ. وبذلك فالمبعد الكنائي 3 أ يعالق بين فعل الطبخ المركب في (90)، ومتواليه الأفعال البسيطة التي يتطلبها إنجازه في (91) :

(90) طبخ زيد البطاطس

(91) أعد زيد الأواني وقشر البطاطس وغسلها وقطعها... وطبخها في المرق

ومثل ذلك نقول :

(92) ذهب عمرو إلى السوق

للدلالة على مجمل الأفعال والعمليات التي يتلزمها إنجاز مثل هذا الفعل المركب. ويدخل في هذا الإطار كثير مما اعتبره القدماء من باب «دلالة الخاص على العام».

كدلالة «الركوع» على «الصلاة»،<sup>(21)</sup> أو «القيام» على «الصلاة» في مثل :

(93) ﴿قم الليل إلا قليلاً﴾

أي : «صله».<sup>(22)</sup>

كما يوردون «علاقة الخاص بالعام»، في حديثهم عن نقل «الاسم اللغوي» إلى المعنى الشرعي، كما في نقل اسم «الصلاة» من مجرد «الاتباع» إلى «مجموع الأفعال الشرعية» التي يعنىها الاسم شرعاً، حتى أنه «لا يخطر ببال السامع والمتكلم إلا جملة هذه الأفعال دون «الاتباع»».<sup>(23)</sup> ويوردون «علاقة العام بالخاص» في نقل «الصوم» من إفادته في اللفظة «الإسك» إلى إفادته في الشريعة «إسكاً مخصوصاً»...<sup>(24)</sup> الخ.

#### 11.2.1 - المبعد الكنائي 4

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 4، ويقوم ترابطات كنائية بين التمثيلات الدلالية للوحدات الدالة على الأوعية، والتمثيلات الدلالية للوحدات الدالة على محتوياتها. وتمكن صياغته كالتالي :

#### مبعد كنائي 4

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان وعاء ومحتواه على التوالي.

وتظهر معجزة العلاقة الكنائية التي يعبر عنها المبعد الكنائي 4، في الدلالة النقية المزدوجة لبعض الوحدات التي يمكنها أن تدل على الوعاء أو على محتواه في صورة مقدار كمي، مثل : ملعقة، كأس، زجاجة، علبة، صحن، كيس... الخ. وعن لغة فإن المبعد الكنائي 4، يمكننا من رصد العلاقات الكنائية بين جملي كل زوج من الأزواج التالية :

(94) شربت الكأس

(94 أ) شربت محتوى الكأس

(95) كانت الزجاجاة مرة

(95 أ) كان محتوى الزجاجاة مرة

(96) أكل عمرو الصحن كله

(96 أ) أكل عمرو محتوى الصحن كله

121 انظر : إرشاد الفحول للثوكاني ص : 23.

122 انظر المراهي ص : 259. المعنى (93) : سورة المرحل 2.

123 انظر : المعتمد المصري 1 - 25.

124 انظر الفصل الأول.

كما تتجلى إنتاجية المبعد الكنائي 4 في انطباقه لتوليد بنيات كنائية تؤول فيها  
الوحدات المخصصة للمحتوى على الأوعية التي تحتويه، كالعلاقة بين الجملتين :

(97) قلب الحليب

(97 أ) قلب وعاء الحليب

أو بين الجملتين :

(98) وسم زيد الخمر بعلامة مميزة

(98 أ) وسم زيد زجاجة الخمر بعلامة مميزة

12.2.1 - المبعد الكنائي 4 أ

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 4 أ، ومتفرع عن المبعد الكنائي 4، ويربط بين  
التمثيلات الدلالية المخصصة للمعلمات، والتمثيلات الدلالية المخصصة للمحاليين في هذه  
المحلات.

فالمبعد الكنائي 4 أ يرصد العلاقة الدلالية الكنائية بين قراءة وحدة مثل : المدينة،  
باعتبارها محلاً، وقراءتها باعتبارها حالاً. ومن ثمة بنيات كنائية نحيل فيها على الحال  
بالمحل، مثل :

(99) استقبلت المدينة زيدا

أي : سكانها، أو مثل :

(100) ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾

أي : أهلها، أو مثل :

(101) سافرت الدار كلها

أي : سكانها.

فتظهر إنتاجية المبعد الكنائي 4 أ في انطباقه لتوليد مثل هذه البنيات، وبنيات  
مشابهة نحيل فيها بالمؤسسات التي نعتبرها أمكنة أو محلات، على الأفراد المسؤولين بهذه  
المؤسسات، مثل :

(102) قبل البيت الأبيض القرار

(103) رفض الكرملين المعاهدة

(104) قدمت بغداد مشروعاً للسلام

(105) فرضت باريس تأشيرة الدخول على الأجانب

(106) وافق البرلمان على المشروع

أي : نوابه. ومثل :

(107) ساهمت الكلية في الندوة الثقافية

أي : أساتذتها. ومثل :

(108) حاكمت المحكمة المتهمين

أي : قضاتها... (25) الخ.

ويضاف إلى هذه الأمثلة أمثلة أخرى تعبر عن تصورنا للزمان باعتباره مكاناً. فنحيل بالمراحل الزمنية - التي تعتبر عندئذ محلات - على من عاش فيها. وبذلك يمتد انطباق المبعد الكنائي 4 أ من البعد الفضائي إلى البعد الزمني، ليولد بنيات مثل :

(109) لم يقدر القرن السابع عشر جاليلي

(110) أدركت العصور الحديثة قيمة العلم

للإحالة على الناس الذين عاشوا في القرن السابع، وفي العصور الحديثة على التوالي. ويمكننا أن نجد، بالإضافة إلى ما سبق، دليلاً آخر على نقيية المبعد الكنائي 4 أ، وذلك في معجزة التعالقات الصرفية الدلالية بين الوحدات المخصصة للمحل والوحدات المخصصة للحال، مثل :

مغرب	-	مغربي
قروية	-	قروي
بحر	-	بحري
...		

أما المبعد الكنائي الذي يرصد التعالقات المذكورة، فنتمكن صياغته كالتالي :

مبعد كنائي 4 أ

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان حالاً ومحللاً على التوالي.

### 13.2.1 - المبعد الكنائي 5

أما المبعد العلاقي الدلالي الكنائي الأخير، فمشتق من مبدأ المجاورة 5، ويقوم علاقات كنائية بين المالكين وملكياتهم. انه يربط بين التمثيلات الدلالية للمالكين سواء كانوا

أفراداً أو جماعات، والتمثيلات الدلالية لمليكاتهم سواء كانت أشياء منفصلة أو كيانات مثل  
الذاكرة الجيدة والعادات واللغة والوظائف المؤسسية الاجتماعية والسياسية... الخ.

إننا تصور اللغة أو العادات الحضارية، ملكية لأصحابها، ولذلك نسمي اللغات  
والحضارات بأسماء أصحابها، ونحيل على المتكلمين ببعض خصائص لغاتهم، فنقول مثلاً :

(111) العربية لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك

(112) اللهجة الحجازية لا تهمز

(113) ألم تعرف الحضارة العربية رسم الأشخاص ؟

ولذلك أيضاً تسرق اللغة أو الكتابة، كما تسرق أية ملكية أخرى، فيقال :

(114) يسرق المستعمر الثروة والحضارة واللغة

ونجد في بعض المنشورات العراقية العالية من يقول :

(115) لقد سرق الفرس الكتابة العربية

وتتجلى إنتاجية الميمد الكنائي 5 في انطباقه لتوليد بنيات كنائية نحيل فيها ببعض

الخصائص التي نعتبرها ملكيات، على من يملكها من الأشخاص، مثل :

(116) س : هل سألت زيدا ؟

ص : أجل، سألت ذاكرة خارقة للعادة حقاً !

أو مثل :

(117) س : هل رأيت هنذا ؟

ص : رأيت جمالاً لم تره في حياتك !

أو بنيات نحيل فيها على الأشخاص بما يملكونه من أشياء، مثل :

(118) وصلت سيارة زيد.

أي : وصل زيد، ومثل :

(119) تزوج عمرو ثروة هائلة

أي : امرأة تملك ثروة هائلة.

وتظهر نسقية المبعاد الكنائسي 5، في معجزة بعض التعالقات الصرفية الدلالية بين وحدات مخصصة للمالك ووحدات مخصصة للملكية، مثل :

مالك	-	ملكية
عاقل	-	عقل
ثري	-	ثروة
...		

وبذلك يمكننا أن نضوغ المبعاد الكنائسي 5 كالتالي :

### مبعد كنائسي 5

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان مالكاً وملكيتيه على التوالي.

ويمكننا على مستوى أعلى من التجريد، أن نلحق بهذا المبعد الكنائسي، مجموعة من الترابطات التي تدخل في تصوراتنا، ضمن علاقات المالك بالملكية. من ذلك العلاقات التي تربط بين الأشخاص من جهة، وشهاداتهم أو مراتبهم العلمية من جهة أخرى. فنحن نحيل على الأشخاص سواء بأسمائهم أو بشهادتهم العلمية، فنقول مثلاً :

(120) خرج الدكتور من الفصل

للإحالة على زيد الحاصل على شهادة الدكتوراه. كما نحيل على الأشخاص ببعض المراتب العلمية الخاصة، كأن نقول :

(121) ليس في الجامعات العربية أية جائزة نوبل

للإحالة على انعدام وجود علماء حصلوا هذه الجائزة.

ومن ذلك أيضاً العلاقات التي تربط بين الأشخاص والمناصب المؤسساتية أو الوظائف الاجتماعية والسياسية التي يملكونها، إذ نجد وحدات معجزة يمكنها أن تحيل سواء على وظيفة داخل نسق مؤسساتي معين، أو على الشخص ذاته المالك لهذه الوظيفة. فكلمة : الرئيس، مثلاً، يمكنها أن تحيل على الوظيفة (أو المؤسسة) في مثل :

(122) يحكم الرئيس في بعض البلدان مدى الحياة

أو على الشخص ذاته، في مثل :

(123) كان الرئيس يفضل أفلام رعاة البقر



ومثل ذلك كلمات كالوزير والجندي والضابط، تحيل على وظائف في مثل :

(124) للوزير صلاحيات محددة

(125) يمثل الجندي لأوامر الضابط

كما تحيل على ذوات الأشخاص في مثل :

(126) أحس الوزير بالبرد البارحة

(127) ضرب الجندي الضابط بالعصا

ونجد في هذا السياق كثيراً من أسماء الأشخاص مشتقة من وظائف أو مهن، مثل : فلاح، حداد، صائغ، وزير... الخ. ومن الترابطات التي يمكن إدراجها أيضاً ضمن علاقة المالك بالملكية، العلاقة بين اللباس - أو ما يدخل في حكمه - ومالكه.<sup>(26)</sup> فنفترض أن الميمدالكنائي 5 ينطبق كلما أحلنا بصورة اللباس على الجندي أو الشرطي أو البهلوان أو النادل، أو بالبدلة البيضاء على الممرض، أو بالجلباب على الفقيه التقليدي، أو بلون الأقمصة على الفرقة الرياضية... الخ. فينطبق الميمدالكنائي 5 لتوليد بنيات كسائمية نحيل فيها باللباس - أو بعض أجزائه - على صاحبه، مثل :

(128) أصابت القذيفة قيمة زرقاء

أي : جندياً أممياً. ومثل :

(129) حارب ناهليون البنل الحمراء

أي : جنود أنجلترا. ومثل :

(130) انتصرت الأقمصة الخضراء في المقابلة

أي : اللاعبين الذين يرتدون أقمصة خضراء. ومثل :

(131) طرد رب المعمل بذلة زرقاء

أي : عاملاً. ومثل :

(132) احتلت الكوفيات جوانب العلمى الليلي

أي : عرب من الخليج.

<sup>26</sup> انظر علاقة «المجاويفي أبواب» «المجاز المرسل» عند القدماء، حيث يدمجون بإطلاق الشيا على النفس في مثل :

(ب) تشككت بالريح الأسم ثيابه ليس الكريم على القنا بمحرم

وانظر المراغي ص : 261، مثلاً. وواضح أن معنى «المجاويفه هاء» مختلف عن المفهوم التصوري العام الذي تتناهى. وذلك تبعاً لاختلاف الاجتهادات النظرية والمنهجية الأساسية التي تعود علينا هذا، عن منطلقات القدماء. وانظر الفصل الأول وانتصر الرابع.

كما نفترض أن نسمية المبدأ الكنائسي 5 تتجلى أيضا في معجزة بعض التعابير المسكوكة مثل :

(133) عصر الأحذية الغليظة

للإحالة على الديكتاتوريات العسكرية. ومثل :

(134) coureur de jupons

للإحالة على المهووس بمتابعة النساء... الخ.

بهذا نكون قد انتهينا من حصر مجموعة المبادئ العلاقة الدلالية الاستعارية والكنائسية، التي افترضنا اشتقاقها من مبادئ تصويرية قائمة على المشابهة والمجاورة، تنتمي إلى البنية التصويرية. وننتقل في القسم الموالي، إلى مزيد من التوضيح بصدد ضرورة إغناء النظرية الدلالية بمثل هذه المبادئ العلاقة الدلالية، ويصدد وظيفتها داخل النظرية الدلالية.

## 2 - النظرية الدلالية ووظيفة المبادئ العلاقة الدلالية

تتوخى النظرية الدلالية الإجابة عن سؤال أساسي عام : «ما هو المعنى؟». وهي تسلك في ذلك، طريق تجزئ هذا السؤال العام إلى تساؤلات أكثر تخصيصاً. ومن ثمة فالتساؤل عن المعنى عموماً يقتضي من النظرية الدلالية رصد الخصائص الدلالية، أو العلائق الدلالية في اللغات الطبيعية، مثل التمدد الدلالي، والشذوذ الدلالي، والترادف، والتضاد، والاتنضاء، والتعليلية... الخ،<sup>(27)</sup> باعتبار أن الرصد الكافي لهذه العلائق يعني الإجابة عن السؤال العام، والعكس صحيح أيضاً.

وبحثنا هنا يمس أساساً بعض قضايا التمدد والشذوذ الدلاليين، بالنظر إلى علاقتهما الوثيقة بقضايا التوليد الدلالي عموماً.

ويمكن أن يستنبط من ذلك، أن النظرية الدلالية تهتم البنيات الدلالية للغات الطبيعية عموماً، ولا تهتم البنية الدلالية في لغة خاصة دون أخرى. فتحدد خصائص دلالية مثل الخصائص السابقة، لا يقتصر على فئة محددة معينة من اللغات الطبيعية. إنها خصائص دلالية وعلائق تعبر عنها الوحدات والمركبات والجمل في كل اللغات الطبيعية.<sup>(28)</sup>

وبالنظر إلى التمييز بين النظرية الدلالية والمكون الدلالي في وصف أية لغة، فإن المبادئ الاستعارية والكنائسية تدخل في إطار النظرية الدلالية، وليست هناك حاجة إلى

(27) انظر القاسي الفهري (1985)، 798/2، وجاكسونوف (1978) ص : 202، و(1983) ص : 11، وكاتر (1972) الذي يعهد من هذه الخصائص خمس عشرة خصيصة. ص ص : 4 - 5.

(28) انظر كاتر (1972) ص ص : 11 - 12.

إدماجها في المكون الدلالي «المعيار»<sup>(29)</sup> المتضمن لقواعد الإسقاط، مادامنا نفترض في هذه المبادئ خصيصة الكلية.

تتضمن النظرية الدلالية إذن، مكوناً دلالياً - يضم قواعد الإسقاط - ينطبق على سمات مركبية تحتية تم فيها إدماج الوحدات المعجمية، وينتج تمثيلات دلالية للجمل. إلا أن تخصيص البنيات الدلالية لا يقتصر على التمثيلات الدلالية بهذا المعنى، وإنما نفترض استقلال هذه البنيات الدلالية وخضوعها لقيود سلامة خاصة بها، عوض أن نقف فقط عند اشتقاقها من البنيات التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط.<sup>(30)</sup> فبينما اعتبرت هذه الأخيرة وحدها محددة للصورة الدلالية، عند كاتز وبوسطل (1964) وكاتز (1972)، فإننا نفترض في النظرية الدلالية مجموعة من المبادئ - المشتقة من قواعد سلامة التصورات التي تحدد البنيات التصويرية - المخصصة لمظاهر البنية الدلالية المستقلة عن البنيات التركيبية. وربما أمكننا أن نعتبر هذه المجموعة من المبادئ جزءاً مما يسميه جاكندوف (1983) «قواعد سلامة الدلالة» التي تتضمن لائحة السمات الدلالية ومبادئ ضها.<sup>(31)</sup>

يعتبر كل مبدأ مقترح إذن، جزءاً من النظرية الدلالية، مشتقاً من مبدأ تصويري. وتعمل هذه المبادئ خاصة، على تحديد العلاقات بين المداخل المعجمية للوحدات، والمعاني (المولدة) التي يمكن أن تأخذها هذه الوحدات على مستوى التركيب الدلالي.

ويمكننا أن نصف هذه الوظيفة الإبداعية - أو غير المعجمية -<sup>(32)</sup> للمبادئ كالتالي.

في نظرية تأويلية، مثل نظرية كاتز (1972)، تنطبق قواعد الإسقاط على السامة المركبية لتضم القراءات المعجمية للوحدات فيما بينها، وتبني تأويلاً دلالياً للبنية ككل. ويتوقف الوصول إلى بناء هذا التأويل الدلالي للبنية، على توافق القراءات المعجمية للوحدات المكونة أثناء انطباق قواعد الإسقاط. فإذا تعارضت بعض السمات في نقطة معينة من عملية الضم هذه، فإن بناء تأويل البنية يتوقف، وتعتبر المتوالية شاذة دلالياً.<sup>(33)</sup>

(29) يقصد بذلك المكون الدلالي في النظرية للمعيار : كاتز وبوسطل (1964)، تشومسكي (1965). وانظر نوريك (1981) ص : 101.

(30) انظر الفصل الرابع.

(31) انظر جاكندوف (1983) ص : 8.

(32) إذ كما أن للمبادئ علاقة بالمكون الدلالي، فإن لها علاقة كذلك بالمكون المعجمي عن طريق القواعد المعجمية المتعلقة وانظر الفصل الموالي.

(33) انظر توضيح ذلك في الفصل الثالث.

أما في نظرية تأويلية مغناة بالمباعد، فإن انطباق قواعد الإسقاط يكون مصحوباً اختياريًا بانطباق أي مبعد ملائم من المباعد. ويمكن هذا الإجراء النظرية الدلالية من بناء تأويلات البنيات الدلالية المولدة. فالمباعد تنطبق اختياريًا على كل طبقات الوحدات المعجمية، وبذلك يمكنها أن تتنبأ بالتأويلات السياقية عن طريق رصد العلاقات الاستعارية والكنائية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية للوحدات. وهي تنطبق بكيفية متناوبة مع انطباق قواعد الإسقاط، فإذا توقف الاشتقاق الدلالي في نقطة معينة، تدخلت المياعد لبناء التأويل الوارد. وبذلك نفترض أننا نكون بصدء «تأويل دلالي للجملء» عندما يتم انطباق قواعد الإسقاط والمياعد الموازية. وإذا توقف الاشتقاق رغم انطباق المياعد، عندئذ فقط تعتبر البنية شاذة دلالية.

وتؤدي بنا هذه الفرضية إلى إعادة النظر في تحديد كاتز (1972) للشذوذ الدلالي،<sup>(34)</sup> فنحدد هذا الأخير كالتالي :

(135) يكون المكون شاذًا دلاليًا عندما لا تسند إليه أية قراءة بعد انطباق قواعد الإسقاط والميادق العلاقية الدلالية.

ويبدو أن إغناء النظرية الدلالية بالمباعد يعبر، من وجهة نظر نفسية، عن ميل المتكلم - السامع إلى محاولة البحث عن تأويلات دلالية ملائمة للبنيات، بغض النظر عما تبدو عليه هذه الأخيرة من شذوذ دلالي للوهلة الأولى.<sup>(35)</sup>

تنطبق المياعد إذن، أثناء الانطباقات المتتالية لقواعد الإسقاط، بكيفية اختيارية، إلا في حالة تعارض السمات حيث يصبح انطباقها ضروريًا. وبالإضافة إلى الأمثلة التي قدمناها في القسم الأول من هذا الفصل، أثناء استدلالنا على ورود المياعد بالنسبة لبناء تأويل البنيات الدلالية المولدة، تقدم هنا أمثلة إضافية.

يعرقل انطباق قواعد الإسقاط أثناء عملية ضم قراءات الوحدات المعجمية لبناء التأويل الدلالي في الجملة التالية :

(136) هضم زيد الفكرة الجديدة

وذلك نظرًا لتعارض السمة الانتقائية [+ محسوس] في الفعل، مع السمة [- مجرد] في : الفكرة. لكننا لن نعتبر (136) جملة شاذة دلالية. فنحدد الشذوذ الدلالي في (135) أعلاه،

(34) انظر كاتز (1972) ص : 49. وانظر الفصل الثالث من هنا البحث.

(35) وانظر نوريك (1987) ص : 103.

يشير إلى أن البنيات لا توصف بذلك إلا بعد انطباق المبادئ بموازاة قواعد الإسقاط. والحال أن النظرية الدلالية تتضمن مبعداً وارداً في حالة تأويل بنية مثل (136). فيعالج بناء تأويلها بانطباق المبدأ الاستعماري 1 الذي يعالِق بين الكيان والنموذج. فيقوم التحويل الدلالي 1 بحذف الـ [محموس] في : هضم، مادامت هذه الـ [م]، كما يشير إلى ذلك التحويل المذكور، تميز هنا النوع من الأفعال الدالة على عمليات استيعاب محسوسة (فيزيولوجية)، من أفعال مثل : تمثل، فهم... الخ، الدالة على عمليات استيعاب ذهنية مجردة. فيتكفل المبدأ الاستعماري 1 بإقامة العلاقة الاستعمارية بين التأويل السياقي «المجردة للفعل، وقراءته المعجمية». وهي علاقة استعمارية قائمة على إسقاط بعض خصائص عملية محسوسة على خصائص عملية ذهنية مجردة.

وإذا أخذنا بنية أخرى مثل :

(137) نجح حمار في الانتخابات

فإن المبدأ الاستعماري 2 الذي يعالِق بين الكيان والـ [م]، ينطبق لإقامة علاقة استعمارية بين المعنى السياقي للحمار، حيث تلعب الـ [م] (بليد) الدور الأساسي، وبين قراءته المعجمية، وذلك عن طريق التحويل الدلالي 2 الذي يبرز الـ [م] المذكورة الواردة سياقياً، ما دامت هذه الـ [م]، كما يشير إلى ذلك التحويل الدلالي 2، تميز الحمار من أية طبقة أخرى من الحيوانات «نجدسه بها سمات مميزة مخالفة، تبعاً لأنساقنا التصورية، فنربط هذه السمات - المجردة - بكيانات أخرى، كيربط الحمار المجدد للبلادة بالإنسان البليد، في (137).

أما تأويل البنية :

(138) استدعى زيد الوجه الجديد إلى المكتب

حيث تتعارض الـ [م] الانتقائية [إنسان] في الفعل، مع الـ [م] - [إنسان] في : الوجه، فيتم عن طريق المبدأ الكنتائي 3 الذي يعالِق بين الجزء والكل. فينطبق على القراءة الدلالية المخصصة للجزء، أي الوجه، للربط بينها وبين القراءة المخصصة للكل، أي الشخص الجديد، والمتضمنة الـ [م] [إنسان]، للاستجابة للقيود الانتقائية في الفعل، والحصول على التأويل الدلالي المراد.

وبالنسبة لبنية مثل :

(139) سال الإناء على الفراش

حيث تتعارض الـ [م] الانتقائية [م] [سائل] في الفعل، مع الـ [م] - [سائل] في : الإناء، فإن النظرية الدلالية تتضمن المبدأ الكنتائي 4 الذي يربط بين الوعاء والمحتوى، فينطبق على

القراءة الدلالية المخصصة للإناء لربطها بالقراءة الدلالية المخصصة للمحتوى الذي يتلزم سمة مثل : (+ سائل) تستجيب للقيود الانتقائي في الفعل. وبذلك يتم بناء التأويل الدلالي الوارد في (139).

أما بالنسبة لبنيتين مثل :

(140) صفقت القاعة للخطيب

(141) رفضت الوزارة مطالب الأساتذة المشروعة

فيتم بناء تأويلهما عن طريق المبعد الكنائي 4 أ الذي يعالج بين الحال والمحل. فينطبق في (140) على القراءة الدلالية للمحل، أي القاعة، لربطها بالقراءة الدلالية للحال المتضمنة السمة (+ إنسان) التي يفترضها القيد الانتقائي للفعل في الوحدة المذكورة. وينطبق نفس المبعد الكنائي في (141) على القراءة المخصصة للمحل أي الوزارة، للربط بينها وبين قراءة الحال، أي المسؤولين بالوزارة، المتضمنة السمة (+ إنسان) التي يتطلبها الفعل.

ونجد في تأويل البنيتين (142) و (143) مثالا لانطباق المبعد الكنائي 5 :

(142) تزوج زيد ثروة هائلة

(143) كرم وزير الرياضة الأقمصة الحمراء

فينطبق المبعد الكنائي 5 في (142) ليعالج بين القراءة المخصصة للملكية، أي الثروة، والقراءة المخصصة للمالك، أي امرأة ثرية، والتي تتضمن السمة (+ إنسان) المتلائمة مع القيد الانتقائي للفعل.

كما ينطبق في (143) ليعالج بين قراءة الملكية، أي الأقمصة الحمراء، وقراءة المالك، أي أفراد الفرقة الرياضية، والمتضمنة للسمة (+ إنسان) التي تفرضها السمة الانتقائية لفعل التكريم.

تبين هذه الأمثلة حالات الانطباق الضروري للمباعد،<sup>(36)</sup> للتوصل إلى بناء التأويل الدلالي في البنيات الممثل لها، والتي تتضمن تعارضا بين السمات. ولقد حددنا مبدئيا انطباق المباعد باعتبارها اختياريا، إلا في مثل الحالات المذكورة.

36 إنها أمثلة تبين انطباق المباعد بكونية متناوبة مع قواعد الإسقاط. وهناك حالات أخرى يمكن للمباعد فيها أن تطبق على خرج قواعد الإسقاط. ولتأخذ البنية التالية :

(رجا كسر زيد ما يحضر عمرو

في هذه السمة لا تتضمن (ما) سمات دلالية واردة يمكنها أن تشكل دخلا لانطباق مبعد من المباعد. ولذلك يجب أن تأخذ محتوى.

واختيارية انطباق المعاهد هذه، تمكثها من أن تعمل حتى في حالات عدم وجود تعارض بين السمات.

فتنطبق اختيارياً في حالة البنيات التي يمكنها أن تأخذ تأويلاً معيناً، بالإضافة إلى تأويلها المجازي.

وبذلك تتفادى الربط الضروري بين مجازية البنيات، ووجود تعارض بين السمات فيها، أي تتفادى التصور الذي يرى في خرق السمات الشرط الضروري والكافي لإمكان المجاز. (37)

ولتأخذ البنيات التالية :

(144) وجد زيد ثروة هائلة

(145) كانت مؤخرة الحافلة سوداء

(146) قضى الكتاب الضخم على عمرو

إن لهذه البنيات تأويلات سليمة، لا تفترض خرقاً للسمات. فالبنية (144) تعني أن زيدا وجد ثروة هائلة في صورة مال أو ذهب أو ما شابه ذلك. والبنية (145) تعني أن مؤخرة الحافلة كانت مطلية باللون الأسود. والبنية (146) تعني أن عمراً مات على إثر سقوط الكتاب الضخم عليه.

لكن لهذه البنيات السليمة كذلك تأويلات مجازية. إذ يمكن أن ينطبق المعهد الكنتائي 5 في (144) لتأويلها مجازاً بأن زيدا وجد امرأة تملك ثروة هائلة. ويمكن أن ينطبق المعهد الكنتائي 4 أ في (145) لتأويلها مجازاً بأن أشخاصاً من الزوج كانوا حالين

إن بنية (ج) باختصار كنتائي :

(ج) (كسر زيد ضم) (عمر عمرو ضم)

1E 2E

حيث ضم، يماوي ضم،

يسد الثعلب (عمر) أولاً السمة 1 (سائل) إلى ضم، ويعطي انطباق قواعد الانسقاط قراءة ج. ويضم الانطباق التوالي لقواعد الانسقاط ضم إلى قراءة ج. وبينك يأخذ ضم السمة 1 (سائل) بحكم مطابقته إيجابياً لضم.

وأنذاك ينطبق المعهد الكنتائي 4 على ضم، بانتشاره محتوى، لربطه بقراءة الوعاء العتصنة نسمة 1 (صلب)، ليصبح ضم ثلاثياً مع السمة الانتقائية التي يفرضها الفعل (كسر).

ومن ثمة تكون قراءة (ج) موافقة لسئل -

إذا كسر زيد وطءه مع عمر عمرو

وهذا يعني أن المعاهد يمكنها أن تنطبق أحياناً على خروج قواعد الانسقاط. وانظر نوريك (1981) ص : 150.

انظر الفصل الثالث من هذا البحث.

بالمقاعده الخلفية بالحافله. ويمكن أن ينطبق المبدأ الاستعاري 1 في (146) لتأويلها مجازاً بأن عمرا مات بسبب التأثير المعنوي العميق الذي أحدثه الكتاب الضخم في نفسه. هكذا يتضح إذن، أن إغناء النظرية الدلالية بالمبادئ الاستعارية والكنائية يمكنها من رصد فئة واسعة من التأويلات الدلالية التي يسندها المتكلم - السامع إلى الجمل، وأن عدم إدخال مبادئ مثل هذه يؤدي إلى عدم رصد تأويلات دلالية واردة، وإلى اعتبار متواليات سليمة جملاً شاذة،<sup>(38)</sup> أي أن إدخال المبادئ في النظرية الدلالية، يمكن هذه الأخيرة من تقادي النتيجة المبثية المتمثلة في اعتبار الجمل السليمة الخاضعة لنقول مجازية عن القراءات المعجمية، جملاً شاذة، وفي العجز عن إشفاق كل التأويلات باستثناء التأويلات غير المجازية للجمل.

38 انظر مثال البيئات التي يمكن أن تتوول مجازاً، لكن لها أيضاً تأويلات حقيقية. وانظر ليفين (1977) ص: 74، في استدلاله على أن هناك اعتبارات تبين أن الاعتراف الدلالي ليس شرطاً ضرورياً وكافياً للاستعارة. وانظر الفصل الثالث من هذا البحث.



—

..

..

—————

-

## الفصل السادس

### المعجم والقواعد العلاقية

«إن إحدى النقولات الدالة في تصور البحث المعجمي الإقرار بأن (...) منهج المعجم لا يتجه بالضرورة» إلى دراسة قائمة من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات «كما يدعي ذلك بعض اللغويين (...) بل إن المفردات تفرز خصائص وأطرادات فرعية أو عامة تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللسانية العامة للإنسان، أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات الطبيعية».

عبد القادر القاسي الفهري (1986) : 6.

#### ٦ - في التعدد الدلالي

انصب اهتمامنا في الفصل السابق على علاقة المبادئ بالمكون الدلالي، ودورها في تأويل التراكيب الدلالية المولدة. ونخصص هنا الفصل لعلاقة المبادئ بالمعجم ويرصد الترابطات الدلالية المعجمية، وخاصة علاقة التعدد الدلالي وتمييزها من المشترك اللفظي. كما نوضح الترابط القائم بين تعدد دلالي مشتق (خارج المعجم) وتعدد دلالي معجمي (داخل المعجم)، وكيف أن إغناء النظرية الدلالية بالمبادئ، وافترض قواعد علاقية في المعجم، يسمحان بمعالجة موحدة لهما.

## 1.1 - مشاكل تمثيلية

نفترض أن من بين المشاكل التي تطرح على أية نظرية للدلالة المعجمية مشاكل ترتبط بالوسائل التي يمكن أن تقدمها النظرية لتحديد ما يمكن اعتباره وحدة معجمية من وجهة نظر دلالية. فالقرار المتعلق باعتبار وحدتين متطابقتين صوتياً، ومختلفتين إلى حد دلالي، وحدة معجمية واحدة أم وحدتين، يرتبط من جهة بما إذا كانت هناك علاقة دلالية مطردة بين قراءتي الوحدتين، ويرتبط من جهة أخرى بالوسائل التي تقدمها النظرية لإقامة هذا التعالق الدلالي. أي أن الأمر يتعلق صوماً بالمبادئ الممكنة التي تفرضها النظرية لتخصيص علاقة التمدد الدلالي وتمييزها من غيرها من العلاقات.<sup>(1)</sup>

وإذا عدنا إلى أول نظرية دلالية في الانموذج التوليدي، وهي نظرية كاتز وفودور (1963) وكاتز ويوسطل (1964)، لا نجد تمييزاً داخل المعجم بالنسبة للوحدات التي تمتلك أكثر من قراءة، بين الوحدات المرتبطة بقراءات متعاقبة بكيفية مطردة، والوحدات المرتبطة بقراءات غير متعاقبة. فهم يقترحون مدخلاً واحداً في جميع الحالات، يتضمن مختلف القراءات المشار إليها، فتعالج وحدة مثل (bachelor) باعتبارها وحدة معجمية واحدة بمدخل واحد يتضمن أربعة مداخل فرعية توافق المعاني الأربعة للوحدة المذكورة. فموقف كاتز وفودور ويوسطل يتلخص إذن في تخصيص مدخل واحد تجمع فيه كل القراءات المرتبطة بصورة صوتية معينة، والمنتجة إلى مقولة تركيبية واحدة.<sup>(2)</sup>

ولقد انتقد هذا الاقتراح لسانيون من بينهم فريش (1966) الذي تصور مفهوم «الوحدة المعجمية» على أساس ربط القراءة الدلالية الواحدة بالصورة الصوتية الواحدة والمقولة التركيبية الواحدة، لتكون بالنسبة لمثال (bachelor) بصدد أربع وحدات معجمية بصورة صوتية واحدة، عوض أن تكون بصدد وحدة معجمية ملتبسة أربع مرات.

ورغم أن فريش لم يقدم تبريرات كافية للتمييز بين القراءات المتعاقبة، والقراءات غير المتعاقبة، ولم يقترح كيفية تسمح برصد التعالق الدلالي عموماً في المعجم، فيبقى في جميع الأحوال أن ليس هناك، كما يلاحظ مككولي (1968)، ما يبرر بكيفية مسبقة تصنيف المعلومات في المعجم على أساس التطابق الصوتي، عوض تطابق آخر كالتطابق في التمثيل الدلالي أو غيره،<sup>(3)</sup> بالإضافة إلى أن بنية المعجم على أساس التطابق أو التعالق الصوتي

(1) انظر نوريك (1981) ص : 13 .

(2) انظر كاتز ويوسطل (1964) ص : 37، وانظر الهامش : 5 من الفصل الثالث في هذا البحث.

(3) انظر مككولي (1968) ص : 125 .

بدون اعتبار المحتوى الدلالي للقراءات أو ما تعكسه من علاقات دلالية مطردة، قد يؤدي إلى عدم رصد البنية الحقولية الدلالية للمعجم.<sup>(4)</sup>

ويقترح مككولي (1968) في هذا الإطار ألا تسجل في المعجم بعض الوحدات التي يمكن التنبؤ بورودها في النسق اللغوي انطلاقاً من وحدات أخرى مسجلة. فالمعجم لا يتضمن كل الوحدات المعجمية الواردة في النسق اللغوي. وذلك لأن كل اللغات تملك علاقات استلزامية بين وحداتها المعجمية، تجعل وجود وحدة معجمية معينة يستلزم وجود وحدة أخرى لن تكون بذلك مسجلة في المعجم. فصفات مثل : دافئ، بارد، حار... الخ، تستعمل للدلالة على درجات الحرارة، أو على الإحساس بدرجة الحرارة الناتج عن نوع معين من اللباس. فالصفة : دافئ، هي جملة مثل :

(1) وجدت القميص الدافئ

يمكنها أن تعني أن للقميص درجة معينة من الحرارة، ويمكنها أن تعني أن القميص ينتج لدى لابس إحساساً بالدفء.

ومن ثمة يقترح مككولي (1968) أن هناك وحدتين : دافئ<sup>1</sup> ودافئ<sup>2</sup>، تظهر واحدة منهما فقط في المعجم، أما الثانية فيمكن التنبؤ بها على أساس مبدأ ينتمي إلى النظرية الدلالية - وإن كان مككولي لا يوضح كيفية ذلك - يقول : بالنسبة لكل وحدة معجمية تكون صفة دالة على درجة الحرارة، هناك وحدة معجمية مطابقة لها تتعلق باللباس، وتعني : «منتج للإحساس الموافق لدرجة الحرارة التي تعبر عنها الصفة الأصلية». ويورد مككولي أمثلة أخرى للوحدات التي يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من وحدات أخرى تتعلق بالعملية التي سماها ليكوف<sup>(5)</sup> تشيئاً (reification) وتتجلى مثلاً في معنيي : التوزيع، في الجمليتين :

(2) حفظ زيد توزيع السفونية التاسعة

(3) كان توزيع السفونية التاسعة ملقى على الأرض

وفي معنيي : دراسة، هي مثل :

(4) تعالج دراسة زيد قضايا معجمية

(5) تزن دراسة زيد نصف كيلو غرام

14 انظر بوريك (1981) ص : 122.

15 انظر مككولي (1968) ص ص : 130 - 131.

في كل هذه الحالات يمكننا، حسب مككولي، أن نعتبر أن وجود الوحدات الأولى - القراءات «الذهنية» - يستلزم وجود الوحدات الثانية - القراءات «المحسوسة» - التي لن نحتاج بذلك إلى تسجيلها في معجم اللغة.

على أن صياغة مبادئ دلالية بهذه الصورة، قد يؤدي إلى مضاعفة مثل هذه المبادئ بقدر يصعب إيجاد حد له، إذ سنحتاج بالنسبة لكل حالة على حدة إلى مبدأ خاص بها، فنسقط في تعقيد كبير للنظرية الدلالية ونضيق فرصة إيجاد مبادئ عامة ومحدودة المدد تمكن من معالجة موحدة لحالات تبدو متباينة.<sup>(6)</sup>

ويتضح تضييق فرص التعميم هنا، في تأكيد مككولي (1968) تمييز مبادئه هذه، التي يدعوها «قواعد التنبؤ المعجمي»، من بعض القواعد التي اقترحت لمعالجة التوسعات الاستعارية، مثل : «القواعد التأويلية» عند فنريش (1966)، على أساس مبررات غير كافية تقتصر على الإشارة إلى أن قواعد فنريش، بخلاف قواعد التنبؤ المعجمي، قواعد تبديع وحدة معجمية جديدة عن طريق تعديل في التمثيل الدلالي لوحدة أخرى موجودة مسبقاً، وهي قواعد تتعلق باستعمالات «شعرية» وإنتاج وحدات «منحرفة».<sup>(7)</sup>

ويرتبط البحث هنا عن التعميمات المذكورة، بإمكان رصد العلاقات الدلالية، بما فيها العلاقات التي يوردها مككولي، عن طريق قواعد علاقية معجمية من صنف قواعد العشو عند جاكندوف (1975)، بهدف تبسيط المعجم، كما يرتبط ذلك أيضاً بإمكان إيجاد وسيلة لرصد الظاهرة الموافقة لحسن المتكلم - المستمع، والتي تتجلى في كون النقول والتوسعات الدلالية المنتجة تميل إلى أن تعكس - أو تتخذ نموذجاً لها - العلاقات التي تعبر عنها القراءات المعجمية، وهي ظاهرة لا تقدم الاقتراحات السابقة أية وسيلة تمكن من رصدها.<sup>(8)</sup>

ويبدو في هذا الإطار أن فرضية جاكندوف (1975) بصدد المداخل المعجمية التامة المنفصلة، تمثل خطوة جادة نحو تصور أمثل لرصد التعالقات الدلالية في المعجم. فالمعلومات الدلالية التي يمكن التنبؤ بها بالنسبة لأي مدخل، تخصص، في إطار هذه الفرضية، باعتبارها معلومات حشوية عن طريق قواعد تعالق بين المداخل. ويمكن لهذا التصور أن يسمح مبدئياً

66 مثال ذلك أن أمثلة التشبيه يمكن رصدها عن طريق المسد الاستعاري 1.

7 انظر مككولي (1968) ص : 132.

8 انظر في فقرة لاحقة توضيح ذلك في ارتباطه بالتمييز بين تعدد دلالي معجمي وتعدد دلالي مشتق.

بوسيلة للاحتفاظ بفرضية بنية المعجم على أساس العقول الدلالية، عوض بنيتها على أساس التطابق الصوتي.<sup>(9)</sup>

إن من أهم اقتراحات جاكندوف (1975)، أن أبسط معجم هو الذي يتضمن مداخل تامة التخصيص وقواعد حشو. وهذا يوافق اقتراحات أخرى تعادل بين الاقتصاد في المعجم وبين سهولة الميولوجية (accessibility) عوض معادله بالحد الأدنى من المعلومات، كما يستنبط من تصور مككولي (1968) مثلاً.<sup>(10)</sup> قواعد الحشو عند جاكندوف لا تدمج المعلومات الحشوية، ولكنها تخصصها فقط باعتبارها حشوية على أساس العلاقات بين المداخل، ومقياس تقويم المعجم لا يمد هذه المعلومات الحشوية في تحديد تعقيد المعجم.<sup>(11)</sup> إلا أن جاكندوف يوقف مدخل قواعد الحشو على الربط بين مداخل الوحدات المتعاقبة صرفياً. ورغم أن هناك مجموعة منفصلة من قواعد الحشو الدلالية يمكنها أن تعالج بين المداخل غير المترابطة صرفياً، فما دام يبدو أن علاقات دلالية متطابقة يمكنها أن تربط بين عناصر أنواع غير متعاقبة صرفياً، فليس هناك مبرر للفصل بين العلاقات الدلالية في العاليتين.<sup>(12)</sup> ومن ثمة فكما أن المداخل التفرعية عند كاتز وبوسطل (1964) تميل إلى جعل التعالق الدلالي تابعا للتطابق الصوتي، فإن جاكندوف (1975) يكاد يجعله تابعا للترابط الصرفي. والحال أن رصد العلاقات الدلالية يجب أن يقوم أولاً على أسس دلالية، لأن أي اختيار آخر، قد ينتهي إلى المعجز عن رصد تعميمات يصدر فئة من العلاقات الدلالية التي تبدو مختلفة، أو يحتاج إلى نوعين أو أكثر من المبادئ العلاقية لوصف نفس الترابطات الدلالية التي توحد بين مجموعات مختلفة من الوحدات.<sup>(13)</sup>

ويمكننا أن نتبع روح اقتراح جاكندوف (1975) لصياغة قواعد تسمح بوصف العلاقات بين المداخل عموماً، وتقصد بذلك جهاز القواعد العلاقية. فالقاعدة العلاقية المسندة إلى مدخل معجمي معين، تربطه بمدخل آخر عن طريق إيراد المبدأ الذي يصف نوعية العلاقة بين المدخلين، والمنتزح من لائحة المبادئ كما حددناها في الفصل السابق.

9 وانظر نوريك (1981) ص : 125.

10 انظر بصد اقتراح مكتمارا (1971)، نفس المرجع السابق ص ص : 127 - 128.

11 انظر جاكندوف (1975) ص : 67 وما بعدها.

12 مثال ذلك أن نفس العلاقة الدلالية تربط بين عنصرين الزوجين : مياق - سيد كاتب - فلم، وهي علاقة المنفذ بالأداة وانظر فقرة لاحقة.

13 وانظر نوريك (1981) ص : 128.

فإذا افترضنا وجود مدخلين للكأس : قراءة «المحتوى» وقراءة «الوعاء»، فإن مدخل قراءة «المحتوى» سيتضمن قاعدة علاقية، حيث المبعد الكئنائي : وعاء - محتوى، ينتمي إلى لإثحة المبادئ :

قاعدة علاقية :  
 ...  
 متعالق بكأس «الوعاء» عن طريق  
 المبعد الكئنائي : وعاء - محتوى

وبذلك تستعمل القواعد العلاقية المعجمية مجموعة المبادئ التي تنبأ بالحالات المنتجة للتوسعات الدلالية. ومن ثمة يمكن لهذه القواعد أن تقدم تفسيراً بسيطاً للعلاقة بين المبادئ المنتجة الخارجة عن المعجم، والترابطات المعجمية القارة. انها قواعد تمكن من رصد فئة أوسع من الترابطات الدلالية بتعقيد أقل في المعجم.

### 2.1 - التمدد الدلالي المعجمي والمشتق

يجب إذن على أية نظرية دلالية أن تقدم وسائل لرصد التمدد الدلالي باعتباره من خصائص اللغات الطبيعية، في ارتباطه بتوسيع المعنى ونقله، وتمييزه من المشترك اللفظي، أي وسائل تمكن من اعتبار بعض القراءات المعجمية المختلفة لصورة صوتية واحدة، معان متنوعة لوحدة معجمية متعددة الدلالة كلما كانت هناك علاقة دلالية (مطرودة) بين هذه القراءات، و من اعتبار قراءات أخرى، قراءات مسندة إلى مشتركات لفظية تمايزة عندما تنعدم العلاقة الدلالية المطردة المذكورة. وبذلك يكون على النظرية أن ترصد مثلا كون الوجدتين : طماطم، «الثمرة»، وطماطم، «النبات»، قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة عن طريق مبعده مثل المبعد الكئنائي : منتج طبيعي - مصدر طبيعي، تورده قاعدة علاقية معجمية تربط بين المدخلين، بينما تعتبر زكام، «الأرض» وزكام، «المرض» مشتركين لفظيين. ويبدو أن تصورات مختلفة، تقليدية وحديثة، حاولت إبراز هذا الفرق بين التمدد الدلالي والمشارك اللفظي، لكنها لم تحدد مجموعة المبادئ العلاقية المطردة التي يمكنها أن تقدم أساس هذا الفرق.<sup>(14)</sup>

(14) انظر بصد القدماء والمحدثين من اللغويين العرب، الفصلين الأول والثاني من هذا البحث، وانظر من بين آخرين أولسان (1962)، وميلر (1974)، وليتش (1981)، وانظر نوريك (1981) ص : 2.

إننا نميز في هنا الإطار، بين صورتين يتخذهما التعدد الدلالي عموماً بالنسبة للوحدات المعجمية، فإما :

- أن تتضمن الوحدة مدخلين معجميين منفصلين متماثلين عن طريق قاعدة علاقية دلالية.

- أو أن يكون للوحدة مدخل معجمي يخضع لتغيير دلالي في بعض السياقات نتيجة الانطباق المنتج للمباعد.

نسي الصورة الأولى تعدداً دلالياً معجمياً (lexical polysemy) ونسي الصورة الثانية تعدداً دلالياً مشتقاً (derived polysemy).<sup>(15)</sup>

وهناك صلة وثيقة بين الصورتين، بناء على أن المداخل المنفصلة المرتبطة بوحدة معجمية متعددة الدلالة (التعدد الدلالي المعجمي) يمكنها أيضاً أن تخضع لانطباق المباعد، في ورودها السياقي (التعدد الدلالي المشتق)، إلى حد أن هذه الصلة تجعل من المستحيل، حسب لا ينز (1981)، أن نقيم فصلاً حاداً بين النقول أو التوسعات التلقائية للمعنى لدى المتكلمين، وبين المعاني المنقولة والموسعة الموجودة مسبقاً في المعجم بالنسبة لوحدة معينة.<sup>(16)</sup> لكن المهم بالنسبة إلينا أن هذه الصلة الوثيقة تدعو إلى معالجة موحدة للصورتين، أي إلى إيجاد وسيلة للربط بينهما داخل النظرية الدلالية. وتتمثل هذه الوسيلة بالنسبة إلينا في المباعد.

فيكون تحديد التعدد الدلالي المعجمي باعتبار الوحدة المتعددة دلالياً وحدة معجمية ترتبط بها قراءات منفصلة لكنها متعاقبة بكيفية مطردة، ويتم هنا التعامل عن طريق القواعد العلاقية داخل المعجم. في حين يعالج التعدد الدلالي المشتق خارج المعجم عن طريق نفس المجموعة من المباعد التي تحيل عليها القواعد العلاقية المعجمية. ويبدو لنا أن هذا الافتراض يسمح برصد الصلة الوثيقة المشار إليها أعلاه، وبإعطاء مضمون محدد لما لاحظناه اللغويون منذ القديم في أن إحدى العمليات الرئيسية المنتجة للتعدد الدلالي تتجلى في خضوع الوحدات المعجمية لتوسعات استعارية أو نقول كناثية، وهي عمليات يصبح معها التأويل المجازي

15 انظر نوريك (1981) ص : 109. وجد القدماء، يحيزون أحياناً، في إطار تصورهم، بين «شجار» و «النقل»، وهو «شجار» الذي يصير باشتهاره كالحقيقة. وذلك في سياق حصر الطواهر المتعلقة بالنقطة الواحد الذي يكون للمعنى «شجار» والتي يجعلها الشوكاني في «إرشاد القبول» في قوله : «إن وضع نكز مشترك، وإلا فهذا أشهر في الثاني منقول ينسب إلى قائله، وإلا فعقبة ومجاز». وانظر في ذلك تفصيل الأول من هذا البحث.

(16) انظر لا ينز (1981) ص : 47.



النتائج معجماً في قراءة مستقلة. والأمثلة على ذلك كثيرة في ما سمي خاصة «بالاستعارات الميتة»، نحو: فم، رجل، عين... الخ، التي توسع من استعمالها في الأعضاء إلى استعمالها في أشياء أخرى «مشابهة»، مثل: فم الزجاج، رجل الطاولة، عين الإبرة... الخ. هكذا يمكننا إدخال المبادئ في النظرية الدلالية، بالإضافة إلى رصد الصلة بين التعدد الدلالي المعجمي والمشتق، من رصد التمييز التقليدي بين التعدد الدلالي والمشارك اللفظي، فيتجلى الأول في التماثل الصوتي والعلاقة الدلالية المطردة بين عنصرين، بينما يرتبط الثاني بالتماثل الصوتي وحده. وبذلك ينشأ التعدد الدلالي على إسنادنا مدخلين معجميين متماثلين صوتياً، متمايزين دلالياً إلى وحدة معجمية متعددة الدلالة، إذا، فقط إذا، كانا متعلقين عن طريق قاعدة علاقية - لأن هذه الأخيرة يحكم تعريفها تورد مبعداً. أما المدخلان المعجميان المتماثلان صوتياً، المتمايزان دلالياً وغير المتعلقين عن طريق قاعدة علاقية فهما مشترك لفظي.

## 2 - المعجم والقواعد العلاقية

### 1.2 - في بنية المعجم

لقد تقدم البحث المعجمي كثيراً في اتجاه تجاوز المرحلة التي كان المعجم يعتبر فيها «لائحة» تامة من الظواهر غير المطردة. «فأحدى التقلبات الدالة في تصور البحث المعجمي الإقرار بأن الفصل بين النحو والمعجم فصل غير طبيعي، وأن منهج المعجم لا يتجه بالضرورة» إلى دراسة قائمة من الكلمات تشمل على جميع ما يتصله المجتمع اللغوي من مفردات» كما يدعي ذلك بعض اللغويين [1-] بل إن المفردات تفرز خصائص واطرادات فرعية أو تامة تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللسانية العامة للإنسان، أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات الطبيعية» (17) وبذلك تم تنفيذ وجهة النظر «البنوية» القائلة إن المعجم ليس بنية ولكنه مجرد لائحة من الوحدات. (18) فقد أجمعت مختلف الاتجاهات التوليدية منذ عمل تشومسكي (1965) خاصة «على أهمية بحث الاطرادات العامة أو الفرعية لطبقات المفردات، مما يجعل المعجم في جوهره نسق علائق نحوية ودلالية... الخ، لا يقل نسقياً عن باقي مكونات النحو» (19)

(17) انظر عبد القادر الفاسي «نظرة» (1986) ص : 6.

(18) انظر عبد القادر الفاسي «نظرة» (1986) ص : 95.

(19) انظر عبد القادر الفاسي «نظرة» (1986) ص ص : 15 - 16.

وما يهنا هنا بالدرجة الأولى أن المعجم من وجهة دلالية، يجب أن يكون مبنياً بشكل يمثل للعلاقات المتنوعة التي تربط بين مناخه، ويجب على النظرية المعجمية مبدئياً أن تقدم وسائل لرصد كل أنواع العلاقات الدلالية المطردة، بما فيها علاقات التعمد الدلالي، أي لرصد العلاقات القائمة بين معاني وحدة معجمية معينة، ورصد العلاقات بين المعاني المترابطة لوحدات معجمية مختلفة.<sup>(20)</sup>

ويمكننا في هذا الإطار أن نعتبر المعجم شبكة من الحقول المتقاطعة المحددة دلالياً، والتي تعكس التصنيفات التي نقيمها في تعاملنا مع التجربة، سواء تعلق الأمر بتصنيفات عامة كالتمييز بين الأشياء والأحداث، أو بتصنيفات خاصة كالتي نقيمها داخل حقول أكثر تخصيصاً مثل حقول الحيوان والمهن والنبات والأدوات... الخ.

وقد ارتبط مفهوم الحقل الدلالي، في صياغته لدى الهمبوليين الجدد أمثال نرييه وفيسجرير وآخرين، بتقسيم مفردات اللغة إلى طبقات من الوحدات المعجمية، كل واحدة منها تحدد مجالاً تصورياً تتميز داخله مجالات فرعية، وتدل على هذه المجالات الفرعية مفردات من معجم اللغة، ويعتبر كل مجال فرعي تدل عليه مفردة معينة بمشابهة معنى لهذه المفردة. واللغات المختلفة تعين مجموعات مختلفة من المجالات الفرعية داخل الفضاء التصوري، وتمكن المقارنة بينها على هذا الأساس مثلما تمكن المقارنة بين خرائط مختلفة لنفس المنطقة الجغرافية. ومن أمثلة هذه المجالات الفرعية، بالإضافة إلى ما سبق، حقول الفرابة والألوان والصفات الثقافية والخصائص الأخلاقية.<sup>(21)</sup>

وقد بينت الأعمال التي اهتمت بالعلاقات المنطقية العامة الممكنة القائمة بين الحقول الدلالية التي ينتظمها معجم معين، ضرورة التمييز على الأقل بين ثلاث علاقات حقولية رئيسية : علاقة تقوم على تضمين (inclusion) حقل لآخر أو لمجموعة أخرى من الحقول، وعلاقة عبر حقولية تتعلق بحالات تقاطع (intersection) بين حقول لا يتضمن الواحد منها الآخر، وعلاقة انفصال (disjunction) بين حقول غير متماصة. وعلى أساس مثل هذه العلاقات يتم رصد علاقات دلالية كالترادف والانفصال والتعارض... الخ. وهي علاقات يتم رصدها عن طريق الحقول الدلالية، ولا يمكن وصفها إلا بافتراض معجم قائم على هذه الحقول.<sup>(22)</sup>

120 انظر لهرير (1978) ص : 95.

121 انظر كاتو (1972) ص من . 346 - 347.

122 انظر مي شك مثلا : لا بيز (1978) ص . 218 وما بعدها، وبوريك (1981) ص من : 158 - 159.

إننا إذا خالصنا الأعمال التي قيم بها في مجال الحقول الدلالية، لدى المنظرين الأوائل لهذه الحقول، من زوائدها التأملية، وجدنا أن النقص الرئيسي فيها يكمن في أنها تمت باستقلال عن الدراسة العامة للبنية النحوية لللغات الطبيعية، وبكيفية يفلح عليها الحدس والتقريبية. لكن لا أحد يشك في أن هؤلاء المنظرين للحقول الدلالية قد أثاروا مشاكل دلالية هامة. ومن ثمة فإن أي مهمتهم بتطوير نظرية الأنحاء التوليدية يجب أن يوصل على إدماج أعمال هؤلاء في هذه النظرية.<sup>(23)</sup> وفي هذا السياق فإن إعادة بناء مفهوم الحقول الدلالية داخل إطار النظرية الدلالية التأويلية التي تبناها، تصبح نتيجة طبيعية لتصور بنية المعجم ومعالجة الظواهر الدلالية المعجمية داخل النظرية المذكورة. فبنية المدخل المعجمي نفسها، المخصصة سمات صوتية-وتركييبية ودلالية، تعكس في شقها الدلالي التصنيف الحقولي الذي ينتظم الوحدة المعجمية المرتبطة بالمدخل المذكور. وبذلك فالقراءات الدلالية للمداخل المعجمية تسمح باستنباط التصنيفات الحقولية لهذه المداخل التي تأخذ قراءات تتجلى في مجموعة من السمات الموافقة للحقول التي تنتمي إليها.

فإذا افترضنا بالنسبة لقراءة وحدة مثل : (امرأة) مصفوفة سمات مثل : [شيء]، [محسوس]، [حي]، [إنسان]، [أنثى]، [راشد]، فإن ذلك يعني أن هذا الاسم مصنف في حقول منظمة للأشياء المحسوسة والحية والإنسانية والمؤنثة والراشدة.

وينتج عن هذا أن الحقل الدلالي عبارة عن مجموعة من المداخل المعجمية التي تشترك قراءاتها في بعض السمات الرئيسية التي تعثل ما يسميه كاتز (1972) «البنية القاعدية»<sup>(24)</sup> العامة المحددة للحقل، ويبقى أن كل مدخل معجمي يرتبط بعقل فرعي داخل هذا الحقل الدلالي العام.

فأفعال مثل (باع) و (اشترى) و (تاجر) و (بادل) و (أعطى) و (أخذ) و (اقترض) و (ورث) و (اكترى)... الخ، ترتبط بحقل دلالي عام يتعلق بعمليات انتقال الملكية. وإذا افترضنا قرائتين معجميتين لكل من (باع) و (اشترى) في مثل :

(6) باع زيد كتاباً لعمرو بدرهمين

(7) اشترى عمرو كتاباً من زيد بدرهمين

23 انظر كاتز (1972) ص : 347.

24 نفس : ن. ص.

أمكننا أن نعتبر أنهما يحددان حقلاً فرعياً داخل الحقل الدلالي العام لعمليات انتقال الملكية. لكن قراءتي (باع) و (اشترى) تشتركان مع قراءات أفعال أخرى مثل (تاجر) و (أعطى) و (اقترض) و (أخذ) و (أكرى)... الخ، في نفس البنية القاعدية العامة التي تميز حقل عمليات انتقال الملكية من حقول أخرى. ومن ثمة فإن هذه الأفعال الأخرى، التي يدل كل واحد منها على حقل فرعي داخل الحقل العام، يمكن أن تحدد عن طريق قراءات معجمية تختلف عن قراءتي (باع) و (اشترى) إلى حد، ولكن بكيفية تبقى معها البنية القاعدية لهذه القراءات سليمة.

مثال ذلك أن تعديل قراءتي (باع) و (اشترى) بأن يحذف منهما الملحق الثاني، أي «بدرهمين» في (6) و (7)، ينتج قراءتين معجميتين تخصصان عمليتين يتم بموجبهما انتقال الملكية من شخص إلى آخر دون أي شيء مقابل هذا الانتقال، أي أننا نحصل على قراءتي (أعطى) في مقابل (باع) و (أخذ) في مقابل (اشترى)، في مثل :

(8) أعطى زيد كتاباً لعمرو

(9) أخذ عمرو كتاباً من زيد

ومن أمثلة التعديل الذي يمس سمات انتقائية، نجد مثلاً أننا إذ عوضنا السمة [مالاً] في المفعول في قراءة (اقترض) المستعمل في (10)، بالسمة [محل للسكن]، فإننا نحصل على قراءة معجمية لفعل مثل (أكرى)، كما هو مستعمل في (11) :

(10) اقترض زيد درهماً من عمرو

(11) أكرى زيد منزلاً من عمرو

فيتضح من هذه الأمثلة أن التعديلات المذكورة لا تمس البنية القاعدية للقراءات المعجمية الخاضعة للتعديل،<sup>(25)</sup> وأن كل حقل دلالي يقوم على بنية قاعدية عامة تشترك فيها قراءات الوحدات التي ينتظمها هذا الحقل.

وبالإضافة إلى أن تصورنا للقراءات المعجمية والعلاقات القائمة بينها، يسمح باستخلاص مفهوم الحقول الدلالية بشكل طبيعي داخل التصور النظري العام، نذكر أيضاً بأن الصياغة التي حددناها للمبادئ العلاقية الدلالية تفترض قيام المعجم على تصنيف المفردات إلى طبقات معجمية تنتظمها حقول دلالية.<sup>(26)</sup>

(25) - نفسه من ص 147 - 170.

(26) - نفس العمل السابق صفحة.

## 2.2 - القواعد العلاقية

ترتبط المبادئ بالمعجم من وجهتين :

- إنها توافق الفرضية التي تعتبر أن المعجم شبكة من الحقول الدلالية.
- إنها تتنبأ بقراءات إضافية بالنسبة لمجموع طبقات المداخل المعجمية، ومن ثمة يمكن تخصيص هذه القراءات باعتبارها حشوية.

فالمبدأ الكنائي : وعاء - محتوى مثلاً ينطبق (اختيارياً) على أي مدخل معجمي في حقل الأوعية، فيتنبأ بقراءة تخصص «المحتوى» (أو ينطبق في الاتجاه المعاكس). ومن ثمة فإن مدخلا معجمياً واحداً يعبر عن قراءة «الوعاء» بالنسبة لوحدات مثل : (كأس)، (زجاجة)... الخ، يكفي للتنبؤ بقراءة «المحتوى» على أساس المبدأ المذكور. وإذا كانت القراءة المشتقة معجماً فإنها تأخذ مدخلا منفصلاً في المعجم وترتبط بالقراءة الأولى عن طريق قاعدة علاقية. وبذلك فالمعجم لا يتضمن كل طبقات القراءات، مادام بعضها يمكن التنبؤ به عن طريق المبادئ.

وما يهمنا هنا بالدرجة الأولى أن المبادئ ترتبط بالمعجم بكيفية غير مباشرة، مادامت تقدم لائحة من المبادئ يمكن أن تعتمد القواعد العلاقية لإقامة ترابطات بين المداخل. فبالإضافة إلى العلاقات الدلالية المعجمية التي يمكن رصدها على أساس الحقول الدلالية للمدخل،<sup>(27)</sup> هناك علاقات دلالية مطردة يقيمها المتكلمون بين مداخل غير متصلة ببعضها داخل شبكة الحقول الدلالية في المعجم. ومثل هذه العلاقات يتم رصدها عن طريق القواعد العلاقية المسندة إلى مداخل معجمية لربطها بمداخل أخرى. والصورة العامة للقاعدة العلاقية، كما أشرنا سابقاً، هي :

قاعدة علاقية :  
 [ متعلق بـ س عن طريق ص ... ]

أي أن القاعدة العلاقية تسند إلى مدخل معجمي لربطه بمدخل آخر س، وتشير ص إلى المبدأ الذي يقيم العلاقة والذي يعتبر جزءاً من النظرية الدلالية.

127 فيما أن المعجم متين تبعاً للحقول الدلالية، فإذ لا نحتاج إلى قواعد علاقية لإقامة ترابط بين أزواج تربط بينها علاقات الانسفال (مثل - اختال)، والترادف (أسد - ليش - حيس - قعد)، وتشكيل أو تقصير الشئ (المذكر - مؤنث)، وتضاد أو التعارض المتدرج (كثير - قليل)، والتقابل (زوجة - زوج)، وعده التلاؤم (مذني - أحض). انظر لاينز (1978)، وتوريك (1981) ص 156 - 159.

وتوضح هذه الصورة كيف أن القواعد العلاقية يمكنها أن ترصد الترابط بين التعدد الدلالي المعجمي والتعدد الدلالي المشتق، مادامت هذه القواعد تورد نفس المبادئ المسؤولة عن التعدد الدلالي المشتق، لإقامة علاقات التعدد الدلالي المعجمي بين المداخل المعجمية. ومن الأمثلة التي توضح رصد القواعد العلاقية للترابط بين قراءات وحدة معجمية معينة - فتقدم بذلك أساساً لإيجاد تعريف للتعدد الدلالي وتمييزه من المشترك اللفظي - نأخذ قراءات أفعال مثل : (عالج)، (هضم)، (نسج) كما نجدتها في :

- (12) أ) عالج زيد الجرح  
 ب) عالج زيد الفكرة الخاطئة  
 (13) أ) هضم عمرو الأكلة  
 ب) هضم عمرو النظرية الجديدة  
 (14) أ) نسج محمد الثوب  
 ب) نسج محمد الاتفاق

فالقراءات الأولى (أ) لهذه الأفعال، تخصصها باعتبارها أفعالاً محسوسة تنطبق على كيانات محسوسة. لكنها توسع في القراءات (ب) للدلالة على أفعال مجردة تنطبق على كيانات مجردة. (28)

وبناء على ما سبق فإن المداخل المعجمية لهذه الأفعال المجردة ستضمن قواعد علاقية تربطها بقراءتها المحسوسة عن طريق المبدأ الوارد، وهو هنا المبدأ الاستعاري 1. فمدخل عالج<sup>2</sup> يتضمن القاعدة العلاقية التالية :

قاعدة علاقية :  
 ...  
 متعاقب ب عالج<sup>1</sup> عن طريق المبدأ  
 الاستعاري 1 والتحويل الدلالي 1  
 الذي يحذف السمة [محسوس]

ومدخل هضم<sup>2</sup> يتضمن قاعدة علاقية مماثلة :

...  
متعلق ب هضم<sup>1</sup> عن طريق المبعد  
الاستعماري<sup>1</sup> والتحويل الدلالي<sup>1</sup>  
الذي يحذف السمة (محوس)

قاعدة علاقية :

وكذلك الأمر بالنسبة لمدخل نسج<sup>2</sup> :

...  
متعلق ب نسج<sup>1</sup> عن طريق المبعد  
الاستعماري<sup>1</sup> والتحويل الدلالي<sup>1</sup>  
الذي يحذف السمة (محوس)

قاعدة علاقية :

فالقواعد العلاقية تخصص القراءات المجردة لمثل هذه الأفعال باعتبارها قراءات حشوية، ما دامت هذه القراءات يمكن التنبؤ بها استناداً إلى القراءات المحسوسة والمبعد الاستعماري<sup>1</sup>. وهنا يعني أن القراءة المجردة يمكن اشتقاقها عن طريق المبعد الاستعماري<sup>1</sup> انطلاقاً من القراءة المحسوسة. وحينما تمعج القراءة المجردة، فإن القاعدة العلاقية تكون قد سجلت «تاريخ» اشتقاقها. وهكذا لا نحتاج إلى اشتقاق قراءة من جديد كلما وردت.<sup>(29)</sup>

ومن الأمثلة التي توضح أثر القواعد العلاقية في حالة القراءات الممعجة، مثال بعض قراءات (العين). إذ ترصد هذه القواعد العلاقة بين القراءة المصدر والقراءة المشتقة الممعجة. فقراءة (العين) بمعنى «الجاسوس» قراءة ممعجة وتشكل مفردة تامة من مفردات المعجم العربي،<sup>(30)</sup> ولكن مدخلها المعجمي سيتضمن قاعدة علاقية تعكس «تاريخ» اشتقاقها من

(29) هي الخطر رصد القواعد العلاقية لتتلاقح بين قراءات الفوحدات المعجمية بطرح مشكل الحد في القراءات التي تعبر ممعجة من حيث هي كبنك. والقراءات التي تعتبر مشتقة بالمعنى الذي سبق تعريفه. ويبدو أن أساس هذا الحجم -سبب شيق وانظر - نوريناك 119811 ص 164 - 165.

(30) تتد أن ما قد يعتبر في مرحلة معينة من تاريخ النسق اللغوي، اشتقاق، محدد. قد يصبح في مرحلة أخرى علاقة مفردة أو ساكنة.

(العين) «الباصرة»، وذلك كالتالي :

قاعدة علاقية :  
 ...  
 متعاقبة بـ عين 1 «الباصرة» عن طريق  
 المبعد الكنائي : جزء - كل

ومن ثمة يمكن للمدخل المعجمي لقراءة وحدة معينة أن يحيل على مصدر هذه القراءة وعلى القاعدة (أو القواعد) التي تدخلت في اشتقاقها من هذا المصدر. وهذا النوع من المعلومات يشكل بالضبط جزءاً مما تقدمه القواعد العلاقية.

إن القاعدة العلاقية المسندة إلى مدخل معجمي معين، تعين إذن مدخلاً معجمياً آخر متعاقباً بالأول بكيفية مطردة، كما تعين المبدأ العلاقي الذي يقوم عليه الترابط المذكور. وبذلك فالقواعد العلاقية تحيل على نفس المجموعة من المبادئ العلاقية التي تنبأ بالنقول والتوسعات الدلالية، فتقدم نتيجة ذلك الترابط المطلوب بين المبادئ المنتجة الخارجة عن المعجم، والترابطات الممحصنة.

فالمبدأ المتدخل في إبداع الاستعارة مثلاً يتم إيراده باعتباره جزءاً من المدخل المعجمي للقراءة المجازية. إذا أخذنا مثلاً كلمة مثل (نخلة) يمكننا أن نفترض في قراءتها المعجمية سمات مثل : [شيء]، [نبات] و [طويل]. لكن (نخلة) ترد أيضاً في سياقات مجازية مثل :

(15) زيد نخلة

للدلالة على طول قامه زيد. ويتم الترابط المطلوب بين التأويلين عن طريق المبعد الاستعاري 2 والتحويل الدلالي 2 الذي يحذف كل السمات التي تتضمنها القراءة المعجمية لـ (نخلة)، باستثناء السمة [طويل] التي تميز النخلة في البنية التصورية من طبقات أخرى من النبات نُسند إليها خصائص مخالفة.

وتؤدي مقبولية هذه الصورة إلى معجزة قراءة (نخلة) التي تدل على شخص طويل القامة. وتكون وسيلة رصد هذا التعالق داخل المعجم بين القراءتين، قاعدة علاقية تسند إلى



المدخل المعجمي لـ (نخلة) «شخص طويل» تصاغ كالتالي :

قاعدة علاقية :  
...  
متعاقبة بـ نخلة - نيات طويل\* عن  
طريق المبعد الاستعاري والتحويل  
الدلالي 2 الذي يحذف كل السمات  
من نخلة - باستثناء السمة [طويل]

وهكذا كلما كنا بصدد حالات قراءات مجازية مبعجة، فإن القاعدة العلاقية تربط بين هذه القراءات والقراءات المصدر التي اشتقت منها. وبما أن هذه القاعدة العلاقية تحدد علاقة دلالية بين قراءتين مرتبطتين بصورة صوتية واحدة، فإننا نكون بصدد حالة للتعده الدلالي. فكلما كان المدخلان المعجميان المرتبطان بصورة صوتية وحدة متعاقبين عن طريق قاعدة علاقية، أمكن أن نعتبرهما قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة.<sup>(31)</sup>

إن القواعد العلاقية لا ترصد فقط العلاقات بين قراءات الوحدات المعجمية المتعددة الدلالة، ولكنها ترصد أيضا العلاقات بين عناصر أزواج أخرى من المداخل سواء كانت هذه العناصر متعاقبة صرفيا أم لا. وذلك عندما تتضمن هذه العناصر معلومات دلالية مشتركة تعتبر معلومات حشوية. ومن ثمة فإن القواعد العلاقية تعمل عمل قواعد الحشو.

فكيفما كان التخصيص الدلالي للفعل (كتب) مثلاً، فإن الاسم (كاتب) يتضمن نفس المعلومات باعتبارها جزءاً من قراءته، إذ (الكاتب) «من يكتب بحكم المهنة». وعلى هذا الأساس تسند قاعدة علاقية إلى مدخل (كاتب) تكون كالتالي :

قاعدة علاقية :  
...  
متعاقب بـ كتب عن طريق المبعد  
الكنائي : فعل - منفذ

(31) وانظر : توريث (1981) ص 105 - 106.

وبذلك فإن القاعدة العلاقية تخصص جزءاً من قراءة (كاتب) باعتباره حشويماً، اعتماداً على علاقته المطردة بالفعل (كتب).  
كما أن القواعد العلاقية تخصص العلاقات الدلالية بين وحدات غير متعاقبة صرفياً. فالقراءة المعجمية لـ (مؤلف) مثلاً تتضمن قراءة (كتاب)، ما دام (المؤلف) يعني أساساً الشخص الذي يؤلف الكتب». ومن ثمة أيضاً تـسند قاعدة علاقية إلى قراءة (المؤلف) تخصص علاقته بقراءة (الكتاب) عن طريق المبعد الكنائي الوارد :

قاعدة علاقية :  
...  
متعاقب بـ كتاب عن طريق المبعد  
الكنائي : منتج - منتج

والعلاقة الدلالية التي تربط هنا بين (المؤلف) و (الكتاب) هي نفس العلاقة التي تربط مثلاً بين (النساج) و (النسيج) :

قاعدة علاقية :  
...  
متعاقب بـ نسيج عن طريق المبعد  
الكنائي : منتج - منتج

فالأزواج الأول (مؤلف - كتاب) يقيم علاقة دلالية صرفية، بينما يقيم الأزواج الثاني (نساج - نسيج) بالإضافة إلى العلاقة الدلالية علاقة صرفية. وكذلك الأمر بالنسبة لأزواج مثل :

فتح	-	مفتاح
ساف	-	سيف
سير	-	مسبار
كتب	-	قلم
...		

إذ نجد أن نفس العلاقة الدلالية الرابطة بين الفعل والأداة (تبعا للمبعد الكنائسي : فعل - أداة) تربط بين عنصري كل زوج. ففي الأمثلة الثلاثة الأولى تعبر القاعدة العلاقية عن علاقة دلالية بين وحدتين متعلقتين صرفيا. مثل :

قاعدة علاقية :  
 ...  
 متعلق بفتح عن طريق المبعد  
 الكنائسي : فعل - أداة

وفي المثال الأخير تعبر القاعدة العلاقية عن علاقة دلالية بين عنصريين غير متعلقين صرفيا :

قاعدة علاقية :  
 ...  
 متعلق بكتبي عن طريق المبعد  
 الكنائسي : فعل - أداة

وفي كل حالة من الحالات المذكورة تخصص القاعدة العلاقية السمات الدلالية المشتركة بين العنصرين باعتبارها سمات حشوية. والخلاصة أن القواعد العلاقية :

- تقيم ترابطات بين القراءات المجازية المعجمة، والقراءات المصدر. فتسمح بذلك بإقامة ترابط بين قراءات كل وحدة معجمية متعددة الدلالة.
  - كما تخصص المعلومات الحشوية في الترابطات القائمة سواء بين المداخل المعجمية المتعلقة صرفيا، أو بين المداخل المعجمية غير المتعلقة صرفيا.
- وبذلك تمكنا القواعد العلاقية والمباعد من إيجاد وسيلة للبحث عن إقامة ترابط طبيعي بين العمليات الإبداعية لتوسيع المعنى ونقله من جهة، والعلاقات المعجمية القارة من جهة أخرى. (32)

لقد رأينا إذن كيف أن إدخال القواعد العلاقية في المعجم يمكن من إيجاد أساس دلالي لتحديد التعدد الدلالي المعجمي. فإذا كانت القواعد العلاقية تقيم ترابطاً بين كل المداخل المعجمية ذات القراءات المتعاقبة دلاليًا، فإننا نفترض في زوج من المداخل يسند إلى وحدة معجمية متعددة الدلالة، أن يكون عنصراه مترابطين عن طريق قاعدة علاقية، وأن تكون لهما نفس الصورة الصوتية. ومن ثمة تعرف الوحدة المعجمية المتعددة الدلالة باعتبارها مجموعة من المداخل المعجمية المتطابقة صوتياً، والمتعاقبة عن طريق قواعد علاقية.

فالتعدد الدلالي والمشارك اللفظي يرتبطان معاً بالتطابق الصوتي للمداخل المعجمية الواردة، ولكن التعدد الدلالي وحده يفترض في المداخل أن تكون متعاقبة عن طريق قواعد علاقية. ويمكننا بناء على ذلك أن نعرف المشارك اللفظي باعتباره علاقة تربط بين مداخل معجمية متطابقة في تمثيلاتها الصوتية ولكنها غير مترابطة عن طريق قواعد علاقية، فالمشارك اللفظي علاقة صوتية وليس علاقة دلالية.

إن التعدد الدلالي إذن علاقة تربط بين مجموعة من المداخل المعجمية وليس مجموعة من القراءات داخل مدخل واحد، لأن القراءات المعجمية المتمايزة يجب أن تظهر في مداخل معجمية منفصلة داخل حقول دلالية مختلفة في معجم قائم على الحقول الدلالية. وبذلك فإن المعجم لا يتضمن مداخل متفرعة (branching entries) من صنف مداخل كاتر وبوسطل (1964) مثلاً.

ففي المثال السابق المتعلق بوحدة متعددة الدلالة كـ(العين)، هناك قراءتان متعاقبتان كما بينا ذلك أعلاه فتظهر قراءة العين «الباصرة» في مدخل معجمي مصنف ضمن حقل الحواس، بينما تظهر قراءة «الجاسوس» المشتقة في مدخل مصنف ضمن حقل الأشخاص. وبذلك نكون بصدد حقلين متمايزين. لكن قاعدة علاقية تقيم ترابطاً بين المدخلين. ومن ثمة فبالنظر إلى تطابقهما في التمثيل الصوتي، يعتبران قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة. وتمتلك (العين) قراءات أخرى من بينها قراءة «الشيء النفيس»<sup>(33)</sup> فتظهر هذه القراءة في مدخل معجمي مصنف ضمن حقل الأشياء. وهي قراءة مرتبطة دلاليًا بقراءة العين «الباصرة»، أو أنها «مشبهة بالعين [التناظرة] لشرفها»<sup>(34)</sup> فنفترض أن هذا الترابط الدلالي قائم على المبدأ

(33) نظر : المعجم الوسيط : 647/2.

(34) نظر : المزهري للسيوطي : 375/1، وانظر الفصل الأول من هذا البحث.

الاستعماري 2، فتسند إلى مدخل هذه القراءة الثالثة للمعين قاعدة علاقية مثل :

قاعدة علاقية :

...  
متعاقبة بـ عين الباصرة عن طريق  
المبعد الاستعماري 2 والتحويل  
الدلالي 2 الذي يحذف كل السمات  
باستثناء الـمة [شيء نقيس]

وبذلك تكون بصدد ثلاثة مداخل معجمية تنتمي إلى حقول دلالية متميزة، لكن هذه المداخل مترابطة عن طريق قواعد علاقية،<sup>(35)</sup> وبما أنها بالإضافة إلى ذلك متطابقة على مستوى التمثيل الصوتي، فإنها مرتبطة بوحدة معجمية متعددة الدلالة. فالقواعد العلاقية، بإحالتها على المبادئ، تمكن من تحديد العلاقات الدلالية داخل المعجم، وتحديد القراءات المتعددة للوحدات التي لولا هذه القواعد لصنفت في المعجم في مداخل منفصلة لا رابط بينها أو في مداخل مركبة تضم كل القراءات. ومن هذه الوجهة فالقواعد العلاقية تقدم تبسيطاً ملحوظاً للمعجم.

### 3.2 - في الترابط بين المعجم والمشتق

لقد انتهينا في فقرة سابقة (2.1 -) إلى أن هناك صلة وثيقة بين التعدد الدلالي المشتق المتعلق بتوسع المعنى ونقله (نتيجة الانطباق المنتج للمبادئ)، والتعدد الدلالي المعجمي المتعلق بالترابطات الدلالية المعجمية أصلاً، وإلى أن هذه الصلة الوثيقة تدعو إلى معالجة موحدة للتعدد الدلاليين داخل النظرية الدلالية. ويتم التوصل إلى هذه المعالجة الموحدة في الإطار الذي نتبناه، عن طريق المبادئ والقواعد العلاقية. ونبدي في هذه الفقرة ملاحظات إضافية تعزز هذا الاتجاه نحو معالجة موحدة للاستعمالات المجازية وللعلاقات الدلالية القائمة بين المداخل المعجمية.

(35) وبذلك يعتبر التعدد الدلالي في المقاربة العقولية، ظهوراً لوحدة معجمية في حقول مختلفة، أي في صورة مداخل مختلفة حيث، قراءات متعاقبة عن طريق قواعد تعاقب بين وحدات تنتمي إلى حقول دلالية غير متجانسة. وانظر نوريك (1987)، ص 167 - 168.

إن تاريخ التغير الدلالي المسجل في المعاجم هو في جزء كبير منه تاريخ الإبداع المجازي انطلاقاً من قراءات دلالية أصبحت ممعجة. واتساع القراءات «الإنسانية» بالنسبة لوحداث مثل : فم («الزجاجية») ورجل («الطاولة»)... الخ، يوضح مثل هذه العمليات التي يجب أن تعالج بنفس الكيفية التي تعالج بها العلاقات الممعجة، إذ يتطلب مقياس البساطة الإحالة على مبدأ واحد يرصد الاتساع الأصلي ويصف العلاقة القارة عندما تصبح القراءة المشتقة ممعجة.

وتنتيجة لهذه العمليات ووسائل رصدها يمكن أن نعطي مضمونا محددا لما يقال بصدد أن المعجم يمثل «قبراً حقيقياً للمجازات الميتة»<sup>(36)</sup>

وفي ارتباط مع ما سبق، فإن المبادئ العاملة في العلاقات الممعجة تميل إلى العمل بالانطباق المنتج خارج المعجم. فإنتظاقاً من الترابط المعجمي بين رجل «الإنسان» ورجل «الأثاث» مثلاً، أو بين رأس «الإنسان» ورأس «الجبل»... الخ، يمكن للمتكلمين أن يؤولوا فم «الزجاجية» باعتباره مشتقاً من فم «الإنسان»، أو أن يوسعوا مفصل «أعضاء الإنسان» إلى مفصل «لغوي»... الخ. وبذلك يكون المعجم من هذه الوجهة بمثابة سجل أو خزان للعلاقات الدلالية التي تعتبر قابلة بدورها للانطباق المنتج. ومن ثمة فاعتبارات البساطة تملّي استخدام نفس المجموعة من المبادئ في رصد العلاقات الممعجة وفي رصد الإبداع المجازي. وهناك ملاحظة أخرى يستند إليها في إثبات التناظر بين العلاقات الممعجة والعلاقات المولدة المشتقة، تقوم على القيود الانتقائية.

فأحدى عمليات التوسع الاستعماري تقتضي حذف سمة من السمات الانتقائية كما هو الحال في انطباق المبعاد الاستعماري 1. فتكون القراءات الممعجة المتعاقبة بنفس الكيفية مبرزة لنفس الاختلافات الانتقائية. فالفعل (ساع) مثلاً يملك قراءة أولى تخصص فعل «استيطان» عن طريق الفم، في مثل :

(16) ساع زيد الطعام

بمعنى «ابتلمه واستمره واستطابه»<sup>(37)</sup> فينتقي هذا الفعل بذلك مفعولات تتضمن سمة مثل «غناء محوس». لكن له قراءة أخرى ممعجة كذلك تخصص فعل «استيطان ذهني»، ينتقي مفعولات تتضمن السمة «غناء مجرد» ومن ثمة نحو :

(17) ساع زيد الفكرة

116. انظر : نور بك (1981) ص : 118.

117. انظر : المعجم الوسيط : 466/1.

وبناء على هذا النموذج فإننا نوسع استعاريا القراءة المحسوسة لفعل مثل (هضم)،  
فنحصل على مثل :

(18) هضم زيد الفكرة

فنشق القراءة المجردة لـ (هضم) عن طريق نفس المبدأ الاستعاري بحذف السمة  
[محسوس]. ويبدو أن الأمر كذلك بالنسبة لجملة من الأفعال الأخرى التي تنتمي إلى نفس  
الطبقة المعجمية. فنقول اليوم مثلا :

(19) التهم عمرو الرواية

(20) ابتلع زيد الفكرة

تبعاً لإسناد خصائص الغذاء المحسوس إلى الغذاء الذهني المجرد. وتدعو مثل هذه  
الظواهر إلى توسيع البحث في فرضيات تهم التحويلات الدلالية الممكنة أو المتوقعة الوقوع.  
فالأمثلة التي رأينا تكشف عن اطردات نسبية تعبر عن أننا إذا كنا بصدد مجموعة من  
الوحدات ينتظمها حقل دلالي معين، فاستعملت وحدة منها أو أكثر في حقل دلالي آخر، فإن  
الوحدات الأخرى تكون بدورها قابلة للتوسع والاستعمال في هذا الحقل الآخر.<sup>(38)</sup>

وما يهمنا هنا أن التعبير في الخصائص الانتقائية في (18) بالنسبة لـ (هضم)، موافق  
لتفسير الحاصل بين قراءتي (سأغ). وهذا يعني من جملة ما يعنيه، أن معالجة التعدد الدلالي  
المعجمي (في مثل قراءتي (سأغ) وقراءات (عين)... الخ)، والتعدد الدلالي المشتق باعتبارهما  
ظاهرتين منفصلتين تماما لا يسمح بإيجاد وسيلة طبيعية لرصد التعميم المتعلق بكون التغير  
الدلالي هنا يؤثر في القيود الانتقائية بنفس الكيفية في الحالتين معا، ولا يسمح برصد عام  
لما أثبتناه سابقاً بخصوص كون النقول والتوسعات الدلالية المنتجة تميل إلى أن تعكس - أو  
تتخذ نموذجاً - العلاقات التي تعبر عنها القراءات المعجمية.

إن الحالات المتوازية في التغييرات المتعلقة بالخصائص الانتقائية، يجب إذن ألا تعالج  
بكيفية منفصلة داخل النظرية الدلالية. فالترابطات الملاحظة بين التعدد الدلالي المعجمي  
والتعدد الدلالي المشتق تطلي معالجة موحدة لهما. وذلك في إطار محاولة بناء نظرية دلالية  
تمثل للبنيات الدلالية للغة، وتستند إلى الواقعية النفسية، وتراعي اعتبارات الباطنة في رصد  
الظواهر الدلالية. فالتعدد الدلالي المعجمي والتعدد الدلالي المشتق يجب أن يتم رصدهما عن

148 وانظر : روبر فوضية مثل هدد لدى نهرير 119781. بالنسبة لأفعال العون، مثل : ذاق - شم - أحس... الخ.

طريق نفس المجموعة من المبادئ.<sup>(39)</sup> ويتم ذلك هنا بالاعتماد على مجموعة المبادئ التي ترصد على السواء التأويلات المشتقة، والتعالقات المعجمة عن طريق القواعد العلاقية. ونتهي هذا الفصل ببعض ما يمكن استخلاصه مما سبق، من ملاحظات تهم مفهوم المعجمة (lexicalization).

وأول ما يمكن استخلاصه انطلاقاً من تصورنا للتوليد الدلالي وللمبادئ المتحركة في ألياته، أن مفهوم المعجمة لن يكون ذا دلالة إلا إذا حدد في علاقته بالمعجم الذهني (mental lexicon) الذي يسيطره المتكلم - السامع، وبالنموذج المعجمي الذي يبينه اللساني لوصف هذا الجزء من القدرة اللغوية.

ذلك أن مفهوم المعجمة ملتبس قصداً بين هذين الاعتبارين. وهو في ذلك يعكس الالتباس المقصود لمفهوم «المعجم» و«النحو» في النموذج التوليدي.

فعوض تأسيس هذا المفهوم على اعتبارات ترتبط بالدرجة الأولى، «بانتشار» المولدات، و«شيوعتها» و«تواترها في استعمال المتكلمين»<sup>(40)</sup> تتحدد المعجمة عموماً بالنظر إلى النموذج المعجمي على أساس ورود وحدة معجمية معينة في صورة معلومات صوتية ودلالية وتركيبية، ضمن شبكة المداخل التي يفترض اللساني أنها تتضمن الوحدات المعجمية للغة معينة. فالمعجمة على هذا المستوى، «عملية» إيجاد كلمات، بالنسبة لمجموعات خاصة من السمات الدلالية (أو هي «تعليبي» محتوي دلالي معين، بكيفية تمكن من استعماله تركيبياً باعتباره وحدة تامة»<sup>(41)</sup> وتعني المعجمة بالنظر إلى المعجم الذهني تخزين المتكلم لهذه الوحدة.

واعتماداً على افتراض القواعد العلاقية، يمكننا أن نصف عملية المعجمة في علاقتها بالمعجم الذهني لدى المتكلم، باعتباره هذا الأخير يفهم المعاني المنقولة أو الموسعة (المولدة) للوحدات المتضمنة في معجمه الذهني، عن طريق مبادئ عامة تقترض أن من بينها المبادئ التي توردها القواعد العلاقية للربط بين المداخل المعجمية. فمعجمة معنى جديد بالنسبة لصورة صوتية موجودة مسبقاً، يستلزم تخزين هذا المعنى باعتباره مدخلاً منفصلاً يصنف في حقل دلالي وارد، ووضع قاعدة علاقية تربطه بالمعنى المركزي عن طريق المبدأ الذي

139 انظر : نورينك (1981) ص 121.

140 انظر : نفس ذلك في نفس السبي.

141 انظر : تيمش (1981) ص 188.



يقتضيه اشتقاق المعنى الجديد. فإذا كان المتكلم في اكتسابه لمعلومة جديدة يتعرف علاقة بين مدخلين، فإنه يعينهما بواسطة قاعدة تقييم ترابطاً بينهما.<sup>(42)</sup> ويعكس هذا الترابط الذي تقيمه القواعد العلاقية في هذه الحالات، الصلة بين المعاني المخزنة في الذاكرة المعجمية والمعاني المولدة المشتقة انطلاقاً منها بواسطة نقل أو توسيع تسمح بهما علاقات مجاورة أو مشابهة. ففي حالة التوسعات الاستعارية مثلاً،<sup>(43)</sup> يتلزم الحكم المتعلق بكون كلمة معينة يمكنها أن تعني شيئاً جديداً، تعرف المشابهة القائمة بين هذا الشيء والأشياء التي تم تعرفها سابقاً.<sup>(44)</sup> وهذا يعني أن المعلومات الجديدة تخزن بناء على علاقتها بالمعلومات القديمة.<sup>(45)</sup> ويمكننا أخيراً أن نعلم ما يقوله ميلر (1979) بشأن الاستعارة،<sup>(46)</sup> على التوليد الدلالي عموماً فنعتبر بعده، أنه إذا كان نظام الذاكرة فيما يخص معاني الكلمات، قد أصبح بشكل بؤرة لكثير من الدراسات والأبحاث النفسية، فإن أحد الجوانب المثيرة في التوليد الدلالي - بالنسبة للباحث في علم النفس المعرفي - أنه يمكن أن يساهم في فهم أحسن للذاكرة المعجمية.

142 انظر نوريك (1981) ص 109 - 170، الذي يلاحظ أن سرعة معجمة معنى ساقى معين لوحدة معينة لدى المتكلم - السامع، والسهولة التي تتم بها هذه العملية، ترتبطان أيضاً بموامل مختلفة من ضمنها درجة ورود الوحدة بالمعنى المقصود في تجربة المتكلم - السامع، ودرجة علاقة هذا المعنى بالمعنى المعجمية للوحدة المذكورة، وصلاحيات الوسائل المتعملة للتعبير عن نفس المعنى الجوهري في مجيئه الذهني.

(43) انظر : المعجمين الاستعاريين 1 و 2.

(44) انظر - ميلر (1979) ص : 245.

(45) انظر : موررو (1985) Merlu ص : 148.

(46) انظر : ميلر (1979) ص : 245.

## خاتمة

لقد انصب اهتمامنا على رصد بعض القضايا الأساسية النظرية والتمثيلية التي يثيرها التوليد الدلالي، وذلك انطلاقاً من أن أية نظرية دلالية كافية يجب أن تقدم افتراضات تجيب عن الأسئلة التي تطرحها على اللساني ظواهر التوليد باعتباره «حركة تجديد دائمة تنبذ اللفظ المعهود والمعنى المتداول لتبدع اللفظ الجديد أو تولد معاني اللفظ المعهود، حركة تحطم الناكرة اللغوية ليتجدد التعبير، وتحطم الناكرة الثقافية (في اللغة) لتتجدد الثقافة. حركة آنية دائمة تعيد النظر في الحقول الدلالية وتكوينها وتقليمها، وفي ذات الآن تخصص المفردة التي تعددت معانيها، وتوسع المعنى الواحد إلى المعنى المتعدد...»<sup>(1)</sup>

وقد رأينا أن اللغويين الغدما (انظر الفصل الأول) تعاملوا مع جانب من هذه الظواهر من خلال إثباتهم لمجموعة من العلاقات المجازية خاصة، فصل فيها «البيانين» بالدرجة الأولى. لكن إثباتاتهم بقيت في حدود الملاحظة والتقريب، ولم تكن لتصاغ في صورة فرضيات يمكن استنباطها من نظرية دلالية واضحة. فقد اعتبروا مثلاً أن المشابهة، في حالة الاستعارة، قائمة بين عنصري التشبيه، ولكنهم لم يقدموا أية وسيلة واضحة تمكن من معرفة ما تقوم عليه المشابهة. فرغم قولهم إن في مثل : «زيد أسد» استعارة، لأن (زيد) و (أسد) يتصفان بـ«الشجاعة» مما سمح باستعارة (أسد) لـ(زيد) بـ«الشجاعة»، فإننا لا نعرف بأية وسيلة نتقي سمة (الشجاعة) باعتبارها الصفة التي يتشابه فيها (زيد) و (أسد). وهذا يذكرنا بالمقارنة التي يقيمها تشومسكي في عدد من كتاباته بين الأنحاء التقليدية عموماً والأنحاء التوليدية. فيعتبر أن الأنحاء التقليدية المتسمة بعدم الوضوح طموحة في أهدافها أكثر من

1} انظر : الفاسي العمري (1985) ج : 2، ص : 193.

الأنحاء التوليدية، ولكن الأهم أن نتذكر أن أبه نحو تقليدي وأتمه إنما يعتمد بكيفية جوهرية على حدس مستعمل اللغة وذكائه، فينتظر من هذا المستعمل أن يشخص الاستنتاجات السليمة انطلاقاً من عدد من الأمثلة والإيحاءات التي يقدمها النحو. وهو بذلك إنما يطمس طبيعة القدرة اللغوية لدى المستعمل عوض الكشف عنها.<sup>(2)</sup>

وهذا بالإضافة إلى ما لا حظناه بصدد القدماء في ميلهم إلى تصور محافظ للإبداع في اللغة والتوسع في معانيها متشبين بالمنقول من التراكيب المجازية والتوسعات الدلالية كما أوضحنا ذلك لدى البيهقيين وبقاد الأدب خاصة الذين فرضوا قيوداً في تعاملهم مع الإنجازات اللغوية لدى الشعراء والكتاب. ويصح هذا الأمر كذلك بالنسبة للفقهاء وأصحاب المعاجم، ويعبر عن «فقدان الاتصال بين واصف اللغة (أي المعجمي أو اللغوي) ومتكلمها». «لقد رفض المتأخرون من القدماء [...] أن يأخذوا اللغة من أفواه معاصريهم من المولدين والمحدثين، وأنكروا وجود «متكلم» لهذه اللغة. وبذلك يكونون مخالفين لمتقدميهم في تحديد المصدر الأول للغة، فهم حولوا المصدر من شيء حي وغني، وهو المتكلم، إلى شيء سكوني ومحدود، وهو المتن. ثم إنهم لم ينظروا في حال اللغة المستعملة عند معاصريهم بدعوى أنها لا يمكن أن تكون حجة. وهناك الخطأ في التصور متلازمان، ولا يمكن أن تقوم دراسة جديدة للغة العربية إلا بتجاوزهما».<sup>(3)</sup>

وما قيل بصدد القدماء يصح في معظمه بصدد المحدثين من العرب الذين غلب على تعاملهم مع ظواهر التوليد الدلالي الطابع المعياري وعدم الاستمادة النسقية من العلاقات المجازية التي أثبتتها القدماء.

إن النظرية الدلالية أمام ظواهر التوليد الدلالي، تجد نفسها بإزاء اختياريين :

1 - إما الإعلان عن عدم إمكان الحل مبدئياً<sup>(4)</sup>

2 - أو محاولة إيجاد مبادئ عامة لها دور في ضبط هذه الظواهر.

ولقد حاولنا تبني الاختيار الثاني فكان ذلك انطلاقاً من الاستدلال على ضرورة إغناء النظرية الدلالية بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية الاستعارية والكنائية، في إطار تصور يعالق بين البنيات الدلالية والبنيات التصورية، ويؤكد عمل المجاز ليس في اللغة فعسب وإنما في الفكر والنشاط العملي للإنسان، كما يؤكد بخلاف التصورات التقليدية والشائعة

(2) انظر : ليفين (1979) ص : 127 - 128. وروفي (1967) ص : 63.

(3) انظر : الفلبي النهري (1981) ص : 19 - 20.

(4) انظر : لا ينز (1981) ص : 47.

إبداعية المجاز التي لا ترتبط بتغير معاني الكلمات فحسب وإنما ترتبط كذلك بتغير اعتقاداتنا وإحساساتنا اتجاه الأشياء التي تحيل عليها الكلمات.(5)

وقد مكنتنا إغناء النظرية بالمبادئ من رصد جانب مهم من التراكيب الدلالية المولدة بصورة واضحة، ومن تغيير تحديد الشذوذ الدلالي (كما صيغ في عدد من النماذج من بينها نموذج كاتز (1972) الذي أصبح يحدد بناء على عمل قواعد الاسقاط والمبادئ، وذلك انسجاماً مع الميل النفسي لدى المتكلمين إلى محاولة تأويل التراكيب الدلالية بكيفية ملائمة مهما بدت هذه التراكيب شاذة للوهلة الأولى.

كما مكنتنا هنا الإغناء بالإضافة إلى افتراض قواعد علاقية في المعجم، من رصد التفاعل بين المعاني السياقية للوحدات ومعانيها الممعجمة على طريق إقامة ترابط طبيعي بين التوسعات الدلالية والتفاعلات الممعجمة. فمادام التأويل المجازي لكلمة معينة يمكنه أن يعتبر توسعاً دلاليًا للمعنى النووي للكلمة، فيكون من المهم أن نبحث عن التوافق بين الاطرادات الممعجية والتأويلات المجازية. وإذا كان المجاز غالباً ما يقتضي إبراز المعنى الموسع على حساب المعنى النووي لكلمة معينة فإن اللساني يجب أن يهتم بالكيفية التي تحصل بها مثل هذه المعاني الموسعة.(6)

ومن النتائج التي مكنتنا إغناء النظرية الدلالية بالمبادئ والقواعد العلاقية من الاستدلال عليها، إمكانية معالجة «اللغة المجازية» بنفس الأدوات التي تعالج بها «اللغة غير المجازية» إذ نفترض أن أية نظرية للمجاز، ومن ثمة للتوليد الدلالي، باعتبارها جزءاً من نظرية لغوية عامة، يجب أن تفترض أن المتكلم حين يستخدم المجاز، يوظف نفس «الأدوات» اللغوية التي يوظفها في الاستعمالات اللغوية غير المجازية.(7)

ومن ثمة فإن أية نظرية نفسية للمجاز، يجب أن تحاول من جهة رصد فهم اللغة المجازية بنفس الوسائل التي تستعملها لرصد فهم اللغة غير المجازية، ويجب أن تحاول من جهة ثانية، أن تكشف عما يجب أن يكون عليه الفهم «الحقيقي»، إذا كان الفهم المجازي يفسر على أساسه. ويستلزم هذان الهدفان معاً أننا يجب أن نوسع نظرياتنا للفهم «الحقيقي» حتى تكون قوية بما فيه الكفاية لرصد الفهم المجازي.(8)

15 نظري: ميلر (1979) ص: 247.

16 نفسه، ن، ص.

17 نظري: ميتيوز (1971) ص: 76.

18 انظر: ميلر (1979) ص: 247.

وأخيراً فإننا لا نزعم أن مجموعة المبادئ التي صغناها كافية، ولا تنفي إمكان إغنائها أو تقليصها إلى مبادئ أعم أو ترجمتها إلى نماذج أبقى. ولكننا نعتبر أننا حاولنا مخلصين مساهمة متواضعة في إنارة السبيل نحو تحقيق جزء مما يطمح إليه دارس الدلالة عموماً والدلالة المعجمية خصوصاً وهو رصد بعض مشاكل الإبداع اللغوي باعتباره خصيصة جوهرية للقدرة اللغوية، والتنبيؤ بالإمكانات التوليدية التي تسمح بها اللغات الطبيعية على هذا المستوى، فلا يكفي بالنسبة لبعض الدلالات مثلاً أن نقول إنها غير موجودة وإن فلا يمكنها أن توجد، بل يجب أن نبين أن هناك فارقاً كبيراً بين معنى معجمي يمكنه أن يوجد لكنه غير محقق في لغة معينة، ومعنى معجمي متصور لا يوجد ولا يمكنه أن يوجد. وهنا يعني في جزء منه على الأقل الحاجة إلى نظرية دلالية كافية تقدم لمن يريد تخصيص معجم لغة معينة، الوسائل التي تمكنه من معرفة الإمكانيات الدلالية القابلة للتحقق في هذه اللغة، والإمكانات غير القابلة لذلك.<sup>(9)</sup>

«ولئن كانت معرفة المعجم تقتضي فيما تقتضيه معرفة الناكرة القديمة، فإن من أهم ما يشغل بال المعجمي إمكان تجديد هذه الناكرة، وكذلك وجود ناكرة لا تلقن».<sup>(10)</sup>

9 انظر : كاورتر (1976) ص ص : 113 - 114.

10 انظر : الغامبي الشهري (1986) ص : 184.

## المراجع العربية

- أل ياسين، محمد حسين (1980) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- الأمدي، أبو القاسم الموازنة بين أبي تمام والبحتري، طبعة عمي الدين عبد الحميد.
- الأمدي، سيف الدين الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980.
- أبو زيد، نصر حامد (1982) الاتجاه العقلي في التفسير، دراسة في قضية الجواز في القرآن عند المهتزة دار التوير للطباعة والنشر، بيروت.
- أبو الفرج، محمد أحمد (1966) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية.
- الأصمعي كتاب الأضداد، ضمن : ثلاثة كتب في الأضداد، نشرها أوضحت هفتر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن يمشي شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، 1973.
- ابن الأنباري، أبو بكر الأضداد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الكويت 1960.
- ابن السكيت إصلاح المنطق، تحقيق محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف مصر، الطبعة الثانية 1956.
- ابن رشيق العمدة، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى 1907.
- أنيس إبراهيم (1963) دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الأخضر غزال، أحمد (1977) المنهجية العامة للتعريب المواقف، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
- البحري، أبو الحسين محمد كتاب المعتمد في أصول الفقه، تحقيق محمد حميد الله ومحمد بكير وحسن حنفي، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1964.
- الجاحظ الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى 1943.
- الجبدي، خليفة (1974) نحو عربية أفضل، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- المرجاني، عبد القاهر أمرار البلاغة، مطبعة عيسى البابي الحلبي الطبعة الثالثة، 1939.
- دلائل الإعجاز، مطبعة المنار.
- المرجاني، القاضي الوساطة بين المتنبي وخصومه، مطبعة الحلبي، القاهرة 1952.

- الداية، فايز (1978) الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري، دار الملاح للطباعة والنشر، دمشق.
- الهلالي، محمد تقي الدين (1978) تقويم اللسانين، للكتب التعليمي السعودي بالمغرب.
- الزحشمري أساس البلاغة، دار الكتب 1923.
- حامد، أحمد عبد الرحمان (1983) عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس، بيروت.
- حسين، محمد الحضر (1934) الحجاز والنقل وأثرها في حياة اللغة العربية، ضمن مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر.
- حان، تمام (1981) الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- اليازجي، إبراهيم لفة الجرائد، المكتبة المحمودية التجارية، مصر.
- المراعي، أحمد مصطفى علوم البلاغة، المكتبة المحمودية التجارية، مصر.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون للمعجم الوسيط، تاريخ إحياء التراث العربي، بيروت.
- السدي، عيد السلام (1981) اللسانيات وعلم المصطلح العربي، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، (بحث مصور).
- المغربي، عبد القادر (1947) كتاب الاشتقاق والتعريب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.
- الجبتي، أبو حاتم كتاب الأضداد، ضمن مجموعة منفر.
- السيوطي، جلال الدين المزهري، بعناية محمد جاد المولى وعلي الجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر.
- الإتقان في علوم القرآن، مصطفى الباني الحلبي.
- إتمام الدراية، حاشية على مفتاح العلوم للسكاكي.
- السكاكي مفتاح العلوم، دار الكتب الطيبة.
- عيد الجبار، القاضي أبو الحسن الحفصي في أبواب التوحيد والعدل، الجزء الخامس : الفرق غير الإسلامية، تحقيق محمود محمد الحضرى 1965.
- عيد الجليل، محمد بدري (1980) الحجاز وأثره في النبرس اللغوي، دار النهضة العربية، بيروت.
- عبد التواب، رمضان (1967) لمن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف.
- العلوي، يحيى بن حمزة الطراز المتضمن لأمرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المنظف القاهرة 1914.
- عمارة، محمد (1972) المستزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- العسكري، أبو هلال الصناعتين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- القاسمي الفهري، عيد القادر (1985) اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر.
- القاسمي الفهري، عيد القادر (1986) المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر.
- فاخوري، عادل (1985) علم الدلالة عند العرب، دار الطليعة، بيروت.
- الصولي، أبو بكر أخبار أبي تمام، طبعة القاهرة، مصر.

الصادي، محمد المنجي (1980) التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.  
الرماني، أبو الحسن التكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله. أحمد  
ومحمد زغول سلام، دار المعارف 1968.

الشوكاني، محمد بن علي إرشاد الفصول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة للطباعة والنشر،  
بيروت.

الشافعي، الشيخ أحمد بن قاسم شرح على شرح جلال الدين الشافعي على الورقات في الأصول للجويني، هامش  
على إرشاد الفصول للشوكاني.

الخطابي، أبو سليمان بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، دار المعارف.  
خليل، حلمي (1985) المولد في العربية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية.

الغزالي، أبو حامد تهافت الفلاسفة، دار المعارف، القاهرة.



## المراجع الأجنبية

- BASTUJI, J. (1974): Aspects de la néologie sémantique, dans *Langages* 36.
- BASTUJI, J. et Als (1979): *Néologie et lexicologie*, Larousse, Paris.
- BICKERTON, D. (1969): Prolegomènes à une théorie linguistique de la métaphore; trad. franç. partielle (de l'anglais), dans: Delas, D. (1978).
- CARLSON, G.N. (1985): Review of Jackendoff (1983), *Linguistics and Philosophy*, 8, 4.
- CARTER, R. (1976): A propos du traitement des contraintes sémantiques, *Langue française* 30.
- CHOMSKY, N. (1965): *Aspects de la théorie syntaxique*, trad. franç. de J. – C. Milner, seuil (1971), Paris.
- CHOMSKY, N. (1977): *Dialogues avec Mitsuru Ronat*, Flammarion, Paris.
- COHEN, D. (1970): *Etudes de linguistique sémitique et arabe*, Mouton. *Communications* 16, (1970).
- CORBIN, D. (1980): Compétence lexicale et compétence syntaxique, *Modèles linguistiques II*, 2, Presses Univ. de Lille.
- CORBIN, P. (1982): Le monde étrange des dictionnaires (3): La faisselle et autres contes, Scolies sur le changement lexical, *Modèles linguistiques IV*, 1, Pr. Univ. de Lille.
- DELAS, D. (1978): La grammaire générative rencontre la figure, *Langages* 51.
- DUBOIS, J. et Als. (1982): *Rhétorique générale*, Seuil, Paris.
- ECO, U. (1976): *A theory of semiotics*, Indiana Univ. Press.
- ECO, U. (1980): PEIRCE et la sémantique contemporaine, dans: *Langages* 58.
- EVENS, M. W. et Als. (1980): *lexical · Semantic relations: A comparative survey*, Linguistic Research INC.
- FASSI FEHRI, A. (1982): *Linguistique arabe: forme et interprétation*, Publications de la fac. lettres, Rabat.
- FAUCONNIER, G. (1984): *Espaces mentaux*, Minuit, Paris.
- FILLMORE, CH. J. (1968): The case for case, in: Bach and Harms (1968): *Universals in linguistic theory*, Holt, Rinehard and Winston, INC.
- GARY-PRIEUR, M. – N. (1976 a): Sémantique et créativité du langage, Dans: *Méthodes en grammaire française*, Chevalier, J. – C. et Gross, M. (éds), Klincksiek, Paris.
- GARY-PRIEUR, M. – N. (1976b): Deboiser et déboutonner: Remarques sur la construction du sens des verbes dérivés par: dé –, Dans: *Grammaire transformationnelle: syntaxe et lexique*, Chevalier, J. C. (éd.), PUL.
- GUILBERT, L. (1975): *La créativité lexicale*, Larousse, Paris.

- GUILBERT, L. et Als. (1974) : La néologie lexicale, *Langages* 36.
- GUIRAUD, P. (1975) : *La sémantique*, Presses Univ. de France.
- HALLE, M., BRESNAN, J. and MILLER, G. (eds.) (1978) : *Linguistic Theory and Psychological Reality*, Cambridge, Mass : M. T. T Press.
- HAMZAOU, R. (1975) : *L'académie de langue arabe du Caire : Histoire et Œuvre*, Pub. de l'Univ. de Tunis.
- HOLTON, G. (1981) : *L'imagination scientifique*, Gallimard, Paris.
- JACKENDOFF, R. (1972) : *Semantic interpretation in Generative Grammar*, Cambridge Mass : M.I.T Press.
- JACKENDOFF, R. (1975) : Régularités morphologiques et sémantiques dans le lexique, Trad. franç. par Ronat, M., dans : *Langue, théorie générative étendue*, Hermann (1977), Paris.
- JACKENDOFF, R. (1978) : Grammar as Evidence for Conceptual Structure, in : Halle, M. and als. (1978) : *Linguistic theory and Psychological reality*, M.I.T Press.
- JACKENDOFF, R. (1983) : *Semantics and Cognition*, M.I.T Press.
- JACKENDOFF, R. (1985) : Information is in the mind of the beholder, *Linguistics and Philosophy*, 8.1.
- JAKOBSON, R. (1963) : Deux aspects du langage et deux types d'aphasies, dans : *Essais de linguistique générale*, trad. franç. de Ruwet, N., Minuit, Paris.
- KATZ, J.J. (1964) : Semi-sentences, in : Fodor, J.A. and Katz, J. (eds.) : *The structure of language Readings in the philosophy of language*, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, Inc.
- KATZ, J.J. (1972) : *Semantic theory*, Harper and Row, Publishers.
- KATZ, J.J. et POSTAL, P.M. (1964) : *Théorie globale des descriptions linguistiques*, trad. franç. de Pollock, J.Y., Mame, 1973, Paris.
- LAKOFF, G. and JOHNSON, M. (1980) : *Metaphors we live by*, Univ. of Chicago Press.
- LEECH, G. (1981) : *Semantics*, Penguin Books, Second ed. revised and Updated.
- LEHRER, A. (1978) : Structures of the lexicon and transfer of meaning, *Lingua* 45.
- LEVIN, S.R. (1977) : *The Semantics of Metaphor*, The Johns Hopkins Univ. Press.
- LEVIN, S.R. (1979) : Standard approaches to Metaphor and a proposal for Literary metaphor, in : Ortony, A. (ed.) (1979) : *Metaphor and thought* :, Cambridge Univ. Press.
- LYONS, J. (1978) : *Eléments de sémantique*, trad. franç. de Durand, J., Larousse, Paris.
- LYONS, J. (1980) : *Sémantique linguistique*, trad. franç. de Durand, J. et Boulonnais, D., Larousse, Paris.
- LYONS, J. (1980) : *Langage, meaning and context*, Fontana Paperbacks.
- MATTHEWS, R. (1971) : A propos d'une « théorie linguistique » de la métaphore, trad. franç. partielle dans : Delas, D. (1978).
- MCCAWLEY, J.D. (1968) : The role of semantics in a grammar, in : Bach and Harms (eds.).
- MEREU, L. (1985) : Is there such a thing as a lexicon in models of linguistic comprehension ? in : Hoppenbrouwers, G., Seuren, P., and Weijters, A. (eds.) (1985) : *Meaning and the lexicon*, Foris Publications.
- MILLER, G.A. (1978) : Semantic relations among words, in : Halle, M. and als. (eds.).
- MILLER, G.A. (1979) : Images and Models, Similes and Metaphors, in Ortony, A. (ed.).
- MILLER, G.A. and JOHNSON - LAIRD, P.N. (1976) : *Langage and perception*, Cambridge, Mass : Harvard Univ. Press.
- MOLINO, J. et Als. (1979) : Présentation : Problèmes de la métaphore, *Langages* 54.
- MURPHY, G.L. and MEDIN, D.L. (1985) : The role of theories in conceptual Coherence, *Psychological Review*, 92. 3.

- NORRICK, N.R. (1981): *Semiotic principles in Semantic theory*, John Benjamins B.V.
- ORTONY, A. (ed.) (1979): *Metaphor and thought*, Cambridge Univ. Press.
- ORTONY, A. (1979 a): Metaphor: A multidimensional problem, in: Ortony, A. (ed.).
- ORTONY, A. (1979): The role of Similarity in similes and metaphors, in: Ortony, A. (ed.).
- OTERO, C. – P. (1977): Définition de la grammaire et jugement du locuteur: de la psychologie à la sociologie du langage, Trad. franç. par Ronat, M, Dans: *Théorie générative étendue*, Hermann, Paris.
- PARTEE, B.H. (1979): Semantics – Mathematics or Psychology?, in: Bäuerle, Egli and Stechow (eds.): *Semantics from Different Points of View*, Springer – Verlag.
- RUWET, N. (1967): *Introduction à la Grammaire générative*, Plon, Paris.
- RUWET, N. (1972): A propos d'une classe de verbes « psychologiques », dans: Ruwet, N.: *Théorie syntaxique et syntaxe du français*, Seuil, Paris.
- SADOCK, J.M. (1979): Figurative Speech and Linguistics, in: Ortony, A. (ed.).
- SCHWARTZ, CH. (1979): Réparer – Reparieren. A contrastive Study, in: Bäuerle, Egli and Stechow (eds.) (1979): *Semantics from Different Points of View*, Springer – Verlag.
- SCOTT, J.E. (1982): Vivid language and language change, in: AHLQVIST, A. (ed.): *Papers on historical linguistics*, John Benjamins publishing company.
- THOMAS, J. – J. (1978): Théorie générative et poétique littéraire, *Langages* 51.
- ULLMANN, S. (1962): *Semantics, an introduction to the Science of Meaning*, Basil Blackwell.
- VERBRUGGE, R.R. (1977): Resemblances in language and perception, in: Shaw, R. and Bransford, J. (eds.) (1977): *Perceiving, Acting, And Knowing, Toward an Ecological Psychology*, Lawrence Erlbaum Associates, INC.
- WEINREICH, U. (1966): Explorations in Semantic theory, in: Steinberg, D. and Jakobovits, A. (eds.) (1971): *Semantics: An interdisciplinary Reader in philosophy, linguistics, and psychology*, Cambridge Univ. Press.

## فهرس

5	..... مقدمة
11	..... الفصل الأول : اللفويون القدماء والتوليد الدلالي
14	..... 1. المشترك اللفظي
16	..... 2. الأضداد
19	..... 3. المجاز
22	..... 4. العلاقات المجازية والتوليد
35	..... الفصل الثاني : التوليد عند المحققين من العرب
35	..... 1. التراكيب المولدة ومعيارية التناول
39	..... 2. التصور العاموسى
45	..... 3. المعاني و«التغيرات الخارجيه»
49	..... 4. استنتاجات
51	..... 5. في إجرائية المقولات «البيانية»
55	..... الفصل الثالث : آليات التوليد الدلالي
57	..... 1. التراكيب المجازية وإمكانات التأويل
71	..... 2. العلاقات المعجمية الدلالية
87	..... 3. خاتمة

91	.....	الفصل الرابع : مبادئ تصوورية
91	.....	1. البنية الدلالية والبنية التصورية
107	.....	2. المبادئ التصورية
127	.....	الفصل الخامس : مبادئ علاقية دلالية
127	.....	1. المبادئ العلاقية الدلالية
155	.....	2. النظرية الدلالية ووظيفة المبادئ العلاقية الدلالية
163	.....	الفصل السادس : المعجم والتواعد العلاقية
163	.....	1. في التعدد الدلالي
170	.....	2. المعجم والتواعد العلاقية
187	.....	خاتمة
191	.....	المراجع

